جلبير الأشقر

صِدامُ الهمجيّات

الإرهاب، الإرهاب المقابل والفوضى العالميّة قبل ١١ أيلول وبعده





دار الطليعة - بيروت

صِدامُ الهَمَجيّات

الإرهاب، الإرهاب المقابل والفوضى العالمية

قبل ١١ أيلول وبعده

هذه ترجمة كتاب:

Le Choc des barbaries

Terrorismes et désordre mondial

Par:

Gilbert Achcar

Éditions Complexe

Bruxelles

2002

□ الغلاف: صورة للبنتاغون التقطت في ٢٠ تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠٠١ (المصدر: Spaceimaging.com).

جلبير الأشقر

صِدامُ الهمجيّات

الإرهاب، الإرهاب المقابل والفوضى العالميّة قبل ١١ أيلول وبعده

نقلَهُ إلى العربيّة
كميل داغر
وَراجعَهُ المؤلِف

دارُ الطّليعة للطّباعة والنشر
بيروت

لدار الطليعة للطباعة والنشر
بيروت ـ لبنان
ص.ب ١١١٨١٣
الرمز البريدي ٩٠ ٢٧٠ ١١٠
تلفون ٣١٤٦٥٩
فاكس ٣٠٩٤٧٠ ـ ١ ـ ٩٦١

الطبعة الأولى
أيلول (سبتمبر) ٢٠٠٢

مدخل

من ١١ سبتمبر إلى آخر

في ١١ أيلول/سبتمبر١٩٩٠، ألقى جورج هربرت وولكر بوش، الرئيس الواحد والأربعون للولايات المتحدة الأميركية، خطاباً تاريخياً أمام الكونغرس المنعقد في جلسة مشتركة*. كان الجيش العراقي قد اجتاح الكويت قبل ستة أسابيع، وبعد ذلك بأربعة أيام، أمر الرئيس بانتشار القوات الأميركية على أراضي المملكة السعودية: كانت تلك بداية عملية «درع الصحراء».

كان رهان الخطاب الرئاسي أمام الكونغرس رهاناً عظيماً. فلقد حدّد جورج بوش لنفسه مهمة النجاح حيث سبق أن أخفق سلفه، رونالد ريغان، الرئيس الذي كان بوش نائباً له خلال ولايتيه المتتاليتين، من كانون الثاني/يناير ١٩٨١ إلى كانون الثاني/يناير ١٩٨٩. فعلى الرغم من جهود الرئيس ريغان المتكررة، وعلى مضض شديد، لم يستطع أن يخلّص بلده من «العقدة الفيتنامية». بقيت الولايات المتحدة مصابة بعمق بالرَّضة الشالّة لتورطها في «أقذر» حرب في تاريخها. ومن هذه الناحية، كان أهم تدخل خارجي في عهد ريغان قد أفضى إلى الاخفاق التام: فإلى «العقدة الفيتنامية»، أضيفت «عقدة بيروت»، بسبب العمليات الانتحارية الأولى التي استهدفت الولايات المتحدة مباشرة. كان ذلك في عام ١٩٨٣، قبل ثمانية عشر عاماً من عمليات نيويورك وواشنطن: بعد أن قُتل ٦٣ شخصاً، في ١٨ نيسان/ابريل، في عملية ضد سفارة الولايات المتحدة في

بيروت، سقط ٢٤٢ من جنود المارينز في قوة التدخل متعددة الجنسية، التي انتشرت في لبنان في أعقاب الاجتياح الاسرائيلي في عام ١٩٨٢، سقطوا تحت أنقاض المبنى الذي اتخذوه معسكراً لهم[١].

في سيرة رونالد ريغان الذاتية، يروي كيف «قادت تجربتنا في لبنان إلى تبنّي إدارتي جملة من المبادئ تشكّل دليلاً لأميركا في استخدام القوة العسكرية في الخارج»[٢]. إن كاسبار واينبرغر، الذي كان آنذاك وزيراً للدفاع، هو الذي صاغ المذهب الجديد، في خطاب شهير ألقاه في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٤. ومن أصل المبادئ الستة التي حددها، ينص الخامس على ما يلي: «قبل أن ترسل الولايات المتحدة قوات إلى الخارج، يجب التأكّد بحق من أننا سنحظى بدعم الشعب الأميركي وممثليه في الكونغرس. [...] لا يمكننا خوض معركة ضد الكونغرس في بلدنا، في حين نطلب إلى قواتنا أن تنتصر في معركة ما وراء البحار[٣]».

لقد أخذ جورج هـ. و. بوش هذا المبدأ بالحسبان بأقصى الدقة. فالتدخل العسكري الأول الذي خيض في ولايته - وهو المدير الأسبق لوكالة الاستخبارات المركزية - أُعدّ بعناية عن طريق حملة إعلامية مكثّفة ضد العميل الأسبق للوكالة المُشار إليها، الدكتاتور البانامي مانويل نورييغا (الذي كان يتلاءم تماماً مع صورة الشيطان التي وُصِم بها). ولإبراز الرسالة بشكل أفضل جرى تسمية العملية التي شُنّت في ليل ١٩-٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ باسم «القضية العادلة». كان ذلك بعد عشر سنوات على بدء اجتياح القوات السوفياتية لأفغانستان وقبل عشرة أشهر من نهاية انسحابها من هذا البلد الممزّق. نجحت التجربة بالنسبة لواشنطن، مع أن خطف الجنرال نورييغا كلّف المدنيين البانامیین، وفقاً لتقدير حذر، ٣٠٠ قتيل، وثلاثة آلاف جريح، وخمسة عشر ألف مرحّل، علاوة على الضحايا من العسكريين[٤]. ورغم ذلك لم تكن حاسمة: ففي نظر الرأي العام الأميركي، كانت العملية تشبه اقتحاماً بوليسياً ضد طاغية فظ، ومهرّب مخدرات، أكثر مما تشبه حرباً. ولم يكن في وسعها أن تكشف بشكل موثوق درجة تخطي «العقدة الفيتنامية».

فجاء غزو القوات العراقية للكويت بعد ذلك بعدة أشهر، في ٢ آب/ أغسطس ١٩٩٠، ليقدّم فرصة ذهبية لمحاولة التغلب على الشلل الأميركي بخصوص الحرب. وقد فهم الرئيس بوش على الفور كل الفائدة التي قد يغنمها من عمل عسكري على هذا القدر من المشروعية من وجهة نظر القانون الدولي، وهو العمل الأول في تاريخ منظمة الأمم المتحدة الذي يحظى بالموافقة الفاعلة أو السلبية لمجمل الأعضاء الخمسة في مجلس الأمن ولغالبية عظمى في الجمعية العامة. بقي على جورج بوش إقناع الرأي العام الأميركي، ولا سيما الكونغرس الذي كان مجلساه سوف يصوّتان على قرار دعم لتصرّف الرئيس إزاء أزمة الخليج(٥). كان ذلك هو الرهان الأكبر لخطاب بوش الأب في ١١ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٠.

لجأ الرئيس في ذلك الخطاب إلى محاجّتين مختلفتين تماماً: إحداهما من نموذج «مثالي»، والأخرى من النوع «الواقعي»، وفقاً للتسميات المكرّسة في نظرية العلاقات الدولية - كما لو أن كاتبيْ خُطَب مختلفي الميول تقاسما تحرير هذين المقطعين المتعارضين في الخطاب الرئاسي. خاطب جورج بوش بادئ ذي بدء «المثاليين»، وهم عديدون في المعارضة الديموقراطية، فاندفع في تحليق شعري مفرط في البلاغة حول موضوعة «النظام العالمي الجديد» التي باتت سريعاً أشهر من نار على علم:

> «نحن اليوم في آونة فريدة واستثنائية. إن الأزمة في الخليج الفارسي، مهما تكن خطيرة، تقدم أيضاً فرصة للتقدم نحو فترة تعاون تاريخية. فمن هذه الأوقات المضطربة، [. . .] يمكن أن ينبثق نظام عالمي جديد: عصر جديد أكثر تحرراً من التهديد بالرعب، وأقوى في السعي وراء العدالة، وأضمن في البحث عن السلام. عصر يمكن أن تزدهر فيه وتعيش في انسجام أمم العالم جميعها، في الشرق والغرب كما في الشمال والجنوب.
>
> مئة جيل بحثت عن طريق السلام هذا المتعذر إيجاده، في حين عاثت ألف حرب فساداً على امتداد المجهود البشري. وهذا العالم الجديد

يكافح اليوم لكي يولد، عالم يحل فيه حكم القانون محل شريعة الغاب. عالم تقرّ فيه الأمم بالمسؤولية المشتركة عن الحرية والعدالة. عالم يحترم فيه الأقوياء حقوق الضعفاء[٦].»

وبعد ذلك، إذ خاطب جورج بوش «الواقعيين» الذين يضعون «المصلحة الوطنية» فوق كل اعتبار آخر ويرون أن الهيمنة الأميركية في العالم ترتبط بهذه المصلحة المفهومة جيداً، شرح الرهانات الاقتصادية والهيمنية للنزاع:

«كما أن مصالح اقتصادية حيوية هي على المحك. فالعراق يسيطر على قرابة ١٠ بالمئة من احتياطي النفط المثبّت، وإذا أضيفت إليه الكويت يصبح مسيطراً على الضعف. وإذا ترك العراق يبتلع الكويت تصبح لديه عندئذ السلطة الاقتصادية والعسكرية، فضلاً عن العجرفة، لإرهاب جيرانه وقسرهم - وهم جيران يسيطرون على حصة الأسد من احتياطي النفط العالمي. ولا يمكننا أن نسمح بأن يسيطر وحش كهذا على مورد حيوي إلى هذا الحد.. ولن نسمح بذلك.

لقد أثبتت الأحداث الأخيرة بصورة أكيدة بأن لا أحد يمكنه الحلول محل الزعامة الأميركية. وفي وجه الطغيان، ينبغي ألا يشك أحد في المصداقية والموثوقية الأميركيتين[٧].»

وإذ سلّم جورج بوش بأن نهاية الحرب الباردة - في حين كانت ألمانيا على وشك إنجاز إعادة توحيدها رسمياً - تتيح خفض ميزانية الولايات المتحدة العسكرية بعض الشيء بالنسبة إلى الذروة التي بلغتها في عهد رونالد ريغان، أضاف أنه «لن يقبل أبداً»، مع ذلك، الهبوط إلى تحت «هامشنا الأمني الحيوي»:

«لا يزال العالم خطراً. وهذا واضح الآن بالتأكيد. فالاستقرار ليس مضموناً، والمصالح الأميركية بعيدة المدى. التداخل قد ازداد. وانعدام الاستقرار الاقليمي يمكن أن تكون له عواقب عالمية. ليس هذا وقت تعريض قدرة أميركا على حماية مصالحها الحيوية للخطر[٨].»

حين يُدمج خطابان هكذا، خطاب المثالية الأكثر شعرية وخطاب الواقعية

الأكثر ابتذالاً، في خطاب واحد، ليس من شك في أن الغلبة هي للواقعية Realpolitik: الاستقامة والصدق فضيلتان «مثاليتان»، بينما الخداع والنفاق عنصران مكوّنان «للفضيلة» الماكيافلّية:

«إننا لنرى من خبرة زماننا أن هؤلاء الأمراء رفعوا أنفسهم إذ عرفوا بالحيلة أن يخدعوا عقل البشر، وفي الأخير تفوقوا على من ارتكزوا على الصدق والاخلاص. [...] إن أميراً من زماننا، ليس مستحسناً أن نسميه، لا يمتدح غير السلام والايمان، وهو عدو لدود لهذا وذاك...[٩]».

إلا أننا إذا أعدنا قراءة خطاب جورج هـ. و. بوش بانتباه، نلاحظ أنه لم يعد بشيء في القسم «المثالي» من خطابه: اقتصر على وصف ما كان ممكناً في عام ١٩٩٠ - لكن الممكن فقط - من دون الوعد بتحقيقه. كان العالم حقاً، آنذاك، «في آونة فريدة واستثنائية»، إزاء «فرصة نادرة للتقدم نحو فترة تعاون تاريخية». كان يمكن حقاً أن ينبثق «نظام عالمي جديد» عن نهاية الحرب الباردة: عصر جديد أكثر تحرراً من التهديد بالرعب، وأقوى في السعي وراء العدالة، وأضمن في البحث عن السلام. عصر يمكن «أن تزدهر فيه وتعيش في انسجام أمم العالم جميعها، في الشرق والغرب كما في الشمال والجنوب»، في حين «يحل حكم القانون محل شريعة الغاب» و«يحترم الأقوياء حقوق الضعفاء».

وهي كلمات لافتة لكونها تعترف بوجود رابط بين تناقص «التهديد بالرعب» والتقدم في طريق السلام، من جهة، وخلق شروط الازدهار لكل مناطق العالم بلا استثناء وحكم القانون الدولي واحترام الأقوى لحقوق الأضعف، من جهة أخرى.

إذا جرى النظر من هذه الزاوية إلى ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، يمكن تفسيره بصورة مشروعة، على أساس الاستدلال بالضد، على أنه بلوغ مؤقت لذروة انحراف إرهابي، هو النتيجة الطبيعية للابتعاد المتزايد عن الشروط المذكورة أعلاه، خلال الأحد عشر عاماً المنصرمة منذ ١١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠. ففي

عالم حيث تتعمّق التفاوتات بلا رحمة، سواء في الوقائع الاجتماعية أو بين الأمم، وحيث شريعة الغاب وحق الأقوى يسودان بشكل مطلق، تولّد همجية البعض همجية البعض الآخر حتماً، ويَخلُص «التهديد بالرعب» إلى النزول بثقله على الجميع، في تنوع أشكاله.

إن إحلال السلام في العالم لن يولد من صدام هذه الهمجيات: بدلاً من أن يشلّ بعضها بعضاً، تتعزّز في تصعيد متبادل، ينزع إلى بلوغ الأقصى، وفقاً للآلية الكلاوسفتزية للصعود إلى الحدود القصوى: «كل من الخصمين يحكم قانون الآخر، وينتج من ذلك عمل متبادل لا بد من أن يذهب، نظرياً، إلى الحدود القصوى[١٠]». لا يمكن أن نصف بشكل أفضل، في جملة واحدة، منطق ما هو متفق على تسميته «دورة العنف الجهنمية»، في حين تؤكد جماعتا الثأر الكوكبي، متوافقتين، أنهما لن تتراجعا أمام أي وسيلة في حرب الافناء المتبادل التي تخوضانها.

ملاحظة عامة

(*) كُتب هذا المؤلَّف تحت ضغط الالحاح في رد فعل على أحداث جارية، وذلك انطلاقاً من مقال أُنجز في أوائل كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠١ ونُشِر في مجلة *Contre Temps* (باريس). وقد استفدت من التشجيع الحار، وأحياناً من معونة أو ملاحظات، من قبل أصدقاء وصديقات عديدين، بينهم برغيت ألتهالر، سمير أمين، دانييل بن سعيد، سبستيان بدجن، بيتر دراكر، فلفريد دوبوا، بيتر غوان، سيكيون كيم، ساندرا كلاينلرشر وشارل-أندريه أودري. هذا وإن أندريه فرساي، مدير دار Complexe، لم يسهر فقط على إنجاز المشروع على أحسن وجه، بل قدّم أيضاً عوناً ثميناً جداً بتعليقاته ومقترحاته بوصفه قارئاً ممتازاً. بيد أن جميع المذكورين هنا غير مسؤولين عن الأطروحات المعروضة في هذا الكتاب، الذي يبقى مؤلّفه المسؤول الوحيد عنه.

ملاحظة المؤلّف للطبعة العربية:

لقد اخترنا أن لا ندخل تعديلاً على الطبعة العربية بالمقارنة مع الأصل الفرنسي الذي أُنجز في آذار/مارس ٢٠٠٢. وهذه الطبعة لما كانت رأت النور لولا مسعى كميل داغر إلى تعريبه بدقة وبسرعة قصوى ومجهود لطيفة الشهابي لطبعه على الكمبيوتر بمهارة عالية.

هوامش المدخل

(١) في الوقت نفسه، كانت عملية أخرى تحصد ٥٨ قتيلاً بين القوات الفرنسية في القوة متعددة الجنسية نفسها.

(٢) Ronald Reagan, *An American Life*, Pocket Books, New York, 1992, p. 466.

(٣) Caspar Weinberger, "The Uses of Military Power : Excerpts from Remarks by Secretary of Defense Caspar Weinberger to the National Press Club, Washington, DC, November 28, 1984", in Richard Haas, *Intervention: The Use of American Military Force in the Post-Cold War World,* Brookings, Washington, 1999, p. 203.

وقد كانت المبادئ الخمسة الأخرى هي التالية: (١) لا انخراط في القتال من دون مصلحة حيوية للولايات المتحدة أو حلفائها ؛ (٢) لا انخراط إلا مع النية الواضحة للنصر، وبالتالي لحشد الامكانات الضرورية لذلك ؛ (٣) يجب أن تكون أهداف الانخراط محددة بوضوح ؛ (٤) مراجعة مستمرة لشروط الانخراط وعلاقته بالمصالح الحيوية ؛ (٦) عدم التدخل عسكرياً إلا كآخر الحلول.

(٤) Physicians for Human Rights, "Panama : Operation Just Cause: The Human Cost of the US Invasion", Press Release, Boston, December 16, 1990.

(٥) صوّت فعلاً مجلس النواب ومجلس الشيوخ، في بداية تشرين الأول/

أكتوبر ١٩٩٠ على قرارين متضافرين لدعم عمل الرئيس، «بخصوص العدوان العراقي على الكويت».

(٦) هذا القسم من الخطاب ورد في Georges Bush and Brent Scowcroft, *A World Transformed*, New York, Knopf, p. 370 أما الخطاب بكامله فوارد في: "President Bush's address to Congress on the Persian Gulf situation", Washington File, Department of State, Washington, 1990.

(٧) المرجع ذاته.

(٨) المرجع ذاته.

(٩) Nicolas Machiavel, "Le Prince", dans *Oeuvres complètes*, La Pléiade, Paris, 1974, ch. XVIII, p. 341 et 343.

(١٠) Carl von Clausewitz, *De la guerre*, Minuit, Paris, 1955, p. 53.

التعاطف النرجسي
ومجتمع المشهد العالمي

كل محاولة لشرح الانفلات الارهابي الذي بلغ أوجه في العمليات الانتحارية في ١١ سبتمبر ٢٠٠١، كنتيجة طبيعية للوضع المؤسف للعالم الذي نعيش فيه، اصطدمت بنيران اعتراضية كثيفة، في مناخ تخويف فكري يذكّر بالأيام القاتمة للحرب الباردة. وقد استند التخويف إلى مزجين متعمدين.

العداء لأميركا و«القيم»

أولاً، وفقاً للناقدين، كل نقد منهجي لأعمال حكومة الولايات المتحدة يتعلق بـ«عداء (شائن) لأميركا». إن ازدياد استخدام هذا الاتهام، منذ نهاية حرب كوسوفو بوجه خاص، لإسقاط أحقية انتقادات سياسة واشنطن، يذكّر حتماً بـ«لجنة النشاطات المناهضة لأميركا»، التي برزت في الماضي في الولايات المتحدة، كتوطئة للمكارثية. وفقاً للمنطق «الذهاني الهذياني»[1] عينه، المفترس الأخير لأولاده الخاصين - وقد أفضى في السابق إلى أن يتوصل الشيخ الجمهوري جوزف ماكارثي إلى اتهام الرئيس الجمهوري دوايت إيزنهاور بالذات - وصلت الاتهامات بالعداء لأميركا إلى استهداف حلفاء واشنطن الأكثر إخلاصاً، لمجرد أن تجرأوا على التعبير عن أدنى تحفظ حيال أفعال إدارة جورج و. بوش.

هكذا، بعد الانتقادات المعبّر عنها بخصوص معاملة المحتجزين الذين نقلوا إلى قاعدة غوانتانامو الأميركية في الأراضي الكوبية، فتحت الطبعة الأوروبية **للوول ستريت جورنال** أعمدتها أمام المدعو ستيفن بولارد، الذي شرح كيف أن التعليقات «المتنافرة جداً» لوسائل الاعلام الأوروبية تبيّن أن «العداء الأوروبي

لأميركا ليس حكراً على اليسار، ولا على القاريين»[٢]. فاليسار الأوروبي، الممثل بصحيفتي **الغارديان ولوموند** (كذا)، يكره بالطبع الأميركيين، بحسب الكاتب، وهاتان الصحيفتان «مملوءتان بمقالات تعلن: أنا لست أميركياً !» (كما هرميون في مسرحية أندروماك لراسين يمكن أن تشكو **لوموند** «هذا الحب الذي يقابله الكثير من العقوق»). لكن اليمين والوسط الأوروبيين معاديان هما أيضاً لأميركا، وضمن صفوفهما «العديد من الأعداء الحقيقيين - ويمكن حتى أن يقول البعض إنهم الأكثر عداء». فضلاً عن ذلك، «إن العداء لأميركا في الادارة البريطانية هو مساوٍ بالعمق لما نجده في أماكن أخرى»، كما تشهد على ذلك مقالات **الدايلي تلغراف**، المحافظة جداً، أو مقالات المعلّق الثاتشري ماتيو باريس في **التايمز**. كل هؤلاء المعادين لأميركا، الذين كانوا يتقدمون مقنّعين، «كشفتهم على حقيقتهم» قضية غوانتانامو...

إن المزج الثاني الذي يمارسه الناقدون لغاية التخويف، يتمثل في اعتبار أن كل تفسير لـ١١ سبتمبر يحيل إلى العسف والظلم في هذا العالم هو بمثابة تبرير للقتل الجماعي - كما لو كان مستعصياً على التصوّر أن تتمكن همجية ما من توليد همجية أخرى، ليست أقل مدعاة للإدانة من الأولى.

إن سلمان رشدي بالذات - الذي كان يُفترض به أن يكون حساساً بوجه خاص حيال كل ما يشبه الحرمان - انضم إلى الجوقة، مع الحماس المستجد للنيويوركي حديث العهد. فهاجم بعنف في **الواشنطن بوست** «النسبية الأخلاقية الواعظة» لدى أولئك الذين يفكرون بأن على الولايات المتحدة أن تعدل سلوكها والذين يتهمهم بشن «هجوم معاد لأميركا بنوايا حسنة». هؤلاء جميعاً - ومن دون أي وعظ على الاطلاق، بالطبع - وجّه إليهم رشدي هذا الدرس الأخلاقي الطريف: «الارهاب هو قتل الأبرياء، وفي هذه المرة، كان الأمر يتعلق بقتل جماعي. إن إيجاد عذر لفظاعة كهذه عبر إدانة سياسات الحكومة الأميركية، هو جحد للفكرة الأساسية لكل مذهب أخلاقي: أن الأفراد مسؤولون عن أعمالهم.»[٣] لم يتناه إلى تفكير كاتب **الآيات الشيطانية** أنه، من دون أدنى «عذر» للإرهاب الجماعي، أمكن الدفاع عن هذه الفكرة، التي يسهل فهمها: إن حكومة الولايات المتحدة، المسؤولة بلا شك عن أعمالها وعن الكراهية التي تحفزها هذه

الأعمال، تتحمل قسماً من المسؤولية عما يصيب مواطني بلدها، حين يتخذهم أهدافاً أولئك الذين يرتكبون الجريمة - الكريهة وغير المبررة على الاطلاق - المتمثلة بالانتقام من الاضطهاد الذي تمارسه واشنطن، بقتل مدنيين أميركيين.

من جهة أخرى، ألا تعترف حكومة الولايات المتحدة بمسؤوليتها الخاصة، هي بالذات وبصورة غير مباشرة، حين تقدم تعويضات لعائلات الضحايا، وتطلب إليها، بالمقابل، أن تتعهّد خطياً بالتنازل عن أي دعوى ضدها أمام القضاء بخصوص موضوع ١١ سبتمبر[٤]؟ هذا ما شدّد عليه، في مقال في **الوول ستريت جورنال**، مصرفي قُتل والده في اعتداء جرى عام ١٩٧٥: «إذ تؤسس الحكومة الفدرالية صندوقاً، هو الأول من نوعه، بمبلغ مقداره ٤,٦ مليار دولار، مقتطعة إياه من مال دافعي الضرائب (علاوة على إعفاء كامل من الضرائب الفدرالية عن عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠١)، تقبل ضمناً المسؤولية عن عمليات أيلول/ سبتمبر[٥].» ويذكّر الكاتب بالاعتداءات العديدة الأخرى التي لم تحصل بعدها عائلات الضحايا على أي تعويض من جانب الحكومة، كما كانت الحال، مثلاً، بالنسبة للأولاد والراشدين غير الموظفين الحكوميين، الذين سقطوا في عملية أوكلاهوما سيتي[٦].

في بلد حيث كل شيء يقدّر بالمال، يمكن أن نرى في كل حال وراء المساومة بين الحكومة وقسم من عائلات ضحايا ١١ سبتمبر سبباً مالياً مبتذلاً يُضاف إلى الأسباب السياسية التي تدفع البيت الأبيض إلى أن ينكر بصورة جازمة وقاطعة، تتنافى مع البداهة كلياً، وجود أي علاقة سببية بين سياسة الولايات المتحدة الخارجية والاعتداءات التي تعرضت لها. هكذا في حين اعترف ضمناً الرئيس الحادي والأربعون، جورج هـ. و. بوش. في خطابه في ١١ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٠، بالرابط بين «التهديد بالرعب» والظلم السائد في العالم، سرعان ما اجتهد ابنه، جورج و. بوش، الرئيس الثالث والأربعون، لمنع أي تفسير مشابه. فوفقاً للمشيئة الرئاسية، استحال اعتبار جرائم ١١ سبتمبر ٢٠٠١ كرد فعل على وجوه جديرة بالاعتراض عليها في سياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط أو أمكنة أخرى. إن الجرائم تلك صدرت حتماً وحصراً عن رفض عميق لـ«القيم» الأشد نبلاً لدى الولايات المتحدة والغرب. هكذا، بحسب الابن - في

خطابه في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، الملقى، كخطاب والده، أمام الكونغرس المنعقد في جلسة مشتركة - تصرف الارهابيون انطلاقاً من الكره للديموقراطية والحرية.

«يسأل الأميركيون: لماذا يكرهوننا؟ إنهم يكرهون ما يُرى هنا بالضبط، في هذه القاعة - حكومة منتخبة بصورة ديموقراطية. فقادتهم ينصّبون أنفسهم قادة. إنهم يكرهون حرياتنا - حرية العبادة لدينا، حريتنا في التعبير، حريتنا في التصويت، وفي الاجتماع، وفي أن نكون على خلاف بعضنا مع البعض الآخر(٧).»

إذ توجه جورج و. بوش إلى شعب الولايات المتحدة ونوابه في الوقت نفسه، اعتبرهم جميعاً من الحماقة بحيث يصدّقون بأن انتحاريي ١١ سبتمبر حقدوا على بلدهم إلى حد الانتحار، بهدف قتل أكبر عدد ممكن من الأشخاص على أرض أميركا، لمجرد أنهم يمقتون مؤسساتها الديموقراطية وحرياتها العامة. وهي حجة مذهلة جداً، خاصة بعد أن تلاها على الفور التأكيد، الذي لا جدال فيه، بأن مرتكبي الاعتداءات كانوا يهدفون إلى إطاحة حكومات بلدانهم: «إنهم يريدون إطاحة الحكومات الموجودة في العديد من البلدان الاسلامية، كمصر والعربية السعودية والأردن». ربما ظنّ بوش أن هذه البلدان الثلاثة لديها أيضاً حكومات منتخبة ديموقراطياً؟

وكما لإبراز فضائل الصراحة التي يتسم بها نوع من الواقعية، فإن ديمتري سايمس، مدير مركز نيكسون للدراسات، قد دحض هذا النوع من المزاعم بالكثير من الحصافة والمنطق السليم:

«يمكن أن يكون تنظيم القاعدة منبثقاً من الفرع الوهّابي للإسلام الراديكالي، الذي يرفض الحضارة الغربية، لكنه لم يهاجم أهدافاً مختارة كيفما اتفق في العالم الغربي. كما أنه لم يركز جهوده ضد الأمم الغربية الأكثر علمانية والأشد انفتاحاً، التي توجد في أوروبا، لا في أميركا الشمالية.

على العكس، فإن تنظيم بن لادن الارهابي ركّز جهوده بهَوَس على

الولايات المتحدة. وسبب ذلك أن ثمة سياسات خاصة للولايات المتحدة لايقبل بها تنظيم القاعدة وتهدد ما يعتبره النواة الأساسية لمصالحه ومعتقداته[٨]. »

المطلق والنسبي

إلا أن إضفاء الاطلاقية على الحدث كان هو بالذات الأكثر فعالية والأكثر إخافة بين معيقات التفكير النقدي كافة بخصوص دلالة الحادي عشر من سبتمبر. وما الذي لم يُقل أو يُكتب عن ١١ سبتمبر ٢٠٠١ ! هاكم، كمثل بين أمثلة أخرى، تنطوي بلاغته الخطابية على الأبّهة بشكل خاص: «سوف نحيا وسيبقى أولادنا على قيد الحياة في تاريخ أعاد انفجار الأبراج فيه رسم خارطة الجغرافيا وخطّ للبشرية أفق غسق إرهابي لا مجال لتخطيه[٩].» وفي سجل أكثر اعتدالاً نسبياً، اعتقد عدد كبير من المعلّقين أن يوم ١١ سبتمبر يشكل منعطفاً تاريخياً عظيماً في التاريخ العالمي، شبيهاً بالهجوم الياباني المفاجئ في ٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤١، على قاعدة بيرل هاربور الأميركية. هذا الهجوم كان قد أضفي عليه الطابع الأسطوري، قبل الاعتداءات بوقت قصير، عن طريق إنتاج هوليوودي كبيرخدم قضية الدرع المضاد للصواريخ، العزيز على قلب جورج و. بوش. إن اعتداءات «بيرل هاربور الجديد»، التي وصفها الرئيس الثالث والأربعون، منذ اليوم الذي أعقبها، بأنها أعمال «حرب» أكثر منها أعمال «إرهاب»، رُفعت إلى الفور إلى مصافّ حدث تدشيني لحرب جديدة، لم يتردد كثيرون في تسميتها بـ«الحرب العالمية الثالثة». وسرعان ما جرى تحويل العنوان الموجّه للبرامج الخاصة لشبكة السي. إن. إن. من «America Under Attack» إلى "America at War".

سبق أن وُصفت حرب الخليج في عام ١٩٩١ بـ«حرب السي. إن. إن.»، لكن اعتداءات ١١ سبتمبر شكلت بلا جدال ذروة تاريخية في العولمة الاعلامية. لم يحصل أبداً، بالفعل، أن شوهد حدث بقدر ما شوهد الهجوم ضد أبراج مانهاتن - بالبثّ المباشر أو مسجلاً، مع إعادة بث مستمرة على التلفزيون ونشر

صور وأشرطة فيديو على عدد لا يحصى من المواقع على شبكة الانترنت، ناهيكم عن المطبوعات على أنواعها. والنتيجة الملازمة لهذا السبق التاريخي هي أنه لم يحدث أبداً أن خضعت رؤية حدث ما للأثر التضخيمي للبث التلفزيوني بمثل هذه الدرجة من الكثافة. وهو أثر تضخيمي ومشوِّه، بالتأكيد: فكما كتبت نعومي كلاين في رد فعل سريع وجميل، «بدا الهجوم [١١ سبتمبر]، منظوراً إليه عبر قنوات التلفزة الأميركية، كما لو كان يأتي من كوكب آخر أكثر مما من بلد آخر[١٠]».

والحال أن التفكير النقدي حول معنى ١١ سبتمبر وبعده أحرى بأن يُعتبر واجباً من واجبات السلامة العامة إذا اعتقد المرء أنه حدث أساسي ويؤثر في مستقبل البشرية بالذات. إن مجهوداً نقدياً حقيقياً يفرض نفسه إذاً، في المقام الأول، لأجل التخلّص من الانطباعية السائدة التي اعتبرت هذه الاعتداءات الفظيعة تجسيداً مطلقاً للشر. والأمر لا يتعلّق بمجرد استعارة، والحالة هذه. ففكرة «الشر» الماورائية تكررت مراراً، كما هو معروف جيداً، على لسان جورج و. بوش، الذي استخدم بصورة متعمدة تماماً تلك التسمية الي كان رونالد ريغان قد طبقها على الاتحاد السوفياتي، يوم كانت الولايات المتحدة تدعم الشر الحالي، القوات الصدامية للسلفية الاسلامية، ضد «امبراطورية الشر» السابقة، أي الاتحاد السوفياتي - في حين تمثل الولايات المتحدة دائماً الخير مجسداً (ربما ينبغي إطلاق تسمية «امبراطورية الخير» عليها ؟)[١١].

وقد واصل جورج و. بوش سيره على طريق الأخلاق الابتدائية هذه - فيما هو يستعين بمقارنات مع الحرب العالمية الثانية، وذلك للمرة الثالثة منذ نهاية الحرب الباردة، بعد أن جرى بعث هتلر، على التوالي، بملامح صدام حسين ومن ثم سلوبودان مليوسيفتش - فأشار الرئيس الأميركي إلى ثلاث دول مسماة «شقيّة» (أو: مارقة) rogue states ضمن التصنيف الواشنطني، وهي العراق وإيران وكوريا الشمالية، على أساس أنها تشكل «محور الشر» مع «حلفائها الارهابيين». وقد كان ذلك في خطابه الأول حول حال الاتحاد، الذي ألقاه أمام الكونغرس في ٢٩ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٢، وهو خطاب استخدم فيه الرئيس خمس مرات تعبير «الشر» evil. ولو أُجريت دراسة لتواتر هذا التعبير وتصريفاته في الخطب

العامة في الولايات المتحدة، منذ ١١ سبتمبر، لبلغت بالتأكيد نتائج مذهلة.

والشر بمعناه الماورائي المطلق هو مفهوم مشترك بالنسبة للإدراك الديني السلفي والرجعي الذي يتقاسمه بوش وبن لادن، بحكم «البنيتين الذهنيتين» Denkstrukturen المتماثلتين للرجلين، وفقاً للصيغة الموفقة للمذيع المشهور في التلفزيون الألماني، أولريش فيكرت[١٢]. والحال أن جورج و. بوش يظهر اليوم كزعيم للأصوليين البروتستانت في الولايات المتحدة، كما شرح ذلك حديثاً مقال في **الواشنطن بوست**:

«للمرة الأولى مذ تحوّل المحافظون الدينيون إلى حركة سياسية حديثة، بات رئيس الولايات المتحدة، بالفعل، زعيم الحركة - وهي مكانة لم يحصل عليها أبداً حتى رونالد ريغان، مع أنه كان يحوز إعجاب المحافظين الدينيين. إن المنشورات والاذاعات والتلفزيونات المسيحية تغمر بوش بالمدائح، في حين يصف الواعظون زعامته، من على منابرهم، كإحدى العلامات السماوية. وتشهد على إيمانه جمهرة واسعة من القادة الدينيين الذين التقوه، في حين تقوم مواقع على الانترنت بتشجيع الناس على أن يصوموا ويصلّوا لأجل الرئيس[١٣].»

وتصل الأمور إلى حد أن الخطاب الرئاسي، على غرار أي خطاب ديني، يصبح موضوع نقاشات لاهوتية، حيث نجد، زيادة، نقداً مسيحياً رحوماً لتشدد جورج و. بوش، هو نظير للانتقادات الاسلامية المعتدلة للتحريضات الدينية لزعيم تنظيم القاعدة.

«لقد استخدم السيد بوش تعبير «الشرير» the evil one بصورة منتظمة، للإشارة إلى أسامة بن لادن. وبين المسيحيين الانجيليين [التيار المحافظ في البروتستانتية الأميركية، الذي يشكل الأصوليون جناحه المتطرف]، هذه إحالة بديهية إلى الشيطان، وتظهر مراراً في التوراة. (في إنجيل متى: "كل من يسمع كلمة الملكوت ولا يفهم فيأتي الشرير ويخطف ما قد زُرع في قلبه" .[١٤]). لقد تربّى الرئيس بوش كتابع للكنيسة الأسقفية Episcopalian، وأصبح ميثودياً Methodist بعد زواجه، ثم أعلن في عام ١٩٨٦، أنه يعهد مجدداً بقلبه إلى يسوع المسيح - وهذه تجربة ولادة

جديدة [born again : «الولادة المسيحية الجديدة» باهتداء جديد، التي أطلقها الانجيليون]، على الأقل بتعابير الانجيليين، مع أن الرئيس لم يستخدم هذه التسمية ليصف نفسه. يبقى مع ذلك أن الانجيليين يعترفون بمصطلح "الشرير" على أنه خاص بهم، لكن البعض، في الحركة الانجيلية، انتقدوا هذا التعبير.

إن المشكلة مع "الشرير"، هي أن الوحيد في الفكر المسيحي الذي يكون شريراً بالكامل، وبصورة نهائية، هو الشيطان، حسبما قال ريتشارد ج. موو، رئيس "معهد فولر اللاهوتي" في باسادينا، في كاليفورنيا، أكبر معهد في أميركا الشمالية للجناح الأكثري في الحركة الانجيلية. "لا نظن حقاً أن أياً من الناس يعصى على التكفير قبل أن يُسلّم الروح، إذا كان يرفض المسيح". إن وصف السيد بن لادن بـ"الشرير" يجعله فوق الطبيعة، بحسب الدكتور موو. وقد أضاف أن القول بأن السيد بن لادن مطلوب حياً أو ميتاً، كما فعل الرئيس، يبخس الحياة البشرية قيمتها[١٥].»

فرادة الحادي عشر من سبتمبر

إن نقد إضفاء الاطلاقية على الفظاعة الارهابية للحادي عشر من سبتمبر أمر لا غنى عنه ولا سيما أن الحدث غُلّف بغطاء كثيف جداً من التعليقات المغالى فيها. من الضروري إذاً تنسيب هذا الحدث، عبر تحديد موقع له في السياق الذي ينتمي إليه، من دون الرضوخ للاتهامات التخويفية التي ترى أن ذلك يعادل التقليل من هوله. ليس لأحد احتكار السخط الأخلاقي، وليس تتفيهاً لفعل شائن، ولا تبريراً له، أن نعيد وضعه في سياق الأفعال ذات الطبيعة عينها، هذا السياق الذي وضعه فيه فاعلوه أو ملهموه، فضلاً عن ذلك، منذ البدء وبصورة واضحة وصريحة. إنه بالأحرى رفض للسخط الانتقائي.

ماذا هنالك، إذاً، من خارق حقاً في «إرهاب الدمار الشامل» الذي نفّذ في الحادي عشر من سبتمبر والمسؤول عن مقتل ٣٣٠٠ شخص تقريباً، وفقاً لآخر تقدير ؟ إنها مجزرة عادية جداً إذا قيست بالمذابح المسؤولة عنها مباشرة حكومة

الولايات المتحدة، التي لم تعبر يوماً عن أدنى أسف حيالها. هل يجب أن نمتنع عن التذكير بالمئتي ألف ضحية مدنية في هيروشيما وناكازاكي، بذريعة أن الحجة استخدمها بصورة ماكرة أسامة بن لادن بالذات ؟ أو الملايين الثلاثة من المدنيين ضحايا عدوان الولايات المتحدة على فيتنام، والذين قلّل السلفي الاسلامي من الاشارة إليهم، لأنه لم يكن في وسع مقاتل معاد للشيوعية منذ زمن بعيد مثله إلا أن يؤيد حرباً كهذه ؟ وهل يمكن الصمت عن الـ٩٠ ألف شخص -٤٠ ألف طفل تحت الخمس سنوات و٥٠ ألف مدني آخر - الذين يموتون سنوياً، منذ عشرة أعوام، بسبب الحظر المفروض على العراق، وفقاً لتقديرات وكالات الأمم المتحدة، وذلك بحجة أن بن لادن أشار إليهم باستمرار ؟

والحال أن العقوبات المفروضة على العراق جرى وصفها بـ«عقوبات تدمير شامل» ليس في منبر «معاد لأميركا»، بل في مجلة *Foreign Affairs* التي تحظى بالهيبة والاعتبار بصفتها لسان الحال الرئيسي للمشاركين في صياغة السياسة الخارجية للولايات المتحدة. ففي مقال ظهر في عام ١٩٩٩، كتب الأستاذان الأميركيان جون وكارل مولر - بعد أن قدّرا بأربعمئة ألف العدد الاجمالي لضحايا أسلحة الدمار الشامل (نووية وكيميائية وبيولوجية، ما عدا غرف الغاز النازية) في التاريخ - وهما حريصان على استخدام الصيغة الشرطية لتخفيف أثر كلامهما:

«إذا كانت تقديرات الأمم المتحدة للخسائر البشرية في العراق صحيحة، على الأقل بصورة تقريبية، قد يبدو إذاً أن العقوبات الاقتصادية - في جهد بقي عديم الجدوى إلى الآن لإزاحة صدّام [حسين] من السلطة وجهد أكثر فعالية بقليل للحد من قدراته العسكرية - كانت السبب الضروري في موت عدد من الأشخاص في العراق أكبر من عدد الذين قتلتهم كل الأسلحة المسماة أسلحة دمار شامل عبر التاريخ[١٦].»

ويتابع الكاتبان، بكثير من الجدارة بالنسبة إلى موضوعنا الراهن، فيقولان:

«ومن المهم الاشارة إلى أن الخسارات البشرية هذه لم تحدث تأثراً كبيراً في الولايات المتحدة. إن الأميركيين لا يأخذون بوضوح على شعب العراق أفعال هذا البلد: حتى في أوج حرب الخليج، كان ستون بالمئة يعتبرون الشعب العراقي بريئاً من أي مسؤولية عن سياسة صدّام

[حسين]. مع ذلك فالعدد الكثيف من الضحايا بين المدنيين العراقيين أثار القليل من الاحتجاج من جانب الجمهور، الذي كاد لا ينتبه إلى وجودها.

إن جانباً من قلة الانتباه يمكن أن يكون ناجماً عن لامبالاة حيال حياة الغرباء. فمع أن الأميركيين حساسون جداً تجاه الخسائر الأميركية، غالباً ما يبدون - كما غيرهم - عديمي الاحساس حيال خسائر الخصوم، أكانوا عسكريين أو مدنيين. ويمكن أن يكون جانب من قلة الانتباه ناجماً أيضاً عن كون الوفيات التي تتسبب بها العقوبات هي متفرقة بدلاً من أن تكون متركزة، وإحصائية بدلاً من أن تكون درامية، على عكس حالات الوفاة التي تتسبب بها قنابل إرهابية(١٧).»

استدلالاً بالضد، ثمة هنا عنصران أساسيان للإجابة عن السؤال حول فرادة الحادي عشر من سبتمبر. ففي الواقع، إن ما هو استثنائي، في المقام الأول، في مجزرة مانهاتن الجماعية، هو أنها أصابت أميركيين، في صميم كبرى مدن الولايات المتحدة. وكما أجاد رؤيته نعوم تشومسكي، «تشكل جرائم ١١ سبتمبر، بالفعل، منعطفاً في التاريخ: ليس بحجمها، بل باختيار هدفها»(١٨)، ولكي ندرك أهمية هذه الفرادة، هذه الاساءة الأليمة بشكل خاص «للااستثنائية» الأميركية، يكفي طرح الأسئلة التي صاغها في هذا الصدد معلّق حريص على الموضوعية:

«تُثار أهواؤنا لا بالتناسب مع خطورة الحدث، بل مع المعنى الذي ننوي إضفاءه عليه؛ ولا تبعاً للكلفة البشرية الفعلية، بل تبعاً لتعاطفنا مع الضحايا. فهل كان للانفعال، الأكثر من مبرّر بالطبع، الذي أثارته الاعتداءات التي دمرت برجي مركز التجارة العالمي في نيويورك وقسماً من البنتاغون في سبتمبر ٢٠٠١، هل كان له أن يتخذ مثل هذا الحجم لو أن دماراً دموياً بالمستوى ذاته جرى ارتكابه في بلد من بلدان العالم الثالث؟ وهل كان لوسائل الاعلام أن تنقل إلى هذا الحد صور الكوارث؟(١٩)».

حقاً، فلنتصوّر أي رد فعل عالمي كان حصل لو أن مذبحة جماعية كهذه ارتُكبت ضد بلد غير الولايات المتحدة، بلد أفريقي مثلاً، أو لو أن الاعتداءات استهدفت برجي بتروناس العملاقين في العاصمة الماليزية كوالا لومبور ؟ ويكفي، فضلاً عن ذلك، أن نقارن التغطية الاعلامية لبرجي مانهاتن المدمرين بتلك التي خُصصت لغروزني، وهي مدينة بكاملها دمرها قصف الجيش الروسي. . .

إن كون اعتداءات ١١ سبتمبر قد أصابت نيويورك وواشنطن - عاصمتي «عولمة»، هي في المقام الأول «أمركة»، بمعنى نشر النموذج الاجتماعي- الاقتصادي والثقافي الخاص بالولايات المتحدة - لا يفسّر فقط لماذا انصدم الأميركيون وتأثروا بهذا العمق، بل أيضاً لماذا انصدم باقي العالم وتأثر إلى هذا الحد. إن هيمنة الولايات المتحدة المطلقة على مجال الوسائط السمعية والبصرية الخيالية والاعلامية تنتج ميلاً قوياً لتماهي مستهلكي الصور في العالم أجمع مع مواطنيها. وهذا هو السبب، من جهة ثانية، في أن التماهي يتعلق بوجه خاص بالمدن الكبرى للإمبراطورية الأميركية، وهي الأمكنة التي يألفها مشاهدو التلفزيون وروّاد السينما في العالم بأسره.

بهذا المعنى، فإن اعتداءات دموية إلى الحد الذي بلغته اعتداءات ١١ سبتمبر لكانت قد أثارت قدراً أقل بكثير من الانتباه والتأثر، ليس فقط في حال أصابت بلداً من العالم الثالث. إذ يمكن قول الشيء عينه في حال أصيبت مدن أوروبية أو يابانية، وحتى مدن أميركية أقل مركزية (كأوكلاهوما سيتي). فحجم الانفعالات يتناسب طرداً مع قرب مسرح الفظاعة من المركز الحساس للنظام العالمي ومن المسرح المميّز للمشهد العالمي. وحين ضرب صانعو ١١ سبتمبر واشنطن ونيويورك كانوا قد اختاروا أهدافهم بدقة.

العولمة والتعاطف النرجسي

لأسباب بديهية تتعلّق بالتجانس، فإن الذين يتماثلون أكثر ما يتماثلون مع الأميركيين الشماليين ينتمون إلى الغرب، كما إلى الشرائح الاجتماعية العابرة للقوميات التي تتقاسم نمط الحياة المعزو بامتياز إلى يابّيز (Yuppies) نيويورك،

والذي يمكن تسميته «نمط الحياة البرجوازي الكوزموبوليتي»، وهو نسخة نخبوية، محيّنة ومعولمة عن «نمط الحياة الأميركي» الذي اشتهر في الخمسينات. إن توماس فريدمان، المعلّق المشهور في **النيويورك تايمز**، وممتدح العولمة[٢٠]، هو ممثل مرموق لنمط الحياة هذا. وقد روى، بالأسلوب المتشدق والساذج الذي يميزه، تمضيته للوقت في عطلة نهاية أسبوع، بعد أسبوعين على ١١ سبتمبر:

«ذهبت إلى البيسبول مساء الجمعة ؛ واستمعت إلى سمفونية "العالم الجديد" لدفورجاك في مركز كينيدي، يوم السبت ؛ واصطحبت ابنتيّ لتناول الفطور في واشنطن صباح الأحد، ثم ركبت الطائرة إلى جامعة ميشيغان. حتى أنني خرجت يوم أمس [الاثنين] لشراء بعض الأسهم. ياله من بلد عظيم !

أتساءل ماذا فعل البارحة أسامة بن لادن، في كهفه في أفغانستان[٢١] ؟»

فلنراهن على أن من سيكون بإمكانهم الشعور بالالفة مع تمضية توماس فريدمان لوقته سيكونون أقل بكثير من أولئك الذي تشبه حياتهم بالأحرى حياة أسامة بن لادن في كهفه. بالنبرة عينها، لكن بالأسلوب المتحذلق، حرص الكاتب البيروفي والمرشح السابق لرئاسة بلاده، ماريو فارغاس يوزا، على أن يمتدح الكوزموبوليتية النخبوية لعصر العولمة، عبر وصفه، في صحيفة *El Pais* التي تصدر في مدريد، الاثارة التي يشعر بها كلما زار نيويورك: مدينة «شعر فيها دائماً بأنه في مركز العالم» وحيث، لحسن الحظ، تكون «البيوض المطهوة على الطريقة البنديكتية وكوكتيل Bloody Mary، دائماً، بهجة النفس في ذلك المبنى التراثي من القرميد الذي هو بي جي كلاركس، في الجادة الثالثة[٢٢]». ولشدة تأثر **النيويورك تايمز**، نشرت ترجمة مختصرة لهذا المقال.

في الحقيقة، إن الحدة الاستثنائية للانفعالات التي أثارها عالمياً تدمير برجي مانهاتن التوأمين ينتمي، في المقام الأول، إلى ما يمكن تسميته التعاطف النرجسي: ذلك الذي تثيره مصائب تحل بالأشباه أكثر مما تلك التي تحل بالناس المختلفين ؛ ذلك الذي يتأثر أكثر بكثير، والحالة هذه، حيال مصير أهالي نيويورك، مما حيال مصير العراقيين، أو الرواندييين، أو الأفغان أيضاً[٢٣]. كان برجا مركز التجارة العالمي، الواقعان في قلب حاضرة الكوزموبوليتية الرأسمالية

بامتياز، يمثلان نوعاً ما الأعمدة الطوطمية للفئة المعولمة لأتباع «نمط الحياة الكوزموبوليتي البورجوازي». وقد تعرفوا على أنفسهم فيهما بصورة شاملة.

وحده هذا التعاطف النرجسي - علاوة على التعاطف الشرعي حيال كل كائن بشري يقع ضحية للهمجية - يتيح تفسير الحدة الهائلة، والاستثنائية تماماً، للانفعالات والأهواء التي استحوذت على «الرأي العام»، وبادئ ذي بدء على صانعيه ، في البلدان الغربية وفي حواضر الاقتصاد المعولم، بعد اعتداءات ١١ سبتمبر.

وحده هذا التعاطف النرجسي يتيح أن نفهم كيف جرى، في بلد كفرنسا، المشهورة مع ذلك بـ«العداء لأميركا»[٢٤]، أن توصلت الصحيفة الأكثر نفوذاً إلى عنونة افتتاحيتها، المنشورة على الصفحة الأولى غداة الاعتداءات: «كلنا أميركيون»[٢٥]. كانت هذه العبارة تتضمن ازدواجية في المعنى: تعاطفاً وفي الوقت نفسه اعتزازاً لإبداء التضامن مع البلد المسيطر، «العرّاب» الذي يشعر المرء بالسعادة الكبرى للانتماء إلى عائلته (لا سيما حين يكون غضبه على وشك الانفجار) والذي ليس متاحاً للجميع أن يتمكنوا من التماثل معه[٢٦]. هذا ما كان يدعوه فرويد «الرضا النرجسي الناتج من المثل الثقافي الأعلى»، والذي كان يفسره هكذا: «حتى لو كان المرء عامياً بائساً رازحاً تحت الديون وخدمات الحرب، يبقى رومانياً، ويشارك في مهمة السيطرة على أمم أخرى وفرض قوانين عليها[٢٧].»

ومن المؤكد أنه لن يفوتنا أن ننتبه إلى أن التعاطف النرجسي هو أحد الأمور التي يتشاركها الناس بأفضل شكل، وأنه لا يقتصر على مشاعر بعض البلدان وبعض الفئات حيال ضحايا ١١ سبتمبر. أجل، لكن فرادة التعاطف النرجسي لدى صانعي الرأي و«النخب» الأخرى في الحواضر الغربية هي في أنه يتغطى بادعاء إنسانية بلا ضفاف، غير مبالية بلون الجلد أو بالدين. ومن أعالي هذا الادعاء، الأكثر ارتفاعاً مما كان برجا مركز التجارة العالمي، ينادون التجمعات البشرية الأخرى، بلهجة متعجرفة، ويحثونها على مشاطرتهم مشاعرهم، باسم هذه النزعة الانسانية التي يعتبرون من المسلّم به أنهم يمتلكونها على وجه

الحصر، والتي ليست في أغلب الأحيان إلا تعبيراً مموّهاً عن أنانيتهم العرقية.

إن التعاطف النرجسي، علاوة على الارادة الخانعة لإبداء التضامن الحماسي مع «العرّاب»، هما اللذان يفسران كون الاتحاد الأوروبي قرّر يوم حداد وثلاث دقائق صمت لأجل ٦٠٠٠ ضحية على أرض الولايات المتحدة (وفقاً لتقديرات ذلك الحين). هذا الاتحاد الأوروبي ذاته الذي لم يلتزم بدقيقة صمت واحدة للآلاف السبعة من ضحايا مجزرة سريبرينيتشا في البوسنة، مع أنهم «أوروبيون»، والذي خلص إلى إيجاد فضائل للحرب القذرة التي تخوضها روسيا في الشيشان، في حين أن مئات الآلاف من الضحايا في بلد كرواندا أثاروا اضطرابه بالكاد، وأن عشرات الألاف من الضحايا التي تموت في العراق كل عام لا تثير مشاعره إطلاقاً. وقد اقتصرنا هنا على أمثلة تتناول جميعاً المحيط الجغرافي لأوروبا.

هذا الاتحاد الأوروبي الذي ينظم، مع الولايات المتحدة وباقي القوى العالمية، مؤامرة صمت حقيقية حول حرب أخرى، تتسبب بكارثة إنسانية تتخذ حجم إبادة الجنس، في امبراطوريته الاستعمارية السابقة: في الكونغو-كنشاسا، حيث كان عدد القتلى الذين سقطوا مباشرة أو مداورة بنتيجة الحرب القائمة منذ آب/أغسطس ١٩٩٨، يقترب في ربيع عام ٢٠٠١ من ثلاثة ملايين شخص - أجل، ثلاثة ملايين ضحية في حوالى ثلاثة أعوام ! - وفقاً لتحقيق أجراه مصدر موثوق به تماماً، هو لجنة الاغاثة الدولية International Rescue Committee، التي مقرّها في نيويورك[٢٨].

هذا الاتحاد الأوروبي ذاته، الذي يتقاسم، مع الولايات المتحدة والبلدان الغنية الأخرى، المسؤولية عن عدم تقديم المساعدة لشعوب مهددة بإحدى أخطر «إبادات الجنس البيولوجية»، قصدنا وباء السيدا (الايدز) الشامل الذي أصاب إلى الآن أكثر من ٢٨ مليون شخص في أفريقيا السوداء، يحصل أقل من واحد بالألف منهم على العلاج المناسب. وقد نتج من ذلك مليونان وثلاثمئة ألف وفاة بالسيدا في أفريقيا السوداء خلال عام ٢٠٠١ وحده، العام الأول من القرن الواحد والعشرين، أي أكثر من ضعفيْ «١١ سبتمبر» يومياً !

«إذا أخذنا بالحسبان المستويات الحالية للتدخل [العلاجي]، سوف يتجاوز

عدد الأفريقيين المتوفين بالسيدا من الآن إلى ما بعد عشر سنوات عدد سكان فرنسا على الأرجح[٢٩]». وعندما تبلغ الأمور هذا المستوى، يشكل الامتناع عن مساعدة شعوب مهددة بالخطر جريمة مخيفة ضد الانسانية. كيف بنا لا نشعر بالطابع الفاحش والمقرف بعمق الذي يتسم به مشهد العالم الأبيض هذا الذي يبلغ به التأثر مبلغاً عميقاً إزاء الضحايا «الستة آلاف» في الولايات المتحدة، في حين يكاد لا يبالي بالاحتضار المريع لأفريقيا السوداء[٣٠]...

وسائط الاعلام ومنطق الحرب

إن النتيجة الطبيعية المحتومة لهذه الفرادة الأولى لاعتداءات واشنطن ونيويورك، التي تتعلق بطبيعة أهدافها بالذات، إنما هي نقلها الهائل عبر وسائط الاعلام، الذي يشكل فرادتها الثانية. والحال أن هذا النقل لم يكن فقط النتيجة الطبيعية للطابع «المركّز» و«الدرامي» لمجزرة مانهاتن الجماعية، بالتضاد مع الطابع «المتفرق» و«الاحصائي» لضحايا الأوبئة التي تصيب أفريقيا أو الضحايا العراقية للحصار المفروض من جانب أميركا والأمم المتحدة - إذا استعدنا تعابير مقالة الـ *Foreign Affairs* المستشهد بها أعلاه. إن المبالغة في إضفاء المأساوية على اعتداءات ١١ سبتمبر كانت أيضاً، وبوجه خاص، ناجمة عن العمل المتعمد لوسائط الاعلام في مجتمع «المشهد العالمي»، وهو النتيجة الطبيعية للسوق العالمية كما بشّر بها غي ديبور[٣١].

إن منطقاً سياسياً - «منطق حرب»، وفقاً للتعبير المكرّس - هو الذي وجّه، بسرعة كبيرة، هذه المبالغة في إضفاء المأساوية الاعلامية، وذلك بمقدار ما كان ينبغي بالضبط طمس الفظاعات الامبراطورية وبؤس العالم لإبراز الشر المطلق الذي فعل فعله في ١١ سبتمبر، وفقاً للإشارة التي أعطاها جورج و. بوش. هكذا بعد الذروة التاريخية للنقل الاعلامي الذي شكله نقل الاعتداءات ضد نيويورك وواشنطن، بقيت هذه الاعتداءات تُستعاد وتُذكر بصورة متواترة، وسيظل ذلك يتكرر طويلاً، لتغطية وتبرير الفظاعات الجديدة التي تقترفها الولايات المتحدة وحلفاؤها على سبيل الانتقام. وقد ذكّر بالقاعدة طوني بلير، حين

أظهرت استطلاعات الرأي تراجعاً واضحاً لتأييد أعمال القصف ضد أفغانستان وسط الرأي العام البريطاني: «من كل الجهات، تقف العدالة والحق بجانبنا ولدينا استراتيجية ينبغي أن نطبقها. من المهم ألا ننسى أبداً لماذا نفعل ذلك. من المهم ألا ننسى أبداً ما شعرنا به فيما كنا ننظر إلى الطائرات وهي تتحطم على البرجين التوأمين[٣٢].»

ولكي لا ينسى أحد أبداً، وفت وسائل الاعلام بصورة مكثفة بواجب المشاركة في «المجهود الحربي»، هذه المشاركة بالذات، التي رأينا صحفياً فرنسياً، يُفترض أنه يمارس مهنة النقد التلفزيوني، يمتدحها من دون انزعاج كما لو كان صدى للوزير الأول البريطاني: «ماذا تعني بالنسبة لوسائل الاعلام المشاركة في المجهود الحربي ؟ ليس إغماض العينين على أخطاء الرد الأميركي، وتخبطاته، بل فتحهما، على العكس. فتحهما يوماً بعد يوم، بتجلّد وصبر، من دون أن ننسى أبداً الصورة الأصلية لعدوان ١١ سبتمبر[٣٣].»

أو أيضاً، بين أمثلة كثيرة أخرى، هذه الواردة في مقال في **الواشنطن بوست** حول الاستمرار في استخدام الأرقام المبالغ بتقديرها بخصوص ضحايا ١١ سبتمبر، على الرغم من الانخفاض المهم في التقديرات (حوالى ٤٠٠٠ آنذاك) - وهي أمثلة تشهد على منطق ثأري أخطر بكثير من مجرد تضخيم الأرقام الذي كان موضوع المقال:

«خلال مؤتمر صحفي في ٢٩ تشرين الأول/ أكتوبر، طرح صحفي سؤالاً حول "المبرر التكتيكي" لاستخدام القنابل الانشطارية، التي تقول جمعيات الدفاع عن حقوق الانسان إنها يمكن أن تقتل أعداداً كبيرة من المدنيين، من دون تمييز. وقد أجاب الجنرال في سلاح الجو الأميركي، ريتشارد ب. مايرز، رئيس أركان الأسلحة المشتركة: "نعم، هذا بسيط للغاية. في ١١ سبتمبر فقدنا أكثر من خمسة آلاف شخص بسبب عمل متعمّد. ونحن نخوض الآن حرباً عالمية ضد الارهاب".

وقد قال رئيس السي. إن. إن.، والتر إزاكسون، محذراً المراسلين من تحويل التقارير حول الضحايا المدنية في أفغانستان إلى دعاية لصالح

الطالبان: "علينا الكلام على الطريقة التي. . . آوى بها الطالبان إرهابيين مسؤولين عن حوالى خمسة آلاف شخص بريء. "(٣٤)»

هكذا، وفقاً لهذه الأخلاقية متقلبة الحسابات التي باتت سائدة أكثر من أي وقت مضى مذ بدأ هواة الحرب الغربيون يعلنون عن هموم «إنسانية» لديهم، يكون لا أخلاقياً إلى أبعد الحدود تنسيب جريمة ١١ سبتمبر عبر التذكير باللائحة الطويلة للجرائم التي اقترفتها حكومة الولايات المتحدة وأشار إليها جزئياً مرتكبو الاعتداءات. بالمقابل، وفقاً للأخلاقية عينها، ثمة فريضة تأمر بتنسيب أعمال القصف الاجرامية ضد أفغانستان، عبر التذكير من دون انقطاع بالجريمة المفترض أنها جاءت رداً عليها. إنه الكيل بمكيالين، أو انعدام الانصاف الأبدي لدى كل الأنانيات، أكانت عرقية أو اجتماعية.

هوامش الفصل الأول

(١) أنظر Richard Hofstadter, *The Paranoid Style in American Politics and Other Essays*, Harvard University Press, Cambridge, 1996.

(٢) Stephen Pollard, "America-Haters Revert to Type", *Wall Street Journal Europe*, 25-26, January 2002.

من النوع عينه، أنظر أيضاً المقالة الحادة لكاتب الافتتاحيات المشهور Charles Krauthammer, "The Jackals Are Wrong", *Washington Post*, January 25, 2002, حيث أبناء آوى الذين «يعوون» هم الحلفاء الأوروبيون، طبعاً.

(٣) Salman Rushdie, "Fighting the Forces of Invisibility", *Washington Post*, October 2, 2001.

(٤) حول احتجاجات العائلات بخصوص المبالغ المتوقعة (١,٨٥ مليون دولار عن كل ضحية، في المتوسط)، أنظر Elissa Gootman, "In Last Days for Comment, Victims Fund Is Under Fire", *New York Times*, January 7, 2002. وتستشهد المقالة بالنائب الجمهوري بيتر كينغ، الذي نصّب نفسه محامياً لعائلات الضحايا، مستعملاً حجة أقل ما يقال فيها إنها فريدة: «بما أن مركز

التجارة العالمي قد استُهدف جزئياً لأنه كان يُنظر إليه كتجسيد للنجاح المالي، فمَن حققوا ذلك النجاح يجب أن يروا ذلك منعكساً في المبالغ التي تُعطى لهم. "كانوا رموز الرأسمالية الأميركية، رموز الأعمال (business) الأميركية، ولقد جرى اغتيالهم بسبب ما كانوه"، قال م. كينغ. "لا ينبغي حرمانهم الآن مما يحق لهم".»

ولكي لا نكتفي بهذه الجوانب الكريهة، نذكر أن مجموعة من عائلات ضحايا ١١ سبتمبر ذهبت إلى أفغانستان، وهي تعمل على خلق صندوق للضحايا الأفغانية لقصف الولايات المتحدة، وذلك مسعى كريم ومحمود، وإن لم يزد مشروع الصندوق عن ٢٠ مليون دولار. Lena Sun, "Sept. 11 Families Ask Aid for Afghans" *Washington Post*, January 30, 2002.

(٥) Thomas Connor, "Terror Victims Arent Entitled to Compensation", *Wall Street Journal*, January 6, 2002.

(٦) تلقت كل واحدة من عائلات الموظفين الفدراليين الذين لقوا حتفهم في أوكلاهوما سيتي، حوالى مئة ألف دولار.

(٧) George W. Bush, "Address to a Joint Session of Congress and the American People", White House Office of the Press Secretary, Washington, September 12, 2001. وبما أن موقف الولايات المتحدة حيال النزاع الاسرائيلي-الفلسطيني وُضع موضع الاتهام بعد ١١ سبتمبر، سرعان ما تحرك أنصار إسرائيل المتحمّسون لرفض هذه العلاقة، عبر تبنّي منطق مماثل لذلك الذي تبناه جورج بوش. يُظهر ذلك، من بين مقالات كثيرة، المقال العنصري الذي كتبه نورمان بودورتز، عضو هيئة تحرير *Commentary*، والذي نُشر في **الوول ستريت جورنال** في اليوم نفسه للخطاب الرئاسي أمام الكونغرس. وقد انتهى المقال على الشكل التالي: «صحيح أن العرب [كذا]، يتهمون الولايات المتحدة بكل أنواع الجرائم الفظيعة، لكن كما قال أحد الناس حديثاً، إن ما يثير عداءهم حقاً ليس ما فعلته أميركا من شر، بل ما فعلته من خير، فيرون ان النظام الديموقراطي والحريات التي تلازمه مثيرة للفساد مثلما هو النظام الاقتصادي الأميركي. يريدون تدمير كل ذلك، أولاً في الشرق الأوسط بالذات، ومن ثم في أكبر قسم ممكن من العالم، بحيث يمكن أن ينهض مجدداً من الرماد والأنقاض نمط

الحياة الذي يظنون أن الله يمليه، بكل نقاوته المقدسة.» Norman Podhoretz, "Israel Isn't the Issue", *Wall Street Journal*, September 20, 2001.

(٨) Dimitri Simes, "What War Means", *The National Interest*, n.65- Special Thanksgiving 2001, p. 35-36. هذا المقال يحتوي على نقد لاذع لسياسة إدارة كلينتون «الانسانية». حول دوافع بن لادن السياسية، أنظر الفصول اللاحقة.

(٩) André Glucksmann, *Dostoïevski à Manhattan*, Robert Laffont, Paris, 2002, p.15-16. وبين اللآلئ «الفلسفية» من الحجم ذاته، نجد في هذا المؤلَّف (ص٣٤) هذه الجملة الطنّانة الأخرى: «يحوّل انتحاريونا طائرة الخطوط الجوية إلى قنبلة ذرية دنيا، بوقاحة رسام كدوشان Duchamp حين يحوّل المبولة إلى تحفة فنية بمجرد عرضها في معرض للفنون. في الحالتين، فإن العمل مذهل...» أقل مما هي ملاحظة غلوكسمان، مع ذلك!

(١٠) Naomi Klein, "Game Over", *The Nation Online*, September 15, 2001.

(١١) حول الوظيفة السياسية لهذا الوصف للعدو، أنظر: Robert Worth, "A Nation Defined by its Enemies", *New York Times*, February 24, 2002.

(١٢) كان ذلك في مقال نُشر في أوائل تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠١، في مجلة ماكس *Max*، وتعرض كاتبه لتعنيفات «الطبقة السياسية» الألمانية بحيث كاد يفقده وظيفته، الأمر الذي أجبره على أن يقدم علانية فعل ندامة مخزياً.

(١٣) Dana Milbank, "Religious Right Finds Its Center in Oval Office", *Washington Post*, December 24, 2001.

(١٤) إنجيل متى، ١٣-١٩، في **الكتاب المقدس**، دار الكتاب المقدس في العالم العربي، ١٩٨٢، ص ٢٤ ج.

(١٥) Elisabeth Bumiller, "Recent Bushisms Call for a Primer", *New York Times*, January 7, 2002.

(١٦) John Mueller and Karl Mueller, "Sanctions of Mass Destruction", *Foreign Affairs*, vol. 78, n° 3, May-June 1999, p. 51.

(١٧) المرجع ذاته، ص ٥١-٥٢، وقد أضاف الكاتبان أن السبب الرئيسي لعدم اهتمام مواطنيهما كان، في رأيهما، أنهم يعتبرون العقوبات «وسيلة مقبولة لبلوغ أهداف مرغوبة».

(١٨) Noam Chomsky, "Lakdawala Memorial Lecture" (دلهي)، ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١, والفكرة نفسها كانت عُرضت من قبل في مداخلات أخرى لتشومسكي، منها عرضه في *Technology & Culture Forum*: MIT (Boston) في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١. لم يكن أحد قادراً على تقدير الحجم النسبي للمجزرة الجماعية للحادي عشر من سبتمبر بشكل أفضل من ذلك الرجل الذي ما انفك يفضح جرائم حكومة الولايات المتحدة، بكل الشجاعة والاستقامة اللتين يتمتع بهما من يقوم بالواجب الأخلاقي المتمثل بإعطاء الأولوية لمعارضة حكومة بلده، المضطهِدة المباشرة لقسم كبير من البشرية.

(١٩) André Versaille, "Retour sur le territoire des Autres", avant-propos à Gérard Chaliand et Jean Lacouture, *Voyage dans le demi-siècle. Entretiens croisés avec André Versaille*, Complexe, Bruxelles, 2001, p.12. السؤالان الأخيران موضوعان بين هلالين في الأصل.

(٢٠) أنظر: Thomas Friedman, *The Lexus and the Olive Tree : Understanding Globalization*, Anchor Books, New York, 2000.

(٢١) Thomas Friedman, "Terrorism Game Theory", *New York Times*, September 25, 2001.

(٢٢) Mario Vargas Llosa, "Novelista en New York", *El Pais*, 25 Novembre 2001["Out of Many", *New York Times*, December 11, 2001].

(٢٣) «يمكن أن يعبر المرء لضحايا الاعتداءات ولعائلاتهم عن عميق تعاطفه مثلما يفعل حيال ضحايا اعتداءات الحكومة الأميركية. لكن القبول على وجه التقريب بأن حياة أميركي قيمتها أكبر من حياة رواندي، أو يوغسلافي، أو

فيتنامي، أو كوري، أو ياباني، أو فلسطيني... فليس جائزاً». Tariq Ali, "A Political Solution Is Required", *The Nation Online*, September 17, 2001.

(٢٤) بيد أنه، بحسب دراسة أنجزتها مؤسسة Sofres للاستطلاع لحساب French-American Foundation، فقط ١٠٪ من سكان فرنسا «معادون لأميركا». ويتم تحديدهم كأولئك الذين يقرنون الولايات المتحدة بمفاهيم من مثل «العنف، والتفاوتات، والعنصرية والامبريالية»، و«لا يرون في السياسة الخارجية الأميركية إلا وسيلة لفرض إرادة الولايات المتحدة على باقي العالم، ولا ينسبون إليها إرادة الحفاظ على السلام في العالم أو المساعدة في نمو الديموقراطية في البلدان الصاعدة اقتصادياً». Philippe Méchet, "En France, l'antiaméricanisme structuré apparaît minoritaire et politique", *Le Monde*, 6-7 Janvier 2001. وعلى أساس تعريف كهذا، هنالك على الأرجح عدد من «المعادين لأميركا» بين مواطني الولايات المتحدة مساوٍ لعددهم في فرنسا، إذا لم يكن أكبر.

(٢٥) **لوموند** الصادرة في ١٢ أيلول/ سبتمبر والمؤرخة في ١٣ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١، افتتاحية جان-ماري كولومباني. وقد وصل الحماس بالصحيفة إلى حد أنها نشرت، على مدى عدة أيام، صفحة مستعارة يومياً من **النيويورك تايمز**، باللغة الانكليزية، مثيرة احتجاجات قرائها الكثيرين الذين لا يقرؤون هذه اللغة.

(٢٦) هكذا فهم أحد رؤساء تحرير **نيوزويك** عنوان افتتاحية **لوموند**: «أجل، كانت الولايات المتحدة قد بنت منظومة عالمية قوية: وقد تحقق النظام العالمي الجديد لبوش الأب مهما قيل. كان ذلك معنى رد الفعل العالمي، على كارثة سبتمبر، الذي لخصه العنوان المؤثر على الصفحة الأولى في **اللوموند**: "كلنا أميركيون". Michael Hirsh, "America Adrift", *Foreign Affairs*, vol. 80, n! 6, November-December 2001, p. 161.

(٢٧) Sigmund Freud, *Lavenir d'une illusion*, dans *Oeuvres Complètes*, vol. XVIII, PUF, Paris, 1994, p. 153-154. [بالعربية: فرويد، **مستقبل وهم**، ترجمة جورج طرابيشي، دار الطليعة، بيروت، ١٩٧٤، ص ١٨-١٩].

(٢٨) نتائج التحقيق منشورة على موقع الـ IRC على الانترنت. أنظر أيضاً Karl Vick, "Death Toll in Congo War May Approach 3 Million",

Washington Post, April 30, 2001.

(٢٩) Barton Gellman, "An Unequal Calculus of Life and Death", *Washington Post*, December 27, 2000.

(٣٠) لا يمكن اتهام أندريه غلوكسمان (أحد «الفلاسفة الجدد» الذين سُلّط الضوء عليهم في فرنسا في الثمانينات) بالاقتصار على التعاطف النرجسي: لقد أخلص بامتياز لقضية الشيشان، وخصص لهم أفضل صفحات كتابه المذكور سابقاً. مع ذلك، نجد لديه تعبيراً أخاذاً عن مثَل «القشة والخشبة»، حيث يكتفي بإدانة الجرائم التي اقترفها الروس والصينيون والكوريون الشماليون، من دون أي كلمة تعاطف في كتابه مع ضحايا دول الحلف الأطلسي وحليفاتها، كالأكراد والفلسطينيين.

(٣١) Guy Debord, *La Société du Spectacle*, Gallimard, Paris, 1992, §145, p. 144.

(٣٢) طوني بلير، «خطاب الوزير الأول حول النزاع في أفغانستان» أمام الجمعية الوطنية لبلاد الغال، ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١.

(٣٣) Daniel Schneidermann, "Effort de guerre", *Le Monde*, افتتاحية ملحق التلفزيون في ٤-٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١. بخصوص القشة والخشبة، تجدر أيضاً الاشارة إلى ذلك الهجاء لقناة الجزيرة القطرية، الذي نشر في ملحق الأحد للنيويورك تايمز، وقد وصلت به الوقاحة إلى حد الأخذ على القناة القطرية، بين ما أخذ عليها، «أنها عرضت وأعادت عرض الصور المؤثرة جداً للطفل محمد الدرة، ابن الاثني عشر عاماً، الذي أصابته رصاصة في غزة ومات بين ذراعي والده»، Fouad Ajami, "What the Muslim World is Watching", *New York Times Magazine*, November 18, 2001.

(٣٤) Shankar Vedantam, "Discourse Does Not Match Falling Sept.11, Death Toll", *Washington Post*, November 22, 2001.

النفط، والدين، والتعصب ومطلقو الجن

بات الآن معلوماً للجميع أن تنظيم القاعدة وممّوله ومرشده الأعلى، أسامة بن لادن، هما حليفان سابقان للولايات المتحدة، التي استخدمتهما في حربها بالوكالة التي خيضت على مدى عشر سنوات ضد الاتحاد السوفياتي في أفغانستان، بعد غزوه لتلك البلاد في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٩. وأفضل وصف لهذه العلاقات يبقى كتاباً يتميز بأنه نُشر في عام ١٩٩٩، قبل عامين من ١١ سبتمبر، وقد جرى الاستشهاد به أو انتحاله بكثرة منذ ذلك التاريخ. والمقصود هو كتاب جون كولي: **الحروب غير المقدسة: أفغانستان، وأميركا والارهاب الدولي**، الذي كان غلافه قد زُيّن مذاك بصورة لبن لادن الأسطوري(١).

والكاتب، وهو مراسل للشبكة التلفزيونية الأميركية ABC، خبير حاذق بالبلدان العربية والاسلامية، التي جابها وغطى أخبارها على مدى عقود عديدة. ويصف كتابه التسلسل الذي أفضت بواسطته الحرب الظافرة التي شنّها في أفغانستان «المجاهدون» بدعم من واشنطن وأتباعها المسلمين، لكن أيضاً بدعم من الحليفين الفرنسي والصيني، إلى تكوين طوابير إرهابية استهدفت عرّابي النصر. لقد حل جون كولي بمهارة تعقيدات هذا المسلسل الاسلامي، من دون أن يتجاهل أي وجه من وجوهه: كل شيء مروي بالتفصيل، سواء تجنيد المقاتلين، أو تدريبهم، أو تسليحهم أو تمويلهم، فضلاً عن الظروف السياسية لانقلابهم على شتى البلدان المعنية.

وقد ختم كولي الفصل الأخير، وهو بعنوان «الهجوم على أميركا»، بفقرة ما قبل أخيرة لها طابع النبوءة:

«من بيشاور وإسلام أباد وكابُل إلى الخرطوم والقاهرة والجزائر وموسكو

وآسيا الوسطى ومانيلا ونيويورك، وأخيراً نيروبي ودار السلام، كانت طريق المقاتلين السابقين في الحرب الأفغانية طويلة وملطخة بالدماء. ويمكن القول إن الاتحاد السوفياتي في عهد ليونيد بريجنيف، حين غزا أفغانستان في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٩، حكم على نفسه بالزوال. وربما استخلص المؤرخون أن تلك لم تكن الخطيئة الأصلية، بل بالأحرى الخطيئة النهائية والخطأ النهائي لاتحاد سوفياتي محتضر. لقد أُعطيت أميركا مدخلاً إلى حرب صليبية يخوضها مرتزقة مسلمون انقلبوا في ما بعد على مموّليهم ومستخدميهم. وسوف يستمر العالم في اختبار هذه الصدمة المرتدة [blowback] للحرب الأفغانية لسني ١٩٧٩-١٩٨٩ بعد بداية القرن الجديد بكثير[٢].»

مطلقو الجن

هؤلاء المجندون المسلمون لدى الولايات المتحدة وأتباعها وحلفائها، الذين انقلبوا على مستخدميهم، يذكّرون بحادثة «العصيان الهندي» أو «تمرد السّباهيين» في ١٨٥٧-١٨٥٨، حين تمردت الوحدات الهندية في جيش الهند البريطاني ضد ضباطها. وقد زعقت الصحافة الانكليزية آنذاك ضد تصرفات أولئك العصاة «البرابرة». في ذلك الحين، علق كارل ماركس، على الحدث للصحيفة النيويوركية التي كان يراسلها من لندن حيث كان مقيماً، بنبرات تجعل منه في هذا المجال سبّاقاً لنعوم تشومسكي. ويستحق تعليقه أن يورَد، لشدة ما هو ملائم بالنسبة للحادي عشر من سبتمبر، وهو يبدأ على الشكل التالي:

«إن الانتهاكات التي اقترفها السباهيون المتمردون في الهند، مريعة حقاً، ومرعبة، وعصيّة على الوصف - كتلك التي لا يتوقع المرء رؤيتها إلا في حروب العصيان والحروب القومية والعرقية، وفوق كل شيء الدينية. باختصار، كتلك التي اعتادت إنكلترا المحترمة أن تصفق لها حين كان يرتكبها الملَكيون ضد «الزُرق» في الثورة الفرنسية، والمغاورون الاسبان ضد الفرنسيين الكفرة، والصربيون ضد جيرانهم الألمان والمجريين،

والكرواتيون ضد ثوار فيينا، وقوات كافينياك الخاصة أو عصابات بونابرت ضد أبناء فرنسا البروليتارية وبناتها. ومهما يكن سلوك السّباهيين شائناً، فليس سوى انعكاس لسلوك إنكلترا في الهند، بصورة مركّزة، ليس فقط خلال فترة تأسيس امبراطوريتها الشرقية، بل حتى خلال السنوات العشر الأخيرة من سلطتها طويلة الأمد. ولتمييز هذه السلطة، يكفي القول إن التعذيب شكّل مؤسسة عضوية في سياستها المالية. في التاريخ البشري، ثمة شيء يشبه العقاب، وإنها لقاعدة للعقاب التاريخي ألا يصنع المضطهَدون أداته، بل المضطهِد بالذات[٣].»

إن «قاعدة العقاب التاريخي» هذه، التي لاحظها ماركس، كان ينبغي مع ذلك إكمالها بملاحظة أنه غالباً جداً ما يكون مضطهَدون في بلد المضطهِد هم الذين يدفعون ثمن جرائم هذا الأخير. هكذا فإن قتلى ١١ سبتمبر هم، في التحليل الأخير، ضحايا بصورة مزدوجة: للانتحاريين الارهابيين وفي الوقت عينه لحكومة الولايات المتحدة التي حضنتهم. إن مقصد ماركس كان يتمثّل مع ذلك في التشديد، ضد الخبث السائد في البلد القائم بالاضطهاد، على المسؤولية الأساسية لحكومة هذا البلد بالذات. وباقي مقاله يُظهر ذلك بوضوح. فهو ينتهي بهذا التعليق اللاذع رداً على السخط الذي أعلنته الصحيفة البريطانية الرئيسية آنذاك:

«إن التايمز اللندنية تبالغ، وليس فقط بسبب الذعر. إنها تقدم للمهزلة موضوعاً لم يخطر ببال موليير بالذات، هو طرطوف الانتقام. [. . .] يجب أن يُغمَر جون بول [John Bull المعادل البريطاني للعم سام] في صيحات الانتقام إلى الأذنين، لجعله ينسى أن حكومته مسؤولة عن الشر الذي كان يُحضن وعن الحجم الهائل الذي أُتيح له أن يكتسبه[٤]».

إن صيحات الانتقام التي امتلأت بها وسائل الاعلام، في الولايات المتحدة، أفادت أيضاً في تمويه واقع أن حكومتها «مسؤولة عن الشر الذي كان يُحضن وعن الحجم الهائل الذي أتيح له أن يكتسبه». والحال أن الحقيقة لا تقبل الجدل: لقد ساهمت واشنطن ولانغلي (مقر وكالة الاستخبارات المركزية .C.I.A) في خلق وتغذية حركة انقلبت عليهما. فإن تنظيم القاعدة يمثل الجناح الأشد

تعصباً وعنفاً في السلفية الاسلامية الدولية، جناحاً جرى تجنيده سابقاً على مدى عشر سنوات من قتال لا هوادة فيه، في أفغانستان، ضد جيش سوفياتي لم يرحم هو الآخر.

إن عدداً كبيراً من أعضاء تنظيم القاعدة، أكانوا متعصبين ملهمين أو جانحين مهتدين[٥]، حوّلوا أسلحتهم، بعد تسريحهم في أفغانستان في نهاية الحرب على السوفيات وحلفاءهم، ضد حكومات بلدانهم الأصلية: الجزائر، العربية «السعودية»[٦]، الصين، مصر، أوزبكستان، الفيليبين، روسيا، طاجكستان، الشيشان، تونس، إلخ. لقد التحقوا، في كل من هذه البلدان، بشبكات محلية، أو شاركوا في تأسيس تلك الشبكات، بهدف ممارسة الكفاح المسلح وهذا القتل للمدنيين لغايات سياسية أو أيديولوجية الذي شاعت تسميته «الارهاب». إن شبكات التعصب الاسلامي المسلح، التي كانت تموّلها خلال حرب أفغانستان مصادر حكومية وخاصة في الوقت عينه - في المقام الأول، حكومتا الولايات المتحدة ومحميتها السعودية، فضلاً عن متبرعين خاصين في المملكة السعودية ومشيخات نفطية أخرى وبلدان إسلامية، تبرّعوا بتحريض من حكومات بلدانهم وهيئاتها الدينية - رأت مصادر تمويلها الحكومية تنضب بعد نهاية مهمتها المناهضة للشيوعية.

ولأجل مواصلة معركتها، ضد حكومات حليفة للغرب هذه المرة، تمكنت من الابقاء على جزء من التمويل الخاص الذي كانت تستفيد منه، إما بسبب التعاطف مع قضيتها، أوعن طريق التخويف، أو أيضاً عبر تغيير وجهة هبات خيرية. واستخدمت طرق تحويل سري للمال وتبييض أموال ناتجة من تجارات غير مشروعة من بينها تجارة المخدرات، وهي طرق كانت وكالة الاستخبارات المركزية استخدمتها قبلها بوقت طويل ودرّبتها عليها خلال الحرب المعادية للسوفيات. وبالتحالف مع النظام السعودي، سعت الدكتاتورية العسكرية التي تحكم باكستان، تارة رسمياً وطوراً بصورة غير رسمية، لأن تشرف على المجمرة الأفغانية وتتحكّم بتصدير الارهابيين الذين باتت تصدّرهم، على غرار المجمرة اللبنانية سابقاً. ولهذه الغاية، دعمت الزحف على كابُل الذي قام به سلفيون جرى تلقينهم التعصب في مخيمات اللاجئين الأفغان في باكستان، بدعم من الرياض

وإسلام أباد، قصدنا الطالبان. ولقد استولى هؤلاء على الجزء الأعظم من البلد، من ١٩٩٤ إلى ١٩٩٦، بمباركة واشنطن، التي كانت تحركها اعتبارات سياسية ونفطية، قبل أن يتبين أن الطالبان أيضاً لا يمكن ضبطهم.

كل هذه الوقائع معروفة الآن تماماً، وكان كتاب جون كولي قد وصفها بصورة مفصلة جداً. وكلها ترتبط بهذا الوجه الرمزي الذي صوّره موشح غوته الغنائي «مطلق الجن» (Der Zauberlehrling)، ومعادِلُه الروائي (Frankenstein or the Modern Prometheus) لماري شيلّي: في الحالتين، يفلت المخلوق من خالقه وينقلب عليه. إلا أنه خلافاً للشخصيات البريئة لمطلق الجن وفيكتور فرانكنشتاين (الذي ليس هو الوحش، خلافاً للخطأ الشائع، بل الرجل الذي خلق الوحش انطلاقاً من قِطَع جُثثٍ)، فإن الخالق الأميركي هو ذاته وحشي. ففرانكنشتاين زماننا هذا كان يعرف تماماً أنه، بجمعه عناصر ناتجة من تفكك مجتمعات إسلامية متنوعة، كان يخلق وحشاً ويغذيه. أما الغاية من ذلك فهي أن ينجز هذا الأخير لحساب خالقه الأعمال الوضيعة التي يعجز هذا عن القيام بها بنفسه. بيد أن «الجنّي» خلص إلى الانقلاب على خالقه. وإذ فعل ذلك، قتل في ١١ سبتمبر ٢٠٠١ آلاف الرجال والنساء الذين لم يكونوا مسؤولين إطلاقاً عن التصرفات المُنْكرة لحكومة الولايات المتحدة.

تكساس إسلامية

ليس تنظيم القاعدة إلا أحد الأصناف المسعورة لاتجاه سياسي غذته واشنطن منذ أكثر من نصف قرن، هو السلفية الاسلامية. ولسخرية التاريخ، كان معظم انتحاريي ١١ سبتمبر - ١٥ من أصل ١٩ - رعايا «سعوديين» مثلهم مثل مرشدهم الأعلى بن لادن (الذي أُسقطت عنه جنسيته عام ١٩٩٤). والحال أن المملكة السعودية هي أحد أقدم شركاء الولايات المتحدة في العالم. تلك المملكة، المنبثقة من التحالف المعقود في القرن الثامن عشر بين دعوة محمد بن عبد الوهاب الاسلامية الحنبلية[٧] المتطرفة في تزمّتها ومشيخة محمد بن سعود القبلية، تأسست على الأرض التي استولى عليها في العقود الأولى من القرن العشرين عبد

العزيز بن عبد الرحمن، المعروف باسم ابن سعود. وقد جرى الاعلان عنها باسم المملكة العربية السعودية عام ١٩٣٢، على اسم سلالة آل سعود.

في تلك الفترة، كان اكتشاف النفط في منطقة الخليج العربي-الفارسي والأهمية الاقتصادية المتعاظمة لهذه المادة الأولية المنتجة للطاقة، قد أثارا منافسة قوية بين المصالح البريطانية، المستقرة منذ زمن بعيد في المنطقة، والولايات المتحدة التي وصلت متأخرة. إن المنطقة الصحراوية الشاسعة في شبه الجزيرة العربية، التي بقيت زمناً طويلاً عرضة لإهمال القوى الأجنبية المسيطرة في المنطقة، بدأت تجتذب الشهوات الامبريالية. وقد حصلت شركة النفط الأميركية ستاندرد أويل أوف كاليفورنيا (سوكال، السلف الأقدم لشركة شوفرون) على أول امتياز هام منحه ابن سعود، عام ١٩٣٣. كانت سوكال قد زايدت على منافساتها ذوات الغلبة البريطانية، عبر القيام بمخاطرة أكيدة، لأن ثروات المملكة النفطية كانت لا تزال افتراضية[٨]. وفي السنة نفسها ١٩٣٣، أقامت حكومة الولايات المتحدة علاقات دبلوماسية مع المملكة السعودية، وكانت تلك بداية تحالف لا يزال قائماً حتى اليوم.

خلال الحرب العالمية الثانية، اكتسبت المملكة أهمية استراتيجية كبرى في نظر الولايات المتحدة، بسبب القفزة التي حققها استهلاك النفط عالمياً والتي تضافرت مع اكتشاف ضخامة الموارد النفطية التي تنطوي عليها أرض الجزيرة العربية. فمنذ عام ١٩٤٣، أبدت حكومة الولايات المتحدة اهتمامها الاستراتيجي بالمملكة واتخذت قراراً ببناء قاعدة جوية مهمة في الظهران[٩]، قرب إنشاآت الأرامكو (شركة النفط العربية-الأميركية، المشتركة بين سوكال وتكساكو)، التي سرعان ما ستصبح دولة في الدولة. ومذاك، أعيد تأكيد التزام الولايات المتحدة بحماية المملكة السعودية وجرى التحقق من ذلك في الممارسة، مراراً عديدة.

«إن النزعة التوسعية السوفياتية - كما كانت وكما كان يمكن أن تكون - جعلت الشرق الأوسط ينتقل إلى المقام الأول. فبالنسبة للولايات المتحدة، كانت الموارد النفطية للمنطقة تمثل مصلحة لا تقل حيوية، على طريقتها، عن استقلال أوروبا الغربية. وكان ينبغي الاحتفاظ بحقول

النفط الشرق أوسطية وحمايتها غربيّ الستار الحديدي لضمان البقاء الاقتصادي للغرب بمجمله. [...] باتت العربية السعودية الهمّ المسيطر لدى الحكّام الأميركيين. وكانت، بحسب أحد الرسميين الأميركيين، عام ١٩٤٨، "ما يشكل، على الأرجح، الجائزة الاقتصادية الأكبر في العالم على صعيد الاستثمار في الخارج"(١٠).»

وإذا كان ابن سعود قد اختار، من جهته، أن يعطي الأفضلية للتحالف مع واشنطن، فذلك لم يكن فقط بسبب حيطته ضد البريطانيين، الذين كان قد قاتل حليفتهم العربية الرئيسية، السلالة الهاشمية، منافسة آل سعود. فمع أن ابن سعود قضى على مملكتهم في الحجاز، إلا أن هذه السلالة كانت تتولى السلطة آنذاك في العراق وشرقي الأردن. بل كان الاختيار الأميركي ناجماً أيضاً عن «تجانس اختياري» تشير إليه بوضوح قصة مذكورة في التاريخ الضخم لصناعة النفط الذي كتبه دانييل ييرغن: إنه الفرق بين لقاءي كل من فرانكلن روزفلت (في طريق عودته من يالطا) ونستون تشرشل، بابن سعود، في عام ١٩٤٥، وتفصل بينهما ثلاثة أيام. ففي حين حرص الرئيس الأميركي على إبداء احترامه للقناعات الدينية لمحاوره السعودي، أصر رئيس الوزراء البريطاني على أن يشرب الخمر ويدخّن السيجار بحضور ضيفه الملكي المتزمّت(١١).

هذه القصة تكشف دلالياً اختلافاً مهماً بين المملكة المتحدة والولايات المتحدة: كانت طائفة الطهريين البرسبيتارية المتشددة، التي تشترك مع الوهابية بأكثر من سمة، قد تعرضت لاضطهاد الملكية الانكليزية في القرنين السادس عشر والسابع عشر. وشكّلت أحد المصادر البشرية الأولى للاستعمار الأوروبي لأميركا الشمالية، كما تشهد على ذلك رمزياً قصة سفينة "المايفلاور" Mayflower(١٦٢٠) المشهورة. إن الاسهام في تاريخ الولايات المتحدة الأميركية من جانب تيارات دينية من النموذج المسمّى اليوم «أصولياً» إسهام معروف. فحتى أيامنا هذه لا تزال النظرية التطورية، ذات الأصل الداروينى، تستثير بعض الأوساط في عدد من الولايات، ويستمر كثيرون في معارضتها بـ«النظرية العلمية في خلق العالم». وهذه التيارات نفسها تريد أن تفرض الصلاة الالزامية في المدارس.

إن التسامح الديني، وليس العلمانية، هو الذي يوجد بالأحرى في صميم البناء المؤسسي في الولايات المتحدة، هذه البلاد التي يجري فيها افتتاح دورات الكونغرس بالصلوات وحيث يجري الاعلان عن الايمان بالله حتى على العملة الوطنية، الدولار. «لدينا دولة علمانية - مسؤولونا الحكوميون ليسوا مسؤولين دينيين في الوقت عينه - لكننا المجتمع الأكثر تديُّناً بكثير في العالم الغربي»: هكذا تبجّح منذ فترة قصيرة العديد من الأسماء اللامعة بين مثقفي الولايات المتحدة، في بيان جماعي[١٢].

على ذلك الأساس، فالمقيمون في البيت الأبيض جاهزون تماماً، وفقاً لما تقتضيه الوظيفة، إذا صح القول، لإبداء «تفهّم» حيال السلفية الاسلامية لدى محمييهم وأتباعهم السعوديين. وذلك بوجه خاص لأن أهمية المملكة ما انفكت تزداد بالنسبة لواشنطن: فالمملكة العربية السعودية، التي كانت لزمن طويل المصدِّرة الأجنبية الأولى للنفط إلى الولايات المتحدة، وتتنافس اليوم مع كندا وفنزويلا على المقام الأول، تحوز ميزاناً تجارياً شبه متوازن مع حاميتها، ولاسيما بسبب وارداتها الضخمة من الأسلحة وعقودها مع شركات البناء الأميركية، التي تعاظمت بصورة هائلة منذ القفزة النفطية لعام ١٩٧٤. والمملكة السعودية، إذ تمتلك الموازنة العسكرية التاسعة في العالم اليوم، كانت في فترة السنوات الأخيرة المستورد الرئيسي للأسلحة في العالم والشاري الرئيسي للأسلحة الأميركية، مكرّسة هكذا «تكاملها» مع حاميتها التي هي المصدّرة الرئيسية للأسلحة في العالم.

لقد جرى تلخيص أهمية المملكة بالنسبة لواشنطن بشكل جيد جداً في تقرير حديث للمنظمة الأميركية لحقوق الانسان، **هيومان رايتس ووتش**:

> «ترى الولايات المتحدة في العربية السعودية، بوصفها مصدّرة رئيسية عالمية للنفط، حليفة حيوية. فأكثر من نصف صادرات المملكة من النفط الخام والجزء الأعظم من منتجاتها النفطية المصفّاة تذهب إلى آسيا، في حين أن الولايات المتحدة تتلقى من العربية السعودية ١٧٪ من وارداتها من النفط الخام. وقد ارتفعت صادرات الولايات المتحدة من السلع المدنية والعسكرية إلى هذا البلد لتبلغ ٦,٢٣ مليار دولار في العام

٢٠٠٠، وفقاً لسفارة الولايات المتحدة في الرياض، وبلغ إجمالي الاستثمارات في المملكة للشركات متعددة الجنسية التي مقرها في الولايات المتحدة حوالى خمسة مليارات دولار. وتبلغ الاستثمارات السعودية في الولايات المتحدة حوالى خمسمئة مليار دولار، وتتمثل بصورة رئيسية في أسهم وسندات، وودائع مصرفية وتوظيفات عقارية، وفقاً للمصادر الرسمية في الولايات المتحدة. والعربية السعودية هي، من بعيد، الزبون الرئيسي لصادرات الولايات المتحدة من الأسلحة إلى البلدان النامية، مع تسليمات بلغت قيمتها أكثر من ٢٨ مليار دولار للفترة ما بين ١٩٩٣ و٢٠٠٠، وفقاً لآخر تقرير سنوي وضعه الـ Congressional Research Service بخصوص إرساليات الأسلحة(١٣).»

ينبغي أن نضيف أن أهمية المملكة في المجال النفطي بالنسبة للولايات المتحدة لا تقتصر على علاقاتها التجارية المباشرة: إن الدور الرئيسي الذي تلعبه العربية «السعودية» في سوق النفط العالمية، بوصفها بلداً يمتلك أكبر هامش لخفض أو زيادة صادراته النفطية، أساسي جداً بالنسبة لواشنطن. فغالباً ما تصرفت المملكة في هذه السوق تبعاً لحاجات الاقتصاد الأميركي. وهي معنية مباشرة، من جهة ثانية، بالأداء الجيد لهذا الاقتصاد وبثبات سعر الدولار، إذ إن الجزء الأعظم من موجوداتها الضخمة في الخارج موضوع في الولايات المتحدة(١٤).

إن النفقات العسكرية للمملكة السعودية هي المقابل الضروري لعلاقاتها النفطية والمالية مع الدولة الحامية لها. فالأمر يتعلق، في الواقع، بـ«مملكة محمية» بالمعنى التاريخي للصيغة. وتمثّل النفقات العسكرية السعودية، في الجزء الأعظم منها، مساهمة المملكة المباشرة في نفقات حماية الولايات المتحدة العسكرية لها، في «تلازم متبادل غير متساوق» وفقاً لصيغة زبغنيو بريجنسكي الموفقة:

«نحن بحاجة إلى نفطهم وعلينا ضمان صداقتهم، بالتالي، فنحن ملتزمون بحماية أمنهم. وهم، في الوقت عينه، تابعون لنا كلياً بخصوص أمنهم

إشرافهم على الاقتصاد والدفاع وسياسة المملكة الخارجية، في حين منحوا المؤسسة الدينية الوهابية السيطرة على الشؤون الدينية والتربية وتنظيم الحياة اليومية. ولم تجرِ هذه الازدواجية دائماً بصورة منسجمة، مع ذلك. فحين كان «الاخوان» الوهابيون لا يزالون يشكلون قوة مسلحة بإمرة عبد العزيز آل سعود في حروبه التوسعية، توصلوا إلى الاعتراض على الرجل الذي أعلن نفسه ملكاً في العام ١٩٢٦، لأنه لم يحترم رفضهم المطلق لأي اختراع حديث، هذا الرفض الذي يذكّر برفض طائفة الأميش Amish في الولايات المتحدة. وقد اضطر ابن سعود لتدجينهم باللجوء إلى وسائل متنوعة، بينها استخدام القوة.

إن صعود القومية العربية الجمهورية والتقدمية في الخمسينات بقيادة الرئيس جمال عبد الناصر، بعد أن أطاح الملكية المصرية في عام ١٩٥٢، وتحالف التيار القومي العربي مع الاتحاد السوفياتي منذ أواسط ذلك العقد، وضعا حداً للميل إلى الطلاق بين آل سعود والمؤسسة الوهابية. فلقد ظهرت هذه الأخيرة مذاك كأفضل درع أيديولوجي واجتماعي للملكية السعودية ضد الحركة العربية المناهضة للإمبريالية، المتهمة بالالتحاق بـ«الشيوعية الملحدة». ولقد نظر إليها العرّاب الأميركي للمملكة على هذا النحو وشجّع محميته على الاعتماد عليها.

مذاك ستصبح السلفية الاسلامية - التي كان الوهابيون قد أقاموا تنسيقاً بين معظم تنويعاتها- الاداة الأيديولوجية الرئيسية للنضال ضد الشيوعية وضد الحركة القومية في مجمل العالم الاسلامي، وهي أداة ستوجهها واشنطن بالاعتماد على الرياض. هذه الصلة كانت ملازمة بالأصل لنشوء السلفية الاسلامية في نسختها السياسية المعاصرة، متمثلة بجماعة الاخوان المسلمين، المولودة في مصر في نهاية العشرينات. إذ إن مُلهم الجماعة الأيديولوجي، الشيخ رشيد رضا، داعي النسخة الأكثر رجعية للسلفية بمعناها الأصلي (مذهب العودة إلى إسلام العصر الأول)، كان متحمساً للتوسع الوهابي وأقام علاقات مع عبد العزيز آل سعود[٢١].

إن الآفاق الدولية للسياسة الاسلامية للمملكة السعودية كانت مندرجة منذ البدء في دورها كحامية للحرمين الشريفين. ولم يمر إشراف ملّة الوهابيين الأقلية

والمتعصبة على مقاطعة الحجاز، الأكثر قداسة في نظر الاسلام، من دون إثارة مشكلات. فمن أجل تهدئة المخاوف وإقامة إجماع حول الادارة السعودية للأماكن المقدسة، نظم ابن سعود، في مكة، منذ عام ١٩٢٦، مؤتمراً إسلامياً ضم المنظمات الدينية الاسلامية من بلدان شتى سواء كانت إسلامية أو تقطن فيها أقلية مسلمة.

وفي عام ١٩٦٢، في أوج «الحرب الباردة العربية»[٢٢] والتعارض العنيف بين مَلكية سعودية تحميها الولايات المتحدة، ومصر ناصرية متحالفة مع الاتحاد السوفياتي وقد بلغت أوج تجذرها (كان ذلك عام الميثاق الوطني المصري، الذي نادى بـ«اشتراكية» ممزوجة بالقومية العربية والعداء للإمبريالية)، أسست المملكة السعودية والمؤسسة الوهابية «رابطة العالم الاسلامي»، التي تضم مؤسسات وجمعيات إسلامية متنوعة من بلدان عديدة على غرار مؤتمر عام ١٩٢٦. وقد غدت الرابطة أداة تحالف بين الوهابيين والاخوان المسلمين، الذين كان العديد من قادتهم هاربين من بلدان استولى القوميون فيها على السلطة، فوجدوا ملاذاً في المملكة السعودية. وشاركت هذه الأخيرة في نشر الاسلام الرجعي ضد القومية الشعبوية، بدعم من وكالة الاستخبارات المركزية (السي. آي. إي.).

إن الضربة المميتة التي وجهها إلى الناصرية انتصار إسرائيل في حرب الأيام الستة، في حزيران/يونيو ١٩٦٧، والتي استُكملت بوفاة عبد الناصر عام ١٩٧٠، ثم ارتفاع أسعار النفط بعد حرب تشرين/أكتوبر ١٩٧٣ الاسرائيلية-العربية، عززا إلى حد كبير نفوذ المملكة السعودية في العالمين العربي والاسلامي. بيد أن «الثورة الاسلامية» الايرانية في عام ١٩٧٩ وضعت الحكام السعوديين إزاء تحدّ أيديولوجي غير متوقع: تبعاً للنموذج الخميني، فإن الجذرية المناهضة للغرب غدت هي نفسها مذّاك ممزوجة بالسلفية الاسلامية، وذلك في الوقت الذي خرج فيه الاتحاد السوفياتي للمرة الأولى من مجاله الامبراطوري لما بعد عام ١٩٤٥ ليكتسح بلداً إسلامياً، هو أفغانستان. في هذه الظروف الجديدة كلياً، دخلت الأيديولوجية السعودية-الوهابية في مزايدة على الجذرية مع السلفية الاسلامية الخمينية، عبر معارضة عصبية هذه الأخيرة التي يغلب فيها العداء للغرب بعصبيتها التي يغلب فيها العداء للشيوعية، علماً بأن كل واحدة منهما أثرت في الأخرى

كما الحال غالباً عند المنافسة. فكانت الحرب الاسلامية-السوفياتية في أفغانستان الميدان الرئيسي لتلك المزايدة، وذلك دائماً بدعم المخابرات الأميركية.

هكذا، فإن الولايات المتحدة مسؤولة مباشرة عن انبعاث السلفية الاسلامية المناهضة للغرب، الذي تجلى، منذ حوالى ثلاثين عاماً، في موجتين متتاليتين: موجة أولى في السبعينات، شكلت الثورة الايرانية ذروتها، ثم موجة ثانية في التسعينات، يشكل الحادي عشر من سبتمبر وتفاعلاته إحدى ذرواتها. والولايات المتحدة مسؤولة عن ذلك بصورة مزدوجة، لأنها وهي تساهم مباشرة في نشر السلفية الاسلامية، ساهمت أيضاً في هزيمة اليسار والقومية التقدمية وسحقهما في مجمل العالم الاسلامي، تاركة هكذا المجال مفتوحاً أمام الاسلام السياسي كقناة أيديولوجية وتنظيمية وحيدة للسخط الشعبي. والحال أن السخط الشعبي يكره الفراغ، مثله مثل الطبيعة. فليس انبعاث السلفية الاسلامية الشكل الثقافي المحتوم لحالة التجذر لدى الشعوب الاسلامية، بل هو فوز بالتزكية، بغياب البديل، لأيديولوجية سبق أن كانت منبوذة، وقد أزال الخصم المشترك منافساتها.

إن زوال المصداقية الأيديولوجية العالمية للقيم الاشتراكية بسبب انهيار النظام الستاليني، والافلاس الخاص أو التهميش الذي أصاب مجمل تيارات اليسار في العالم الاسلامي، ومنزلق السلفية الاسلامية الذي زيّنته جيداً واشنطن والرياض، وسياق أزمة اقتصادية مع غياب متزايد للأمن الاجتماعي، على خلفية الفك النيو ليبرالي للتنظيمات على الصعيد العالمي، فضلاً عن الاهانة التي تصيب يومياً شعوباً إسلامية تتماثل مع الفلسطينيين أو مع العراقيين: كل هذه العوامل متضافرة أنتجت مزيجاً متفجراً جداً، اتخذ شكل المعارضة الاسلامية الأكثر حدة في عدائها للغرب. في هذه الشروط، فإن «أفيون الشعوب» الذي كان ماركس الشاب قد تصوّره كمخدِّر ذي مفعول مسكِّن، فيما يشكل الدين «هالة واد للدموع»، يمكنه أن يتحوّل إلى مهيِّج قوي، ويمكن أن تنقلب «تنهدة المخلوق المضطهَد» إلى صرخة غضبه المتّقد[٢٣]. وقد شكلت الشرائح الفقيرة، وكذلك الطبقات الوسطى ، التي يزداد سخطها بقدر ما تتعرض لخسارة أليمة في المكانة والدلائل الوجودية، البؤرة الطبيعية لهذا التجلي للحقد الاجتماعي والوطني والثقافي.

إن من ظنوا أن في وسعهم استخدام «أفيون الشعوب» ضد «الشيوعية» - بالطريقة نفسها التي استخدمت فيها السي. آي. إي. الأفيون، بالمعنى الحقيقي، ضد القوات السوفياتية في أفغانستان- خلصوا هكذا إلى التعرض لصدمته المرتدة. ومن هذه الناحية، كانت الصورة الأكثر رمزية لـ«مطلق الجن» هي صورة أنور السادات، الذي اغتيل هو نفسه على أيدي سلفيين ساخطين، بعد أن استخدم التيارات السلفية الاسلامية ضد اليسار المصري والناصريين، بتشجيع سياسي ومالي من المملكة السعودية وعرّابها في واشنطن. والتجليات الأخرى للظاهرة نفسها - بما فيها التواطؤ الاسرائيلي في الصيرورة التي أدت إلى ظهور **حماس** - أكثر من أن تُحصى ولا مجال لذكرها هنا جميعاً. هذا وقد أنزل ١١ سبتمبر السادات عن عرشه، اليوم، وغدا هو أفصح صورة عن انقلاب ظاهرة ضد خالقها.

تحليلات السلفية الاسلامية

أثارت الموجة الأولى من انبعاث السلفية الاسلامية عند ذروتها نقاشاً واسعاً، يستمر إلى اليوم، حول تحليل الظاهرة. ولقد صيغ، قبل عشرين عاماً، تحليل ماركسي تستلهمه السطور الواردة أعلاه. ويبدو لي أنه صمد أمام الزمن، ولذلك أسمح لنفسي بأن أورد منه هنا مقتطفات طويلة، على الرغم من طابعها الرَطِن بعض الشيء بنتيجة السياق السياسي. كان التحليل يستند إلى فكرة وردت في **البيان الشيوعي** لماركس وإنجلس: «إن الطبقات الوسطى، من أصحاب المشاغل، وباعة بالمفرق وحرفيين وفلاحين، تقاتل كلها البرجوازية لأنها تهدد وجودها بوصفها طبقات وسطى. هي ليست ثورية، بل محافظة ؛ أكثر من ذلك، إنها رجعية: تسعى لإدارة عجلات التاريخ إلى الوراء[٢٤].»

وبعد أن بدأ التحليل المذكور بتعريف السلفية الاسلامية والتشديد على تنوع أشكالها وتياراتها، واصل على الشكل التالي:

«تجد الرجعية الاسلامية البرجوازية الصغيرة أيديولوجيتها وإطاراتها المنظمة بين "المثقفين التقليديين" في المجتمعات الاسلامية، العلماء

وأشباههم، وكذلك في المراتب الدنيا من "المثقفين العضويين" التابعين للبرجوازية، أولئك المتحدرين من صفوف البرجوازية الصغيرة والمحكوم عليهم بأن يظلوا في صفوفها: المدرّسين وصغار الموظفين بالأخص. وفي فترات صعودها، تجند السلفية الاسلامية أعداداً واسعة داخل الجامعات وسائر مراكز إنتاج "المثقفين" حيث لا تزال هوية هؤلاء مشروطة بأصولهم الاجتماعية أكثر مما بمستقبلهم المرتقب، وغير المضمون في غالب الأحيان.

في البلدان حيث استطاعت الرجعية السلفية الاسلامية أن تؤسس حركة جماهيرية وحيث هي في طور الصعود في الوقت الراهن، يتميز السكان العاملون بأن نسبة كبيرة منهم تتألف من الطبقات الوسطى بالمعنى المحدد في **البيان الشيوعي**: أصحاب مشاغل وباعة بالمفرق وحرفيين وفلاحين. غير أن كل فورة للتيار السلفي الاسلامي لا تعبئ فقط قسماً واسعاً إلى هذا الحد أو ذاك من الطبقات الوسطى، بل تعبئ أيضاً أقساماً من الطبقات الأخرى متحدرة لتوها من الطبقات الوسطى بفعل التراكم البدائي والافقار الرأسماليين. هكذا فإن أقساماً من البروليتاريا، وبالأخص من البروليتاريا الدنيا، تلك الأقسام المتبلترة حديثاً، بعد أن جردتها الرأسمالية من موقعها البرجوازي الصغير السابق، هي قابلة بصورة خاصة للاستجابة للتحريض السلفي والانجرار وراءه. تلك هي القاعدة الاجتماعية للحركة السلفية الاسلامية، قاعدتها الجماهيرية.

بيد أن تلك القاعدة ليست بمستجيبة للرجعية الدينية بشكل تلقائي، مثلما هي حال البرجوازية بالنسبة لبرنامجها الخاص. فمهما تكن، في الواقع، قوة المشاعر الدينية لدى الجماهير، وحتى لو كان هذا الدين هو الاسلام، فثمة قفزة نوعية بين المشاعر والاستجابة للدين بوصفه طوبى دنيوية: فلكي يتحول الدين من جديد، بعد أن كان أفيوناً للشعوب، إلى مهيِّج، وذلك في عصر التأليل (الأتمتة)، لا بد أن تكون تلك الشعوب حقاً مجردة من أي خيار آخر غير العوذ بالله. إذ إن أقل ما يقال عن الاسلام السياسي هو أن حاليته ليست أمراً بديهياً ! في الواقع فإن السلفية

الاسلامية تثير إشكالات أكثر مما تقدم حلولاً [. . .] وبتعبير آخر فإن أكثر السلفيين الاسلاميين أمانة لأصول الدين لا يمكنه الرد على المشكلات التي يطرحها المجتمع الحديث من خلال مهارة التأويل وحدها، إلا إذا أصبح التأويل اعتباطياً تماماً وبالتالي مصدر خلافات لا نهاية لها بين المؤوّلين [. . .] إن السلفية الاسلامية ليست في ذاتها، بأي شكل من الأشكال، البرنامج الأكثر توافقاً مع طموحات الفئات الاجتماعية التي تؤثر هذه السلفية في صفوفها.

[. . .] فالطبقات الوسطى هي قبل كل شيء القاعدة الاجتماعية للثورة الديموقراطية وللنضال القومي. وفي مجتمعات متخلفة وتابعة، كالمجتمعات الاسلامية، تحتفظ الطبقات الوسطى بهذا الدور بقدر ما تبقى المهمات الديموقراطية والقومية على جدول الأعمال، كاملة إلى هذا الحد أو ذاك. وتشكّل تلك الطبقات السند الأكثر حماساً لأي قيادة برجوازية (وكم بالأحرى إذا كانت برجوازية صغيرة) تسجل هذه المهمات على رايتها. إن الطبقات الوسطى هي القاعدة الاجتماعية بامتياز لبونابرتية البرجوازية الصاعدة (إنها أصلاً القاعدة الاجتماعية لكل بونابرتية برجوازية). ولا بد إذن أن تكون القيادات البرجوازية أو البرجوازية الصغيرة، التي تضطلع بالمهمات الديموقراطية والقومية، قد بلغت حدودها الخاصة في تحقيق هذه المهمات وفقدت مصداقيتها، حتى تنفصل عنها أقسام واسعة من الطبقات الوسطى وتبحث عن سبل أخرى.

هذا ومن البديهي أنه طالما بدا أن الازدهار الرأسمالي يفتح أمامها سبل الصعود الاجتماعي، وطالما تحسنت ظروفها المعيشية، لا تعترض الطبقات الوسطى على النظام القائم. فهي حتى لو فقدت اهتمامها بالسياسة وحماسها، تستمر بلعب دور "الأغلبية الصامتة" للنظام البرجوازي. ولكن ما أن يطأ عليها التطور الرأسمالي للمجتمع بكل ثقله، ثقل المنافسة المحلية و/أو الخارجية، والتضخم والديون، حتى تصبح الطبقات الوسطى احتياطياً خطيراً من القوى المعارضة للنظام القائم، فالتأ

من أي سيطرة برجوازية، ويزيد من خطورته أن عنف البرجوازي الصغير اليائس وهيجانه لا مثيل لهما[٢٥].»

إن إعادة إيرادنا هنا هذا التحليل، المكتوب قبل أكثر من عشرين عاماً، تكمن فائدتها في إمكانية مقارنته بشكل مُجدٍ بتشخيصات وتخمينات أخرى، أحدث بكثير، حول ظاهرة السلفية الاسلامية. والأطروحة المركزية للتحليل الماركسي المعروض أعلاه هي أن السلفية الاسلامية الجذرية والمناهضة للغرب هي التعبير الضال والرجعي عن سخط الطبقات الوسطى والشرائح الفقيرة على الرأسمالية النامية المشوَّهة وعلى السيطرة الغربية، اللتين غالباً ما تفاقمهما سلطة محلية استبدادية. وهو تعبير فرض نفسه بنتيجة إفلاس الأشكال الحداثية للسخط نفسه، أو القضاء على تلك الأشكال، أكانت قومية ومناهضة للإمبريالية وشعبوية، أو اشتراكية مناهضة للرأسمالية، أو خليطاً من هذين البُعدين.

إن اللازمة الطبيعية لهذه الأطروحة أن السلفية الاسلامية لا يمكن أن تغادر مقدمة مسرح المعارضة إلا لواحد من سببين: إما أن النمو الرأسمالي لمناطق تمدد السلفية الاسلامية - عبر ما اعتاد الناس على تسميته «معجزة» اقتصادية، وهو تعبير له ما يبرره هنا تماماً - قد وجد السبيل إلى ازدهار متواصل يستفيد منه مجمل السكان، أي «حلقة فاضلة» من النمو ؛ أو أن تعبيرات تقدمية أو ثورية للنضال ضد الامبريالية، مناهضة إلى هذا الحد أو ذاك للرأسمالية، تمكّنت من أن تفرض نفسها من جديد كقنوات أكثرية للنضالات الشعبية.

إن جماعة الاخوان المسلمين في مصر، وهي أول ظهور تاريخي للسلفية الاسلامية المعاصرة في شكل حركة سياسية مناضلة من النمط الحديث، كانت قد بلغت حجماً مدهشاً غداة الحرب العالمية الثانية: حوالى نصف مليون عضو، مع حضور كاسح في المجتمع المصري إلى حد أن السلطة بدت في متناول أيديهم. كانت شروط ذلك النمو السريع، في مدة عشرين سنة، مماثلة لتلك التي وصفناها أعلاه: مَلَكية مصرية فاسدة وممقوتة، وبؤس شعبي كبير ؛ سيطرة بريطانية باتت لا تُحتمل هي أيضاً بسبب تواطئها الضمني مع المشروع الصهيوني في فلسطين، بوصفها السلطة المنتدبة ؛ جبن البرجوازية الليبرالية-الوطنية التي مثّلها حزب

الوفد ؛ ضعف الحركة العمالية وهامشية المعارضة الشيوعية، التي قُمعت بشدة في العشرينات[٢٦].

ومع ذلك، ففي وقت قصير خلال الخمسينات والستينات، جرى نبذ جماعة الاخوان المسلمين وردّها إلى الهامشية، بدورها. أما سبب ذلك فلم يكن قمعها على يد السلطة الناصرية، حتى وإن جاء هذا القمع قاسياً بشكل خاص بعد محاولة اغتيال عبد الناصر. والجزائر في ظل العسكريين «الاستئصاليين»، كما مصر الرئيس مبارك، موجودتان للبرهان على أن القمع لا يمكن أن يقضي وحده على حركة منغرسة بعمق في جزء من السكان وعازمة بقوة على النضال بكل الوسائل، بما فيها الأشد عنفاً. إن السبب الأساسي لتلاشي السلفية الاسلامية في مصر الناصرية هو ذلك بالذات الذي يفسر شعبية جمال عبد الناصر الهائلة، ليس فقط في بلده بل كذلك في مجمل العالم العربي، وحتى في مجمل العالم الاسلامي والمجموعة الأفريقية-الآسيوية الواسعة التي كرّس مؤتمر باندونغ صعودها السياسي عام ١٩٩٥.

إن تأميم قناة السويس عام ١٩٥٦والعدوان الثلاثي الاسرائيلي-الفرنسي-البريطاني على مصر الذي تلاه، رفعا عبد الناصر إلى مصاف أبطال نضالات تحرر العالم الثالث، وهو دور عزّزه الرئيس المصري عبر تنصيب نفسه كبطل وداعٍ نشط للقومية العربية وللنضالات الوطنية الأفريقية والآسيوية. وقد ضمن لنفسه تأييد الأغلبية الساحقة من السكان المصريين عبر خيار إعادة توزيع الأراضي وتأميم المصارف والصناعة والتجارة الخارجية، فكان بلا جدال سبباً في تقدم اجتماعي كبير في مصر، لا سيما عن طريق دمقرطة التعليم. والخلاصة أن عبد الناصر، إذ وقف بشكل صلب على أرض التطلعات الوطنية والديموقراطية والاجتماعية، سحب البساط من تحت أرجل معارضيه السلفيين، كما الشيوعيين فضلاً عنهم[٢٧].

ولكي يمكن القضاء بصورة فعّالة على انبعاث السلفية الاسلامية، كظاهرة جماهيرية، الجاري منذ السبعينات وبغياب «معجزة» اقتصادية، ينبغي إذاً أن تظهر حركات سياسية جديدة، حاملة لبدائل تقدمية من الرأسمالية الطرفية المنحطة

لعصر العولمة، وقادرة على استعادة السيطرة على ميدان النضالات الوطنية والديموقراطية والاجتماعية. ولم يحن بعد وقت ذلك. وهنا يكمن مصدر الخطأ الذي اقترفه المستشرق الجديد، جيلْ كيبيل، بالرغم من أنه خبير بملف الاسلام السياسي، حين ظن أن بإمكانه الاعلان عن النهاية الوشيكة للتيار «الاسلامي» islamisme[٢٨]. لقد أعلن في مقدمة كتابه الصادر حديثاً بالفرنسية، **الجهاد. انتشار التيار الاسلامي وأفوله**، وبصورة تخلو تماماً من الحذر:

«لقد دخلت الحركات الاسلامية [. . .] في مرحلة أفول متسارعة منذ أواسط التسعينات. [. . .] واليوم، في العام ٢٠٠٠، فإن إنهاك الأيديولوجيا والتعبئة الاسلاميتين يفتح الطريق أمام مرحلة تخطّ ثالثة [بعد المرحلتين القومية و"الاسلامية"]. بلا ريب، فإن هذه المرحلة التي تبدأ مع القرن الواحد والعشرين سترى العالم الاسلامي يدخل في الحداثة بصورة ملية، وفقاً لأنماط انصهار بالعالم الغربي غير معروفة سابقاً، ولا سيما بواسطة الهجرات وآثارها، وثورة الاتصالات والمعلوماتية[٢٩]».

أكيد أن المرء يستطيع السخرية بسهولة من نمط الانصهار من نوع خاص بالعالم الغربي الذي أنتجه التحطم على برجي مانهاتن، في ١١ سبتمبر ٢٠٠١، لطائرتي نقل ركّاب خطفهما انتحاريون مسلمون، مهاجرون إلى الولايات المتحدة ومتمرّسون في تقنيات الاتصال الحديثة، بمقتضى جمع فريد بين الثيولوجيا (اللاهوت) والتكنولوجيا، وفقاً لصيغة **الواشنطن بوست** الموفقة[٣٠]. لكن إذا كان هذا الخطأ في التوقّع فاضحاً، فهو معبّر مع ذلك، ويتيح توضيح الأطروحة المعروضة أعلاه على أساس الاستدلال بالضد. فإلى ماذا كان يستند، في الواقع، توقّع كيبيل المتفائل ؟

لقد سجّل الكاتب إنهاك بعض تجليات «التيار الاسلامي» التي ظهرت منذ ربع قرن، فرأى لديها، بصورة متسرعة جداً، ميلاً عاماً إلى الأفول، وفقاً لإسقاط الرغبات على الواقع الذي يسمى بالانكليزية Wishful thinking. إلا أنه يجب الاعتراف له، مع ذلك، كما لأوليفييه روا الذي تأثر به[٣١]، بفضلٍ هو رفضهما الأطروحة الثقافوية التي تنص على استحالة التوافق أصلاً بين الاسلام والديموقراطية. لكن جيلْ كيبيل، انتقل من تأكيده إمكانية هذا التوافق -

المشروط، طبعاً، بتكييفات ضرورية - انتقل إلى الايمان الساذج، على طريقة فرانسيس فوكوياما[٣٢]، بنضج الشروط التاريخية للنصر النهائي للديموقراطية والحداثة في عالم الاسلام. إن مسعى كيبيل - وهو «مثالي» بصورة نموذجية من وجهة نظر المنهجية التاريخية، كما بتصنيف نظرية العلاقات الدولية - كان يتجاهل الشروط البنيوية، الاجتماعية-الاقتصادية كما السياسية، لامتداد الحداثة في البلدان الاسلامية، مؤمناً بالمقابل بالقدرة التجديدية، بشكل إرادي نوعاً ما، لدى بعض الأنظمة على رغم كونها بين الأكثر فساداً وتسلطاً في العالم بأسره، وذلك في بلدان تسود فيها تفاوتات اجتماعية صارخة ومتفجرة.

«في المستقبل القريب، ستكون الكرة في ملعب الأنظمة التي خرجت ظافرة من المجابهة بينها وبين التيار ["الاسلامي"] بمجمله، الذي حطمته صدمة العنف المسلح أو وقع في شرك توزيع المناصب ضمن أروقة السلطة. وعند منعطف هذا القرن وهذه الألفية، يقع على الأنظمة أن تستوعب الجماعات الاجتماعية التي جرى تهميشها منذ الاستقلالات، وتُسهّل ولادة نوع من الديموقراطية الاسلامية، التي تعرف كيف تمزج، بشكل لا سابق له، بين الثقافة والدين والحداثة السياسية كما الاقتصادية. ويفترض هذا السيناريو أن تكون النخب المجدد شبابها التي تصل إلى السلطة، من مغرب محمد السادس إلى أردن عبد الله الثاني، ومن المحيط التكنوقراطي والعسكري للرئيس الجزائري بوتفليقة إلى ذلك الخاص بالرئيس الأندونيسي "غوسدور" وحيد، أن تكون هذه النخب قادرة على أن تندفع إلى المستقبل و"تقسم الحلوى" اليوم لتجعلها تنمو غداً[٣٣].»

يبقى المرء مذهولاً إزاء هذا القدر من السذاجة لدى «اختصاصي» كان يُنتظر منه ألا يعلل النفس بالأوهام حيال الأشخاص المذكورين، الذين هم أقل قابلية لتوليد الحداثة و«قسمة الحلوى» مما كان آية الله الخميني، في عهده، لإطلاق حقوق الانسان - خلافاً لما ظن ميشال فوكو، لبعض الوقت، مع العذر المزدوج المتمثل بجهله بالموضوع، من جهة، وبالشعبية الخارقة للزعيم الديني الايراني، الذي قاد ثورة مدهشة من نواح كثيرة، من جهة أخرى[٣٤].

عن الاستبداد في بلاد الاسلام

على غرار النذير بـ«نهاية التاريخ» نفسه، لم يفت صاحب أطروحة أفول «التيار الاسلامي» أن يؤكد، مع ذلك، أن ١١ سبتمبر ليس، بشكل ما، غير الارتعاش الأخير لهذه الظاهرة التاريخية، وأنه لا يكذّب إذاً فرضية ازدهار الديموقراطية الليبرالية الحديثة.

فوكوياما: «هذه الصدمة تتمثل في تعاقب أعمال خلفية تقوم بها مجتمعات تتهدد الحداثة في الواقع اشتغالها التقليدي. وعنف رد الفعل هو على قدر خطورة التهديد. لكن الزمن والوسائل تدعم الحداثة ولا أرى أنه تنقص في الولايات المتحدة اليوم إرادة إحراز النصر[٣٥].»

كيبيل: «تندرج ظاهرة العنف الارهابي هذه في أفول التيار الاسلامي في مقدرته على الاستيلاء على السلطة. [...] إن تفتت الحركة الاسلامية هو الذي يجعل ظاهرة بن لادن ممكنة[٣٦].»

يجوز لجيل كيبل أن يشير إلى أنه قد حذّر من احتمال أن تحصل انفجارات جديدة في المدى القصير، إذا لم تتقدّم «النخب» المحلية، سيدة مصائرها، على درب الاصلاح. «إن حكام هذا العالم [الاسلامي] يجدون أنفسهم، أكثر من أي وقت مضى، إزاء مسؤولياتهم، في ظرف سياسي ملائم لهم لحد ما. ينبغي أن يتصرفوا بسرعة[٣٧].» لكن هنا بالضبط يكمن الطابع «المثالي» منهجياً لتحليله.

فإن التشديد على قَدَرية حكام من نموذج مَن سبق ذكرهم إنما يغض النظر، على الصعيد الذاتي، عن الطبيعة الاجتماعية لأنظمتهم وللشرائح التي يستندون إليها، وبالتالي عن المصالح التي يمثلونها والتي تسيّر مشاريعهم. ويغض النظر أيضاً، على الصعيد الموضوعي، عن اتساع التناقضات الاجتماعية والسياسية في بلدانهم وعن قدرتهم الضعيفة على مواجهةالمعارضة لو أرخوا لها العنان، كما بيّنت بكل وضوح المحاولات التوفيقية التي قام بها كل من شاه إيران والشاذلي بن جديد. ويغض النظر، أخيراً وبوجه خاص، عن دور الهيمنة الغربية المختلف كثيراً حيال الدمقرطة في هذا الجزء من العالم، وهو دور يميل المستشرقون الجدد إلى إغفاله[٣٨]، في حين ينحّيه فوكوياما بشكل قاطع: «هذه القصورات

[لدى حكومات البلدان الاسلامية]، وليس شيء قام به العالم الخارجي أو امتنع عن القيام به، هي السبب الأساسي لركود العالم الاسلامي[٣٩].»

وقد شددتُ، من جهتي، على أهمية هذا الدور، في مقال نُشر في **لوموند ديبلوماتيك** في حزيران/يونيو ١٩٩٧، حيث شرحت ما يلي:

«من بين جميع المجموعات الجيوسياسية الكبرى، يشكّل العالم العربي المجموعة الوحيدة حيث لم يتلازم نزع سيطرة الدولة النسبي عن الاقتصاد - مع أن تدشينه تمّ في مصر أنور السادات، في مطلع السبعينات - مع نزع سيطرة الدولة عن السياسة، والمجموعة الوحيدة أيضاً حيث لم يتمكّن التعبير السياسي عن المجتمع المدني من التحرر من رقابة الدولة البيروقراطية أو الاستبدادية. والأنظمة السياسية للبلدان العربية تتراوح بين الملكيات المطلقة قانوناً والجمهوريات المطلقة فعلاً. وفي البلدان التي تزعم أنها ديموقراطية، ثمة انتخابات زائفة، وفي أفضل الأحوال، حريات ممنوحة بصورة شحيحة بقدر ما هي انتقائية، وتحت رقابة شديدة. [...]

لماذا هذا الاستثناء العربي ؟ وبوجه خاص، لماذا تتسامح معه إلى هذا الحد القوى العظمى نفسها التي تعطي دروساً في الديموقراطية لباقي الكرة الأرضية ؟ [...]

ثمة معطيان أساسيان يتيحان فهم هذا الاستثناء الاستبدادي العربي. الأول هو لعنة النفط ؛ والثاني هو طبيعة معارضة النظام القائم، التي يسيطر عليها الاسلاميون.

إن قيام الوصاية الغربية بتأبيد حكم سلالات قبلية تقليدية، بل بإرساء هذه الأحكام في الكيانات النفطية في شبه الجزيرة العربية، كان بالأصل يتعارض بقوة مع القلب الاستعماري للبنى التقليدية في أمكنة أخرى، لصالح نماذج تقلّد الحداثة السياسية. فلم تمتد "الرسالة الحضارية" للغرب على صعيد المؤسسات السياسية إلى تلك الكيانات النفطية: كان المقصود هناك، على العكس، تدعيم البنى القديمة بهدف ضمان

الاستغلال الحر للنفط من جانب دول الوصاية. كانت تلك هي حال العربية السعودية، بوجه خاص.

فلأن هذه الدولة تملك احتياطي النفط الأهم في العالم، تشكل واحدة من الدول التي تعلق عليها واشنطن أهمية عظمى. فالولايات المتحدة، التي بقيت زمناً طويلاً تدير بصورة مباشرة شؤون المملكة الاقتصادية والأمنية، غذّت فيها جموداً اجتماعياً أقصى، بحيث تزيل خطر الاضطرابات الشعبية. حرصت هكذا على ألا تنمو فيها طبقة عاملة محلية. وقد تمثلت هذه الصيغة - الشبيهة بتلك التي طُبّقت في الكيانات النفطية الأخرى، لكنها أشد غرابة في العربية السعودية بسبب عدد السكان - في تشجيع نمو طبقة وسطى مميزة بين أبناء البلد، واللجوء بشكل أساسي، بخصوص النشاطات الانتاجية والخدمات اليدوية، إلى يد عاملة مهاجرة، صالحة للسخرة والاستغلال من دون اعتراض، ومحدودة العدد بفضل لجوء غير عقلاني إلى التكنولوجيا الانتاجية الأكثر تقدماً.

وتخضع بنية الجيش السعودي للتصور عينه: هو قليل العدد نسبياً، بحيث يقلل ذلك من الخطر الداخلي لانقلابات جمهورية (فالجيش هو الذي أطاح الملَكية في مصر، كما في العراق أو ليبيا)، ويحوز معدات مذهلة جرى الاستحصال عليها لقاء تكاليف باهظة، يستفيد منها بالتأكيد أيما استفادة تجار الأسلحة الغربيون. هكذا، مع أن عدد سكان العربية السعودية هو أربعة أضعاف عدد سكان الأردن المجاورة، فإن عدد أفراد جيشها يصل بالكاد إلى ضعفي عدد الجيش الأردني، لكنها تنفق لأجل الأغراض الدفاعية موازنة تصل إلى ٣٣ ضعف الموازنة العسكرية للمملكة الهاشمية!

إن الجيش والحرس الوطني السعودي، المنسوخين عن بنى البلد القبلية، يشكلان من حيث الجوهر ميليشيا لحماية نظام المملكة، مشكوكاً جداً في فعاليتها الرادعة حيال التهديدات الخارجية، وفي كل حال فإن هذه الفعالية لا تتناسب إطلاقاً مع كلفتها، التي تزيد مرتين ونصف المرة عن كلفة الجيش الاسرائيلي. [...]

والحال أن العربية السعودية هذه، المتحالفة بهذا الشكل الوثيق مع الولايات المتحدة بحيث أن هذه الأخيرة تسمح لنفسها بأن تناقش خياراتها عند بحث موازنة الدولة، هي نقيض الديموقراطية: إن المملكة التي يشكل القرآن والشريعة قانونها الأساسي الوحيد، تحت سلطة الوهابيين المفرطة في التزمّت، هي بلا جدال الدولة الأكثر سلفية في العالم، والأكثر توتاليتارية على الصعيدين السياسي والثقافي، والأشد اضطهاداً للنصف الاناثي من سكانها. وبالمقارنة معها، فإن إيران تبدو مجتمعاً ليبرالياً وتعددياً ومحرّراً للنساء، نسبياً...

وإننا لنلاحظ هنا الخبث الكبير لأولئك الذين يسارعون إلى مهاجمة السلفية باسم الديموقراطية والعلمانية، حين تكون ذات وجهة مناهضة للغرب، في حين يفرحون بالصداقة السعودية المربحة. ونفهم كيف أمكن الشعوب العربية أن تعتبر خطاب التحالف المناهض للعراق، خلال حرب الخليج، خطاباً كاذباً وغير مقبول، عندما كان ذلك التحالف عينه، وعلى رأسه الولايات المتحدة، يزعم الدفاع عن القيم الديموقراطية انطلاقاً من أرض المملكة السعودية وبمشاركتها.

هاكم أحد الأسباب الأساسية للاستثناء الاستبدادي العربي: لا يمكن الغرب أن يشجّع، ولو لفظياً فقط، قيماً ديموقراطية في العالم العربي من دون المخاطرة بالاساءة إلى محميه في الجزيرة العربية.

لكن ثمة سبباً أساسياً ثانياً: إنه النمو المحتدم للجانب الآخر للسلفية، المناهض للغرب جذرياً، على الطريقة الايرانية. هكذا يحصد الغرب ما كان ساهم في زرعه [...]

وهكذا، بعد سنوات طويلة من القتال المناهض للشيوعية والمناهض للقومية تحت راية الاسلام، وليس تحت راية الديموقراطية الليبرالية، فإن الحركة القومية المفلسة واليسار العاجز تركا الطريق مفتوحة أمام السلفية الاسلامية. إن المنزلق الذي وجدت المعارضة الشعبية القومية

والاجتماعية نفسها أمامه، بالصورة الأكثر طبيعية، كان منزلق الدين، الذي زيّنته جيداً كل من الرياض وواشنطن.

تلت ذلك فترة طويلة من التردد ظن خلالها الحكّام السعوديون ومستشاروهم الأميركيون أنه يمكن الحيلولة دون انتشار العدوى عبر اللعب على خصوصية إيران الشيعية، ومعارضة "الشيعة المتطرفين" بالـ"السُنّة المعتدلين". واستمرت الرياض في رعاية الحركات السلفية السنّية، ولا سيما التيار المنبثق من تنظيم الاخوان المسلمين. لكن هذا الرهان المتجدد تبيّن كارثياً بالقدر ذاته. ففي عام ١٩٩٠، خلال أزمة الخليج التي وضعت العراق في مواجهة العربية السعودية، أيدت بغداد أجنحة هامة من التيار السلفي السنّي كانت تحظى بدعم الرياض، وذلك لكي لا تنفصل عن قاعدتها الاجتماعية. وقد كانت خيبة المَلَكية السعودية حادة جداً.

ولمّا حوّل انهيار الاتحاد السوفياتي في العام ١٩٩١ الشيوعية إلى شيء من بقايا الماضي، قررت واشنطن أن عدو الغرب رقم واحد الجديد بات الاسلام الجذري الذي يستلهم التجربة الايرانية. جرى الانتقال هكذا، في وقت قصير، من "نهاية التاريخ" إلى "صدام الحضارات". ومن المؤكد أن الخبث عينه الذي كان يجعل من المملكة السعودية حليفة للحضارة الغربية بقي يؤدي دوره: حتى أنه أنتج حديثاً "نجاحاً" آخر في أفغانستان، حيث نعرف التواطؤ الذي كان قائماً بين واشنطن والرياض من جهة والطالبان من جهة أخرى.

إن كون التيار الاسلامي المناهض للغرب بات يمثل الأداة الرئيسية للمعارضة الشعبية في العالم العربي انضاف إذاً إلى الاشعاع المعادي للديموقراطية الخاص بالملكية السعودية ليبرّرا، منذ عام ١٩٩٠، كون التطبيق العربي للنظام العالمي الجديد إنما يستند إلى الاستبداد، خلافاً للتطورالعام على وجه الكرة الأرضية[٤٠].»

في الواقع، حتى إذا لم تتبجح الولايات المتحدة بموقفها، فإنها تعيد اليوم، بمواجهة السلفية المعادية للغرب، استخدام المنطق عينه الذي كان يجعلها تدعم في السابق دكتاتوريات على طريقة بينوشيه، مع وصفها، على سبيل التورية، بالأنظمة «التسلطية»، بحجة أنها مفضلة على الحد الآخر من الخيار المطروح، المتمثل بالانزلاق، ولو بالطريق الانتخابي الديموقراطي، نحو أنظمة ماركسية مسلَّم بأنها «توتاليتارية»، ولو على سبيل الاحتمال، وبأن الارتداد عنها صعب، فضلاً عن ذلك، إن لم يكن مستحيلاً[41].

هذه هي إحدى نتائج ما يسميه صموئيل هنتنغتون، وفقاً لطريقته الخاصة في التفسير، «مفارقة الديموقراطية: إن تبنّي مجتمعات غير غربية للمؤسسات الديموقراطية الغربية يشجع حركات سياسية قومية ومعادية للغرب ويتيح لها الوصول إلى السلطة[42].» وللأسباب عينها، فإن «الحرب ضد الارهاب» التي يخوضها بوش الابن تمر اليوم عبر تقديم الدعم لديموقراطيين من الطراز الأصيل كجنرال انقلابي، أطاح حكومة منتخبة في باكستان، أو طاغية يديم الممارسات القمعية للنظام السوفياتي السابق، في أوزبكستان، في نسخة رأسمالية مافياوية.

لا فاشية ولا تقدمية

إن تبرير هذا الدعم المتواصل لأنظمة «تسلطية» في العالم الاسلامي هو إحدى الوظائف الرئيسية للمماثلة التي أقامها جورج و. بوش، بعد العديدين، بين السلفية الاسلامية الجذرية المعادية للغرب، من جهة، و«التوتاليتارية»، من الجهة الأخرى، كما جاء في الخطاب الذي ألقاه في ٢٠ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١ أمام الكونغرس، حيث قال: «هؤلاء الارهابيون [...] هم ورثة كل الأيديولوجيات القاتلة في القرن العشرين. فهم إذ يضحون بالحياة البشرية لخدمة رؤاهم الجذرية، عبر التخلي عن كل القيم، ما عدا إرادة القوة، يسيرون في طريق الفاشية، والنازية والتوتاليتارية[43].»

بمفارقة أخرى، ضئيلة الأهمية هذه المرة، فإن فوكوياما، وهو من دعاة هذه المماثلة التي سبق أن عرضها في مؤلفه ذي الشهرة المبالغ فيها[44]، يبرر قيام

حكومته بسد الطريق على هذه المسيرة الكونية الظافرة في اتجاه الديموقراطية الليبرالية، التي أتاح له الاعلان عنها في ما مضى حظوة لا يستحقها. هكذا، وبفعالية داحضة للذات ولافتة جداً - بالنسبة لرجل كان قد رأى في سقوط «الشيوعية» «نهاية التاريخ» - فإن السلفية الاسلامية الجذرية، التي يسميها «فاشية إسلامية»، تمثل في نظره، من بعض النواحي، تحدياً للديموقراطية الليبرالية أكبر من التحدي الذي كان قائماً إبان الحرب الباردة: «إن البحر الاسلامي الفاشي الذي يسبح فيه الارهابيون يشكّل، بصورة ما، تحدياً أيديولوجياً أكثر أساسية من التحدي الذي كانت تمثله الشيوعية[٤٥].» فجأة، يكتشف الكاتب، في نوع من الانتحار الفكري، أنه «للأسف، ليست هناك حتمية في التقدم التاريخي»[٤٦].

هذا ومن المؤكد، بغض النظر عن الفروق بين المجتمعات والثقافات المعنية، أنه يمكن الاشارة إلى ملامح مشتركة بين هاتين الظاهرتين التاريخيتين المتمثلتين بالفاشية والسلفية الاسلامية المعادية للغرب: طبيعة القاعدة الاجتماعية البرجوازية الصغيرة والعامية، الطابع الغارق في الرجعية للبرنامج الاجتماعي، التعصّب والميل إلى العنف. لكن الفروق تتغلب على أوجه الشبه: فخلافاً للفاشية التاريخية، ليست السلفية الاسلامية المعادية للغرب التجلّي الحاد لسياسة امبراطورية وردّ فعل على صعود الحركة العمالية، بل هي تجلّ حاد لمعارضة السيطرة الامبريالية والأنظمة البرجوازية الفاسدة التي تعتمد هذه عليها[٤٧]. وحين تنبثق المماثلة السياسية بين الظاهرتين من خطاب يساري، فهي تهدف، عموماً، إلى إضفاء المشروعية على دعم للدكتاتوريات المحلية (كما الحال مع «الشيوعيين الاستئصاليين» في الجزائر)، أو دعم لسياسة الدول الغربية (كما الحال مع الذين دعموا «الحرب الصليبية» التي خاضها جورج و. بوش ضد أفغانستان باسم الديموقراطية وتحرير النساء).

وليس البُطلان السياسي للمماثلة بين «التيار الاسلامي» والفاشية، أكثر بداهة، في أي مكان، مما في حالة المعارضة الاسلامية الجذرية للمملكة السعودية، تلك المعارضة بالذات التي أصبح أسامة بن لادن وجهها الأبرز. ففي الواقع، إن الاعتقاد بأن ما يحفز هذه المعارضة الحادة للعائلة المالكة، في المقام الأول، إنما هو التطلع لإرساء نظام «توتاليتاري»، هذا الاعتقاد يعادل إضفاء

فضائل ديموقراطية على المملكة السعودية. والحقيقة أن بن لادن كان يتصرف حتى العام ١٩٩٠ لحساب النظام السعودي-الوهابي، وإن كانت علاقاته بالنظام آنذاك تمر عبر عائلته، وحتى إذا كان ينتقد منذ زمن بعيد علاقات الرياض بالولايات المتحدة، كما ادّعى شخصياً(٤٨). وقد تسبب بانقلابه تدخُل قوات الولايات المتحدة على أرض وطنه، لا دمقرطة النظام غير الموجودة.

كذلك وعلى العكس، فإن دراسة دقيقة لهذه القصة ذاتها لتحول بن لادن إنما تبين بالقدر ذاته بُطلان عزو فضائل تقدمية - حتى ولو بمعنى «معاداة موضوعية للإمبريالية» - إلى جهاده السلفي والمتعصب. والحقيقة أن زعيم القاعدة أراد في البدء أن يضطلع هو ذاته بالدفاع عن المملكة السعودية، التابعة للولايات المتحدة، ضد عراق صدام حسين القومي، كما روى أحد أنصاره:

«حوالى نهاية عام ١٩٨٩، وبعد الانسحاب السوفياتي من أفغانستان، ذهب إلى المملكة في زيارة عادية. وما أن وصل حتى جرى تبليغه قراراً بمنعه من السفر واحتُجز في المملكة. وربما كان الانسحاب السوفياتي عاملاً في هذا القرار، لكن السبب الرئيسي لمنعه من مغادرة الأراضي كان نيته في فتح "جبهة" جديدة للجهاد في اليمن الجنوبي [الذي كان آنذاك تحت حكم "ماركسي"]. فضلاً عن ذلك، لقد أربك النظام بإلقائه محاضرات وخطباً تحذر من غزو وشيك يقوم به صدام حسين. في ذلك الحين، كان النظام على علاقة جيدة جداً مع صدام، وقد طُلب إليه رسمياً أن يخفف من ظهوره ونشاطاته وألا يقوم بمداخلات علنية. وعلى الرغم من منعه من السفر، لم يكن معادياً للنظام في تلك المرحلة. وبالفعل، قدم توصية مكتوبة اتخذت شكل رسالة مفصلة إلى الملك، رسالة شخصية وخاصة وسرية، قبل غزو العراق للكويت ببضعة أسابيع.

وقد جاء رد فعله سريعاً على الغزو العراقي، حيث رأى فيه تحققاً لنبوءته. فوجّه على الفور رسالة أخرى إلى الملك مقترحاً بالتفصيل كيفية حماية البلد من القوات العراقية التي قد تكتسحه. وعلاوة على عدة تكتيكات عسكرية مقترحة، قدّم عرضاً بتعبئة كل المجاهدين العرب

للدفاع عن المملكة. وقد سُلّمت هذه الرسالة في الأيام الأولى بعد الحدث، وكان رد النظام تجاهلها بالكامل !

وفي حين كان ينتظر دعوة لتعبئة رجاله وتجهيزاته، سمع الأنباء التي هزت حياته كلياً: الأميركيون يصلون. ولا زال يصف هذه اللحظة على أنها شكلت صدمة له[٤٩].»

لقد أصيب بن لادن بعمق في اعتزازه المشوب بعقدة العظمة وكره الأجانب، فأصبح مذاك العدو اللدود للملكية السعودية وحماتها الغربيين. إن حججه ضد وجود قوات الولايات المتحدة في المملكة حجج غارقة في الرجعية وقائمة على العصبية الدينية والتمييز الجنسي، كما تشهد على ذلك، مثلاً، الأحاديث التي أدلى بها عام ١٩٩٨، حين وفّرت له محطة تلفزيون الجزيرة فرصة مخاطبة جمهور واسع جداً من الناطقين بالعربية.

«يريدون أن يسلخونا من رجولتنا، نحن نعتقد أننا رجال، ورجال مسلمون، ينبغي أن نذود عن أعظم بيت في الوجود، الكعبة المشرّفة، أن نتشرف بالذود عنها، لا أن تأتي المجندات الأميركيات من اليهوديات والنصرانيات [...] فالحكام في تلك المنطقة ... لعلّ رجولتهم سُلبت، ويظنون أن الناس نساء. و والله، النساء الحرائر من نساء المسلمين يأبين أن تدافع عنهن هؤلاء المومسات من الأميركيات واليهوديات[٥٠]...»

ليس أسامة بن لادن، على الاطلاق، تعبيراً عن تمرد تقدمي - ولو «موضوعياً» - ضد الملكية السعودية وحماتها، بل يحمل راية الأيديولوجيا الوهابية الأكثر رجعية، أي النسخة الأكثر تطرفاً من الأيديولوجيا السائدة في المملكة. ومن المؤكد أن تحديد موقعه، لا سيما عبر وسائل الاعلام، كالعدو العام رقم واحد للولايات المتحدة، إنما يعود عليه بالولاء أو التعاطف من جانب عدد كبير من «معذبي الأرض» والأشخاص الذين يمقتون بصورة مشروعة الهيمنة الأميركية وهيمنة وكلائها المحليين، في مجمل العالم الاسلامي (فلنتخيّل ما يمكن أن يشعر به الشعب الفلسطيني، مثلاً) وأبعد منه بكثير.

ويحدث في المملكة السعودية بالذات ما حدث في بلدان عربية وإسلامية عديدة، لكن وقد وصل إلى درجة قصوى من الاحتدام: إن الحظر التوتاليتاري لأي شكل من أشكال التعبير الأيديولوجي أو السياسي أو الثقافي، خارج الأطر الدينية للوهابية المسيطرة، المفروضة على السكان بالسياط - سياط الشرطة الدينية، أو المطوّعة في لجنة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر - إنما يفضي إلى أن تفرض الوهابية نفسها هي أيضاً كالشكل الأكثر «طبيعية» للتعبير عن النفور من الاضطهاد الأقصى الذي يعيث في المملكة، ومن الفساد العميق للعائلة المالكة والحماية التي تتلقاها من الولايات المتحدة.

من جهة ثانية، ليست هذه هي المرة الأولى التي تتعرض فيها الملكية السعودية للصدمة المرتدة لهذه السلفية الاسلامية بالذات، التي ساهمت كثيراً في نشرها في مجمل العالم الاسلامي. والحال أن الموجتين المتعاقبتين للانبعاث السلفي المعادي للغرب قد ضربت كل منهما المملكة. ففي عام ١٩٧٩، لم يجد تأثير الثورة الايرانية تعبيراً عنه فقط في التمرد الذي حصل في صفوف الأقلية الشيعية في المنطقة الشرقية من المملكة، بل أيضاً، وبصورة أكثر إذهالاً بكثير، في انتفاضة مجموعة من الوهابيين المتطرفين في مكة، أثار سخطهم فساد العائلة المالكة وقادهم شخص اسمه جهيمان، من قبيلة عتيبة، إحدى أهم قبائل المملكة[٥١]. ثم في أعقاب حرب الخليج وانتشار القوات الأميركية في المملكة وتمركزها فيها على الأثر، واجهت الملكية، مرة أخرى، معارضة وهابية: في عام ١٩٩٢، عبّرت مجموعة من العلماء عن انتقاداتها لفساد النظام ولبقاء القوات الأميركية على أرض الاسلام في المملكة السعودية، حارسة الحرمين الشريفين ؛ ثم في عام ١٩٩٤، انفجر عصيان في مدينة بُريدة، بعد اعتقال عالِمين معارضين، وانتهى بتوقيف المئات.

المبارزة بين بن لادن وواشنطن

إن انقلاب أسامة بن لادن ضد حكومة بلده - الذي اضطر للهرب منه نهائياً عام ١٩٩١، بعد عودته من أفغانستان - وضد حكومة الولايات المتحدة الحامية

لها، يندرج مباشرة في هذه الموجة الثانية للاحتجاج المتطرف في تزمّته ضد الملكية السعودية. وقد جلب إليها بن لادن المهارة والملاك المكوَّنين في تجربته الطويلة في حرب أفغانستان واللذين سيستخدمان ضد قوات الولايات المتحدة، المنظور إليها على أنها قوات احتلال، كافرة أكثر مما هي إمبريالية. ففي تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٥، قتلت عملية أولى خمسة عسكريين أميركيين وعاملين هنديين في الرياض (وقد قطعت رؤوس المنفذين الأربعة للاعتداء)؛ ثم في حزيران/ يونيو ١٩٩٦، حصلت العملية الانتحارية ضد أبراج الخُبر في الظهران، التي حصدت ١٩ قتيلاً بين العسكريين الأميركيين. وفي العام نفسه، اضطر بن لادن، بسبب الضغوط السعودية والأميركية على السودان التي لجأ إليها، إلى الرحيل مجدداً إلى أفغانستان، حيث أعاد تشكيل تنظيم القاعدة وأقام تحالفاً مع الطالبان.

في ذلك الحين، كانت الحرب، خفية تارة وطوراً مشهدية، على أشدّها بين السلفية الاسلامية وحكومة الولايات المتحدة: حصلت عمليات معزوّة إلى شبكة بن لادن في اليمن، عام ١٩٩٢، ثم في الصومال، عام ١٩٩٣، ضد عسكريين أميركيين. والمحاولة الأولى لتدمير برجي مركز التجارة العالمي، عام ١٩٩٣، عزيت أيضاً إلى بن لادن، بعد توقيف منظّم العملية، رمزي يوسف. وتلت ذلك أعمال أخرى، من بينها العمليات على الأرض «السعودية». ومن الجهة المقابلة، علاوة على عدة محاولات لاغتيال بن لادن، كانت وراءها مخابرات الولايات المتحدة أو الأجهزة السعودية بالتعاون مع نظيرتها الباكستانية، أعدّت وكالة الاستخبارات الأميركية قوة من المرتزقة، مؤلفة من ألف رجل ومزودة بمركبات خاصة وطائرات مروحية، هاجمت إحدى قواعد تنظيم القاعدة في أفغانستان، في تموز/ يوليو ١٩٩٧، بغية القبض على بن لادن أو قتله[٥٢].

إن بن لادن - الذي حمّسه اندحار القوات الأميركية في الصومال في ١٩٩٤-١٩٩٥، مضافاً إلى النصر الذي كان تحقق سابقاً على القوات السوفياتية في أفغانستان، وقد بات مصمماً على القتال إلى النهاية ضد حلفائه السابقين، المصممين هم أيضاً على تصفيته - أعلن في شباط/ فبراير ١٩٩٨ قيام «الجبهة الاسلامية العالمية لجهاد اليهود والصليبيين»، يؤكد أول إعلان لها «أن قتل الأمريكان وحلفائهم مدنيين وعسكريين فرض عين على كل مسلم». ونجد في

هذا الاعلان الموضوعات التي تكررت مراراً منذ ذلك الحين: الادانة الثلاثية لوجود قوات الولايات المتحدة على الأرض المقدسة لشبه الجزيرة العربية، وللحظر المجرم على الشعب العراقي المسلم، وللمذبحة التي يقترفها «التحالف الصليبي اليهودي» بحق الشعب الفلسطيني المسلم.

إن الحلقات التالية الأكثر مشهدية في هذه الحرب بين داود السلفي الاسلامي وجالوت (جُليات) الامبريالي الأميركي معروفة: تفجير السفارتين الأميركيتين في كينيا وتانزانيا، في آب/أغسطس ١٩٩٨ ؛ إطلاق صواريخ كروز أميركية على أفغانستان والسودان، إثر ذلك ؛ العملية الانتحارية ضد المدمِّرة الأميركية كول في اليمن، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ ؛ العمليات الانتحارية في ١١ سبتمبر ٢٠٠١ ؛ عدوان الولايات المتحدة على أفغانستان الذي بدأ في ٧ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠١. واللائحة تنتظر المزيد، بالتأكيد.

يمكن التساؤل، في هذا الصدد، لماذا إدارة كلنتون، التي خاضت تلك الحرب الشرسة على مدى ذلك العدد من السنوات، لم تدعم تحالف الشمال في أفغانستان، بدلاً من إطلاق صواريخ بصورة غير فعالة على هذا البلد المنكوب. وخلافاً لما أمكن المعجبين بالقائد مسعود الأفغاني أن يعتقدوه، لم يكن ذلك بسبب الافتقار للجرأة. كان ذلك لسبب يدل على بُعد نظر سياسي أكبر بكثير من بُعد نظر متبجحي الحروب بالوكالة(٥٣).

«إن التدخل إلى جانب تحالف الشمال كان سوف يعني دعم الفريق الخاسر ومشاركتنا ميليشيات فاسدة وفظة، بحسب مسؤول رسمي سابق [في إدارة كلنتون] - ليس "فارساً أبيض ضد فارس أسود"، بل "فارسٌ رمادي غامق ضد فارس أسود".

وقد قالت أولبرايت إن الفكرة غير جديرة بأخذها على محمل الجد:

"كنا كلنا نحاول التخلص من تاريخ أفغانستان والنتائج غير المقصودة لتورطنا" في الثمانينات، تذكرت أولبرايت. "سلحنا كل هؤلاء الناس وقدمنا لهم صواريخ ستينغر. بالنسبة إلينا، كانت فكرة التورط في حرب أهلية إلى جانب تحالف الشمال ضرباً من الجنون."(٥٤)»

وثمة حلقات في الحرب بين الولايات المتحدة وتنظيم القاعدة أقل شهرة، كقيام المخابرات الباكستانية والسي. آي. إي.، عام ١٩٩٩، بإعداد مجموعة كوماندوس جديدة تتولى مهمة القبض على بن لادن في أفغانستان أو قتله (وقد أُجهض المشروع بسبب انقلاب برويز مشرّف)[٥٥]. أو العمليات المسماة عمليات «تسليم» rendition التي تحصل بواسطتها الولايات المتحدة، من حكومة تابعة أو قابلة للرشوة، على تسليمها بصورة غير شرعية أفراداً تراهم واشنطن مضرّين بمصالحها[٥٦]، أو على نقلهم إلى بلدان أقل حرصاً بكثير على حقوق الانسان، إذا لم يكن بالامكان إنزال العقاب بهم في ظل القانون الأميركي. وهاكم مثلاً واحداً من عشرات الأمثلة الأخرى: خطف خمسة سلفيين مصريين في ألبانيا، عام ١٩٩٨، على يد السي. آي. إي. والاستخبارات الألبانية، وجرى تسليمهم لمصر، حيث تم إعدامهم بعد مثولهم أمام محكمة عسكرية[٥٧].

ولقد قيلت حماقات كثيرة منذ الحادي عشر من سبتمبر، حول هذه المواجهة العنيفة بلا رحمة بين الحليفين السابقين! وبحسب إحدى الموضوعات الأكثر اجتراراً - إما بفعل «عداء للإسلام السياسي» هو يميني، وعنصري بصراحة، أو بفعل «عداء للإسلام السياسي» يساري، مفروش بالنوايا الحسنة- فإن المملكة السعودية بالذات هي التي تقف وراء بن لادن. هذه الفكرة العبثية، المشتقة من رؤية استيهامية للعالم[٥٨]، تغفل كون النظام السعودي هو بالتحديد أول الذين يهددهم عمل بن لادن، مع ما يثيره ذلك من قلق شديد لدى عرّابه في واشنطن. وهي فكرة من شأنها في الواقع أن تخدم المَلَكية، الحريصة على الايهام بأنها تقاوم حاميتها[٥٩].

وبالطريقة عينها، فإن الاصرار الثقيل على أن بن لادن ثري (لا بل «ملياردير»، كما لا تتردد بعض وسائل الاعلام في القول)[٦٠]، إلى حد أن بعض الناس اعتقدوا أن في وسعهم تحليل حوافز تنظيم القاعدة على أساس مصالح «رأسمالية»[٦١]، يتجاهل بالكامل كون أحد الأسباب الرئيسية لشعبيته يعود إلى سمعته، غير المغتصبة، كسليل عائلة غنية ضحّى بثروته، ويعيش متقشفاً، وقد خاطر بحياته مراراً لأجل القضية التي يؤمن بها بشكل متعصّب.

هذا، وعلاوة على أن سوسيولوجيا الفرد لا يمكن أن تلخص سوسيولوجيا

الحركة التي هو ملهمها أو قائدها، فإن جمهور أعضاء القاعدة ليس بالتأكيد مكوّناً من أصحاب المليارات والملايين، بل يتناسب بشكل دقيق مع التركيب الاجتماعي الكلاسيكي جداً للسلفية الاسلامية المناضلة. وإذا كان ١٥ من أصل التسعة عشر انتحارياً في ١١ سبتمبر «سعوديين»، فهذا لا يعني إطلاقاً أنهم كانوا من أمراء النفط ! فوفقاً لنتائج التحقيقات التي أجرتها الأجهزة في الولايات المتحدة: «كان معظمهم من قرى فقيرة تنتشر فيها السلفية. لكن عائلاتهم بدت وكأنها تنتمي إلى المراتب العليا ؛ فآباؤهم من رجال الدين ومدراء المدارس وأصحاب الحوانيت ورجال الأعمال[٦٢].»

ليس خبراً جديداً على الاطلاق - كما تدل عليه، على سبيل المثال، أطروحات عام ١٩٨١ المستشهد بها أعلاه - أن القاعدة الاجتماعية للسلفية الاسلامية ليست مؤلفة حصراً من فقراء أو معدمين، بل ينتمي قسم مهم منها إلى الطبقات الوسطى. ومع ذلك، يهم أن نفهم «فقدان النُظُم» anomie[٦٣]، أي فقدان الدلائل الوجودية نازع الاستقرار، الذي يصيب هؤلاء الأعضاء من الطبقات الوسطى المنبثقة من البرجوازية الصغيرة التقليدية، الريفية أو المدينية، إزاء تعاقب الارتفاع المفاجئ لأسعار النفط والأزمة، وإزاء تفاقم التفاوتات الاجتماعية والقلق بخصوص مستقبل مهني تشوبه، بالنسبة للشبيبة، «بطالة أصحاب الشهادات». إن «فقدان النُظُم» هذا يغذي سخطاً ينقلب بشكل طبيعي ضد السلطات القائمة ويقترن بالأشكال الأيديولوجية التي تتلاءم بالسهولة الأكبر مع التعبير عن الاحتجاج.

إن الأمر الجوهري ليس مستوى معيشة الأفراد بالمطلق، بل آفاق تطور مستوى معيشتهم النسبي، أي المسافة التي تفصل بين آفاقهم الفعلية وتطلعاتهم، كما كان شرح الأمر أميل دوركهايم بصورة ممتازة في تحليله لـ«الانتحار المتعلق بفقدان النُظُم» ذا الأسباب الاجتماعية - الاقتصادية[٦٤]. وإذا لم ندرك معنى «فقدان النُظُم» هذا، يعظم خطر إنتاج تفسير اجتماعي-جَبَري جامد لظاهرة مثل السلفية الاسلامية. والحال أن السلفية الاسلامية المتجذرة لا تنبثق عفوياً من البؤس الاجتماعي كما لا «ينتجها الثراء»، خلافاً لما يعتقد دانييل بايبس، أحد الآكاديميين المشاركين في صياغة السياسة الشرق أوسطية للولايات المتحدة، وهو يحرّف سلسلة من المعطيات لكي يدعم بشكل أفضل أطروحته التي تلتقي، في

التحليل الأخير، مع النسخة الأكثر كاريكاتورية لأطروحة «صدام الحضارات»[٦٥].

إن الشاب المصري محمد عطا، المنظِّم الرئيسي لعمليات ١١ سبتمبر، والذي نشر عنه تيري ماكدرموت تحقيقاً ممتازاً في **لوس أنجلس تايمز**، كان ينتمي، هو أيضاً، إلى عائلة من البرجوازية الصغيرة الميسورة ذات أصل ريفي. لقد كان طالباً لامعاً، وأمكنه هكذا أن يواصل دراسات في الهندسة المعمارية، بدأها في القاهرة، بدراسات في التنظيم المديني في هامبورغ بألمانيا. وكان قد حصل في عام ١٩٩٥ على منحة ألمانية لأجل دراسة مشاريع الحكومة المصرية الهادفة إلى تحويل الحارة المسمّاة «المدينة الاسلامية»، في القاهرة القديمة، إلى مجمّع سياحي. وقد ذهب إلى هناك بصحبة طالبين آخرين، ألمانيين، يدعى أحدهما رالف بودنشتاين. والفصل الذي يرويه ماكدرموت منوِّر تماماً حول الحوافز، الشائعة جداً، التي يمكن أن تغذي السخط المعادي لأميركا لدى شاب مصري، حامل شهادة عليا ومسلم تقي، أمام المشهد المؤسي الذي يقدمه بلده.

«ما اكتشفه المهندسون المعماريون الشبان الثلاثة أثار هلعهم. لقد كانت الحكومة تنوي "ترميم" المنطقة عن طريق ترحيل قسم كبير من الناس الذين يعيشون فيها، وإبعاد باعة البصل والثوم، وترميم الأبنية القديمة، ثم جلب فرق من الممثلين ليقلّدوا الأشخاص الحقيقيين الذين سيحلّون محلهم.

وقد وصف بودنشتاين ما حصل: "دار نقاش نقدي جداً بيننا وبين مسؤولي البلدية، الذين لم يكونوا يفهمون قلقنا. كانوا يريدون القيام بعملهم، وأن يُلبِسوا أناساً ألبسة مسرح. كانوا يعتقدون بأن تلك فكرة جيدة ولم يكونوا قادرين على فهم أسباب اعتراضنا".

كان ذلك أول اتصال مهني لعطا بالبيروقراطية المصرية، وأيأسه الأمر، بحسب بودنشتاين.

"كان محمد نقدياً جداً جداً حيال إدارة المشروع والمحسوبية في التوظيف. وكان قد بدأ يستعلم عن إمكانية الحصول على وظيفة بعد

إنهاء دروسه، واجداً صعوبة في العثور على أي شيء. لم يكن ينتمي إلى شبكة المحسوبين، حيث تنتقل الوظائف من جيل إلى آخر من الحلفاء السياسيين. كان محمد مثالياً جداً وإنسانياً ؛ كانت لديه مُثل اجتماعية عليا يريد أن يحققها".

ولم تكن شكاوى عطا بخصوص صعوبة إيجاد وظيفة لائقة شكاوى استثنائية. فالنظام الطموح وشبه المجاني للتعليم العالي في مصر ينتج من أصحاب الشهادات أكثر بكثير مما يستطيع أن يستوعب الاقتصاد. وكلما كان مستوى دراستك أرفع كلما باتت أقل فرص إيجادك وظيفة. فوفقاً لدراسة أُنجزت عام ١٩٩٨، إن أصحاب شهادات التعليم العالي تزيد احتمالات بقائهم عاطلين عن العمل ٣٢ مرة عما هي الحال بالنسبة لغير المتعلمين.

ويروي بودنشتاين أن نقد عطا للحكومة اتسع كلما كان مشروع الدراسة يتقدم. كان يقول إن خطط إعادة التنظيم الحكومية قد تحول المدينة القديمة إلى "ديزني لاند" إسلامية. وهكذا تأثيرات غربية كانت، في رأيه، نتيجة تهافت الحكومة على أن تكون حليفة للولايات المتحدة[٦٦].»

خلافاً لأسامة بن لادن، وهو شخص خارج المعايير من نواح كثيرة، يمثّل محمد عطا بصورة نموذجية أصحاب الشهادات العليا الشبان الذين يشكلون النخبة الفكرية، «المثقفين العضويين»، لهذا التيار البرجوازي الصغير والشعبي المسلم، الذي يسلك تمرده على الأنظمة الفاسدة، المثيرة لليأس والخاضعة للولايات المتحدة الأميركية، طريق السلفية الاسلامية، وذلك منذ ثلاثة عقود تقريباً.

هوامش الفصل الثاني

(١) John Cooley, *Unholly Wars : Afghanistan, America and International Terrorism*, Pluto, London, 1999. [ظهرت طبعة جديدة مزيدة عام ٢٠٠٠ ؛ والاستشهادات الواردة أدناه تحيل إلى ترقيم صفحات الطبعة الأولى]

(٢) المرجع ذاته، ص ٢٤٠-٢٤١.

(٣) Karl Marx, "The Indian Revolt", *New York Daily Tribune*, 16 September 1857, in *Marx-Engels on Britain*, Moscow, Foreign Languages Publishing House, 1953, p. 449-450.

(٤) المرجع ذاته، ص ٤٥٣.

(٥) «كثيرون بين من جندهم بن لادن تبيّن أنهم مسلمون متحمسون، مثله، ومقاتلون شجعان. إلا أن بعضهم كانوا من المحكوم عليهم سابقاً، مثل أولئك الذين ساعدتهم جماعة التبليغ على متابعة تعليم ديني في باكستان، بعد أن خرجوا من السجون الجزائرية أو التونسية.» ج. كولي، المرجع المذكور، ص ١١٩.

(٦) إن تسمية «سعودي»، التي تحيل إلى سلالة حاكمة، توضع هنا بين مزدوجتين حين تُطبَّق على البلد أو رعاياه.

(٧) «الوهابية»، تسمية يرفضها أتباع محمد بن عبد الوهاب، وهي نوع متطرف من الحنبلية.

(٨) سوف يجري الانتظار حتى عام ١٩٣٨، أي خمس سنوات، قبل أن يتم اكتشاف أول حقل نفطي قابل للاستثمار تجارياً.

(٩) أخلت قوات الولايات المتحدة قاعدة الظهران عام ١٩٦٢، بعد أن باتت موضوع تشهير حاد من جانب الحركة القومية العربية الناصرية، وإرباكاً عظيماً للنظام السعودي.

(١٠) Daniel Yergin, *The Prize : The Epic Quest for Oil, Money and Power*, Pocket Books, London, 1993, p. 42.

(١١) المرجع ذاته، ص ٤٠٤-٤٠٥، يُروى أن الملك السعودي قال لروزفلت خلال لقائه معه، وفقاً للمحضر الأميركي: «أنتم وأنا لدينا الرغبة في الحرية والازدهار لشعبينا وجيرانهما بعد الحرب. ولا يهمنا كثيراً كيف تصل الحرية والازدهار وبواسطة من. والانكليز أيضاً يعملون بأنفسهم لكي يجلبوا الحرية والازدهار للعالم، لكن شرط أن يكونوا هم الذين يجلبونهما وأن يكونوا

ممهورين بعبارة "صُنع في بريطانيا"». Department of State, Foreign Relations of the United States, 1945, 8, "Near East and Africa", Government Printing Office, Washington, 1969, p.8 - cited in Joseph McMillan, "US-Saudi Relations : Rebuilding the Strategic Consensus", *Strategic Forum* n° 186, November 2001, Institute for National Strategic Studies, National Defense University, Washington, note 1.

(١٢) "What we're Fighting For", *Institute for American Values*, New York, February 2002.

(١٣) *Human Rights In Saudi Arabia : A Deafening Silence*, Human Rights Watch Backgrounder, Washington, December 2001, p. 1.

(١٤) حول هذه الوجوه المختلفة، أنظر سلسلة مقالات روبرت كايزر ودافيد أوتاوي، المنشورة تحت العنوان العام "Marriage of Convenience : The US-Saudi Alliance" في **الواشنطن بوست**، ١٠-١٢ شباط/ فبراير ٢٠٠٢.

(١٥) زبغنيو بريجنسكي، في "The Arming of Saudi Arabia", Transcript of FRONTLINE Show # 1112, PBS, Alexandria (VA), February 16, 1993.

(١٦) أنظر Alfred Prados, "Saudi Arabia : Post-War Issues and US Relations", *Issue Brief for Congress*, IB 93113, Congressional Research Service, Washington, April 13, 2001.

(١٧) سكوت ارمسترونغ، وقد جاء على لسانه في "The Arming of Saudi Arabia"، مرجع مذكور، ما يلي: «ظهر تدريجياً أن الأمر لم يكن يتعلق فقط بخمس طائرات أواكس، بل أن تلك كانت وسيلة لأجل الادخال الخفي لقوام منظومة اتصالات إلكترونية تكون بمثابة القلب لما نملكه لأجل الحلف الأطلسي، مثلاً. كان ذلك شيئاً يمكن الأميركيين أن يستعملوه ويشرفوا عليه بشكل أساسي ومن دون إبطاء، لكن جوهر القضية هو أن السعوديين هم الذين كانوا سيدفعون ثمنه.»

(١٨) المرجع ذاته.

(١٩) المرجع ذاته.

(٢٠) غالباً ما تُصوّر إسرائيل - التي لديها هامش أكبر من الاستقلال السياسي الفعلي حيال واشنطن - كالولاية الواحدة والخمسين، لكن ينبغي الاشارة إليها بالأحرى كالولاية الثانية والخمسين وفقاً للتسلسل الزمني. من جهة أخرى، ثمة نوع من التكامل في الخدمات التي تقدمها الدولتان لحكومة الولايات المتحدة: هكذا، وفي الأوضاع التي يحول فيها، مثلاً، الكونغرس أو التشريع، دون تصرف الادارة، تحل إسرائيل محل الولايات المتحدة بخدماتها العسكرية، في حين يحل السعوديون محلها بتقديم أموالهم (أنظر دعم الكونتراس الذين قاتلوا الحكومة الساندينية في نيكاراغوا).

(٢١) أنظر في هذا الصدد Albert Hourani, *Arabic Thought in the Liberal Age, 1789-1939*, Cambridge University Press, Cambridge, 1983 سيغدو الاخوان المسلمون أعداء عبد الناصر الألدّاء، وقد حاولوا اغتياله منذ عام ١٩٥٤.

(٢٢) Malcolm Kerr, *The Arab Cold War : Gamal Abd al-Nasir and His Rivals, 1958-1970*, Oxford, London, 1970.

(٢٣) الصيغ الموضوعة بين مزدوجتين مأخوذة من Marx, *Critique du droit politique hégélien, Ed.* Sociales, Paris, 1975, p.198.

(٢٤) ماركس وإنجلس، **البيان الشيوعي**، ترجمات وطبعات عديدة.

(٢٥) صلاح جابر، «إحدى عشرة أطروحة حول الانبعاث الحالي للسلفية الاسلامية»، شباط/فبراير ١٩٨١ (ترجمة عربية في مجلة **المطرقة**، العدد ٣، ابريل ١٩٨٦).

(٢٦) رسم جاك برك لوحة رائعة لمصر هذه، في النصف الأول من القرن العشرين، في L'Egypte, *Impérialisme et révolution*, Gallimard, Paris, 1967.

(٢٧) خلص الشيوعيون المصريون إلى الالتحاق بالنظام الناصري، الذي وصفته موسكو بـ«طريق التطور اللارأسمالي».

(٢٨) أُشارك ماكسيم رودنسون بالكامل التحفظات التي عبّر عنها، ولا سيما

في *L'Islam : politique et croyance*, Fayard, Paris, 1993, بخصوص استخدام تعبير «islamisme»، مع «مخاطر الخلط مع كلمة "islam" في المقام الأول، إذ إن الكلمتين مستخدمتان كمرادفتين في العديد من النصوص والقواميس» (ص ٣٢٩). فبحسب رودنسون، إن إصرار المستشرقين الجدد على استخدام هذا التعبير يعود إلى «استراتيجيات شخصية للاستيلاء النابوليوني على السلطة أو الشهرة في العالم الفكري ولا سيما الجامعي» (ص ٢٣١). إن تعبير intégrisme [السلفية]، المعرَّف على أساس أنه «التطلع إلى حل كل المشكلات الاجتماعية والسياسية بواسطة الدين، وبالتلازم مع ذلك إعادة كامل الايمان بالعقائد والطقوس» (ص ٢٦٨) - تماماً كما التعبير الانكليزي Fundamentalism الذي اكتسب معنى معادلاً - يمتلك ميزة كبرى، خلافاً لـ "islamisme"، هي أنه يتيح التشديد على واقع أن هذا الاستخدام للدين ليس حكراً على الاسلام وحده، وأنه توجد أيضاً سلفيات كاثوليكية وبروتستانتية ويهودية وهندوسية، إلخ، وإن كانت كل سلفية ذات خصوصية نوعية، بالتأكيد.

(٢٩) Gilles Kepel, *Jihad. Expansion et déclin de l'islamisme*, Gallimard, Paris, 2000, p. 16.

(٣٠) Karen de Young and Michael Dobbs, "Bin Laden : Architect of New Global Terrorism - Evolving Movement Combines Old Theology and Modern Technology in Mission Without Borders", *Washington Post*, September 16, 2001.

(٣١) Olivier Roy, *L'échec de l'Islam politique*, Le Seuil, Paris, 1992. بيد أن كتاب أوليفييه روا اعترف، بصورة سليمة تماماً، بأننا «لم نَنته بعد من الاحتجاج الاسلامي» وذلك لأن «الوقائع الاجتماعية-الاقتصادية التي أدت إلى صعود التيار الاسلامي موجودة ولم يقترب أجل زوالها: البؤس، الاقتلاع، أزمة القيم والهويات، انحطاط الأنظمة التربوية، التعارض بين الشمال والجنوب، مشكلة دمج المهاجرين في مجتمعات الاستقبال» (ص ٤٣). وعنوانه لم يكن يُبشر بأفول «التيار الاسلامي»، بل بفشل مشروعه، وهو فشل كان محتوماً في نظر من لم تكن لديهم يوماً أوهام بخصوص الاسلام السياسي (كما يشهد على ذلك مقال عام ١٩٨١ المُستشهد به أعلاه)، خلافاً لروا بالذات. فضلاً عن ذلك، لقد

أدخل روا تمييزاً بين «التيار الاسلامي» و«نيو-أصولية» حدودها ضبابية جداً ولا تفيد إلا في زيادة التشوش في المفاهيم.

(٣٢) كان المبشر بـ«نهاية التاريخ» قد تنبأ هو نفسه بالانتصار النهائي لـ«الديموقراطية الليبرالية» في العالم الاسلامي: «في الواقع، سوف يبدو العالم الاسلامي أكثر تأثراً على المدى الطويل بالأفكار الليبرالية من العكس، لأن هذه الليبرالية اجتذبت أنصاراً مسلمين عديدين وأقوياء خلال القرن والنصف الأخير.»
Francis Fukuyama, *The End of History and the Last Man*, Avon Books, New York, 1992, p. 46.

(٣٣) كيبيل، المرجع المذكور، ص ٥٤٨-٥٤٩, ولنشِرْ عبوراً إلى المسلّمة الضمنية التي تخصّص للبلدان الاسلامية نسخة من الحداثة قوامها «الديموقراطية الاسلامية» التي تمزج «بشكل لا سابق له» بين الدين والحداثة السياسية-الاقتصادية. وهذه المسلّمة، التي يشاطرها أوليفييه روا، هي علامة ما يسمّى هنا «الاستشراق الجديد nouvel orientalisme»، الذي ينبغي تمييزه من «النيو-استشراق néo-orientalisme»، الذي تمّ التعريف به على أنه يقوم على مسلّمة «التحديث المستحيل للعالم الاسلامي» (Farhad Khosrokhavar, "Du néo-orientalisme de Badie : enjeux et méthodes", *Peuples méditerranéens*, n° 50, janviers-mars 1980, p.122).. أما «الاستشراق الجديد» فيعتبر أمراً مسلّماً به استحالة علمنة العالم الاسلامي، ويفرض على تحديث هذا الأخير ممراً إلزامياً في قناة الدين الاسلامي.

(٣٤) حول زيغان فوكو بخصوص إيران الخمينية أنظر رودنسون، المرجع المذكور، ص ٣٠١-٣٢٧، فضلاً عن كتابات العامين ١٩٧٨-١٩٧٩ في:
Michel Foucault, *Dits et écrits II, 1976-1988*, Gallimard, Paris, 2001.

(٣٥) Fukuyama, "History Is Still Going Our Way", *Wall Street Journal*, October 5, 2001.

(٣٦) José Garçon et Véronique Soulé, "La quête du martyre s'est propagée", Entretien croisé avec Gilles Kepel et Farhad Khosrokhavar, *Libération*, 19 novembre 2001.

(٣٧) كيبيل، المرجع المذكور، ص ٥٤٩.

(٣٨) أنظر المؤلّف الجماعي بإشراف غسان سلامة، *Démocraties sans démocrates : politiques d'ouverture dans le monde arabe et islamique*, Fayard, Paris, 1994، حيث جرى إيراد سلسلة كاملة من العوامل، باستثناء دور الغرب.

(٣٩) Fukuyama, "Their Target : The Modern World", in Issues 2002, *Newsweek* special issue, December 2001-February 2002, p. 62.

(٤٠) "Le monde arabe orphelin de la démocratie", *Le Monde diplomatique*, Juin 1997 ; reproduit dans Proche-Orient : rebâtir la paix, *Maniere de voir*, n° 54, novembre 2000. يلتقي مع هذا التحليل المقال الممتاز لـ Lisa Anderson, "Arab Democracy : Dismal Prospect", *World Policy Journal*, vol. XVIII, n° 3, Fall 2001.

(٤١) أنظر في هذا الصدد، وبوجه خاص بصدد التمييز بين أنظمة «تسلطية» وأخرى «توتاليتارية»، الذي صاغته جين كيركباتريك، كتاب Jeff McMahan, *Reagan and the World : Imperial Policy in the New Cold War*, Pluto, London, 1984, p. 78-89.

(٤٢) Samuel Huntington, *The Clash of Civilizations and the Remaking of World Order*, Touchstone, New York, 1998, p. 94.

(٤٣) George W. Bush, "Address to a Joint Session of Congress and the American People"، مرجع مذكور. ونعلم عن طريق تحقيق أجرته **النيويورك تايمز** حول صياغة كتّاب خطابات البيت الأبيض لهذا الخطاب أن تعبير «التوتاليتارية» حل محل تسمية «الشيوعية الامبراطورية»، التي كانت مستخدمة في مسودة أولى، وذلك بهدف عدم إغاظة روسيا D. T. Max, "The 2,988 Words That Changed a Presidency : An Etymology", *New York Times Magazine*, October 7, 2001. أما أوليفييه روا فيؤكد أن «التوتاليتارية، كامتصاص لكامل الحقل الاجتماعي من قبل السياسة، غريبة عن الثقافة الاسلامية» (مرجع مذكور، ص ٢٣ وما بعدها) - وهذا أيضاً أمر قابل للنقاش.

(٤٤) فوكوياما، *The End of History and the Last Man,* مرجع مذكور، ص ٢٣٦-٢٣٧.

(٤٥) فوكوياما، "Their Target : The Modern World"، مرجع مذكور، ص ٦٢,

(٤٦) المرجع ذاته، ص ٦٣.

(٤٧) بهذا المعنى، من الممكن بالقدر ذاته، إن لم يكن أسهل، أن نقيم تشبيهاً بين السلفية الاسلامية الجذرية وحركات أقصى اليسار، كما فعل أوليفييه روا (المرجع المذكور، ص ١٦-١٩)، الذي خلص مع ذلك بصورة حكيمة إلى التذكير بأن «التشبيه ليس حجة».

(٤٨) في مقابلة مع بن لادن عن سيرته الذاتية، أجرتها قناة الجزيرة القطرية في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨، أنكر أنه أقام علاقات مباشرة مع الولايات المتحدة في حرب أفغانستان، في الوقت نفسه الذي برر فيه التحالف الموضوعي بفعل التلاقي المؤقت لمعركتين متمايزتين ضد الاتحاد السوفياتي. وأشار إلى محاضرات قال إنه ألقاها في المملكة في أواسط الثمانينات، ودعا فيها إلى مقاطعة السلع الأميركية وتوجيه ضربات إلى القوات المسلحة للولايات المتحدة («**أسامة بن لادن يتحدث**»، نص المقابلة على موقع الجزيرة على الانترنت، الدوحة، ٢٣ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١).

وثمة مصدر مهم آخر حول سيرة زعيم القاعدة هو وثيقة سلمها إلى قناة PBS الأميركية كاتب آثر الحفاظ على غفليته، وقد وُصف بأنه «مقرب من بن لادن». وهو يؤكد صحة حديث هذا الأخير: «منذ نهاية السبعينيات، كانت لديه مشاعر قوية معادية للأميركيين. التزم، هو وعائلته، بعدم شراء منتجات أميركية، حين لا تدعو الضرورة إلى ذلك، وحض كل أصدقائه على فعل الشيء نفسه. وكان يقول في وقت مبكر جداً من الثمانينات إن المعركة القادمة قد تكون ضد أميركا.» "A Biography of Osama bin Laden" in Hunting Bin Laden, *FRONTLINE Show* # 1713K3, PBS, Alexandria (VA), September 13, 2001.

(٤٩) المرجع ذاته.

(٥٠) «**أسامة بن لادن يتحدث**»، مرجع مذكور. إن لحضور النساء بين قوات الولايات المتحدة المسلحة في المملكة السعودية تأثيراً مفجّراً بشكل مزدوج: فهو يلهب العداء الذكوري القائم على التمييز الجنسي لهذا الحضور، كما تبيِّن أحاديث بن لادن، ويساهم حتماً في فتح أعين النساء المحليات على الاضطهاد الأقصى الذي يتعرضن له. وقد كان لذلك الحضور تأثير مبكر جداً، إذ دفع ٤٧ امرأة «سعودية» للتجرؤ على القيام بذلك العمل الباسل الخارق، المتمثل بقيادة سياراتهن ١٥ دقيقة بأنفسهن، في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠، قبل أن يتعرضن لعواقب قمعية. يتعلق الأمر إذاً بحضور نازع للاستقرار إلى أبعد الحدود، ومن المؤكد أن حكومة الولايات المتحدة لكانت فضلت الاستغناء عنه. وإزاء عجز البنتاغون عن أن يختار قواته المنشورة في المملكة على أساس جنسي، بسبب قوة الحركة النسوية الأميركية ويقظتها، اختار إذاً أن «يخفيهن»، فقد فرض عليهن ارتداء العباءة، ومنعهن من الخروج لوحدهن، ومن قيادة السيارات خارج القواعد العسكرية، وحتى من الجلوس في المقاعد الأمامية للمركبات. وقد رفعت إحدى الطيارات دعوى أمام القضاء ضد وزير الدفاع دونالد رامسفلد بتهمة التمييز الجنسي وانتهاك الحريات الدينية، وحصلت حتى الآن على إلغاء واجب ارتداء العباءة (Ann Gerhart, "Saudi Dress Code for Female Troops Revised", *Washington Post*, January 23, 2002). وقد يساهم ذلك في إمكانية سحب قريب للقوات الأميركية من المملكة، بصورة أكثر فعالية من أعمال أنصار بن لادن!

(٥١) أنظر: William B. Quandt, *Saudi Arabia in the 1980's : Foreign Policy, Security and Oil*, Brookings Institution, Washington, 1981, p. 93-97.

(٥٢) وفقاً للمصادر العربية المستشهد بها في "A Chronology of his Political Life", in: Hunting Bin Laden، مرجع مذكور.

(٥٣) «لاحظنا أن هؤلاء المحاربين المخيفين [الطالبان] لم يكونوا أكثر من نمور من ورق ؛ وأن الفزاعة لم تكن متضخمة إلا باستيهاماتنا وتخيلاتنا

ومخاوفنا؛ اكتشفنا، باختصار، أنه تكفي الارادة لأجل القدرة وأن تحرير أفغانستان كان في متناول أيدينا.»، Bernard-Henri Lévy, "Ce que nous avons appris depuis le 11 septembre", *Le Monde*, 21 Decembre, 2001.

(٥٤) Barton Gellman, "The Covert Hunt for Bin Laden : Struggles Inside the Government Defined Campaign", *Washington Post*, December 20, 2001.

(٥٥) Bob Woodward and Thomas E. Ricks, "US Was Foiled Multiple Times in Efforts to Capture Bin Laden or Have Him Killed", *Washington Post*, October 3, 2001.

(٥٦) ثمة تعريف رسمي للتسليم rendition في شهادة المدير الأسبق لمكتب التحقيقات الفدرالي FBI أمام اللجنة القضائية لمجلس الشيوخ: Louis Freeh, "U.S. Governments Response to International Terrorism", *Congressional Statement*, Washington, September 3, 1998.

(٥٧) Gellman, "The Covert Hunt for Bin Laden: Broad Effort Launched After '98 Attacks", *Washington Post*, December 19, 2000. في السجل نفسه، نجد الابعاد إلى غوانتانامو الذي طال، في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢، ستة عرب مزعوماً انتماؤهم لتنظيم القاعدة، وكانت أوقفتهم في البوسنة السلطات المحلية وسلمتهم إلى سفارة الولايات المتحدة، خرقاً لكل الأصول القانونية. وقد أثار ذلك صراخ استنكار في البلد، كما روت **الواشنطن بوست**: «صوَّر غلاف مجلة شعبية بوسنية، في الأسبوع الأخير، العم سام وهو يبول على دستور البلد والمعاهدة الأوروبية لحقوق الانسان [...] وتحتج بشدة مجموعات دفاع عن حقوق الانسان سبق أن دعمتها الولايات المتحدة وحظي بعضها بتمويل منها.» Daniel Williams, "Hand-Over of Terrorism Suspects to US Anger Many in Bosnia", *Washington Post*, January 31, 2002.

(٥٨) هل نرى قريباً «بروتوكولات حكماء مكة» على غرار الوثيقة التي صاغها الرجعيون الروس للتشهير باليهود، بالتواطؤ مع الشرطة القيصرية؟ أتذكّر كاريكاتوراً كان نشره في الماضي، بسخط واستنكار، المأسوف عليه إسرائيل

شاحاك، الذي اشتهر لنقده اللاذع للدولة الصهيونية: ظهر الكاريكاتور في إسرائيل خلال المقاطعة النفطية العربية، بعد حرب تشرين/أكتوبر ١٩٧٣، وكان يُظهر رأساً بملامح عربية واضعاً كوفية وعقالاً على الطريقة «السعودية»، ويمسك كرة أرضية بين يديه ينظر إليها بتعبير جشع. كانت تلك نسخة مطابقة للكاريكاتورات العنصرية التي تصوّر «اليهود» في صورة أسياد العالم الماليين.

(٥٩) كما اعترف بالأمر بسذاجة الأمير السعودي بندر بن سلطان، سفير عائلته في واشنطن، خلال لقاء متلفز أجاب فيه عن سؤال حول الخلافات بين الـ FBI والسلطات السعودية في التحقيق حول انفجار الخُبَر. قال: «لم أجد يوماً أن شكاوى حلفائنا في الغرب تضر بالعربية السعودية. لقد اعتقدت دائماً أنها مفيدة. فبقدر ما يتذمر الأميركيون، أو الأوروبيون، من أننا لا نتعاون معهم بخصوص مسائلنا الداخلية، بقدر ما تعطونني القوة بمواجهة أولئك - بمواجهة شعبي، وبمواجهة المعارضين - [على أساس] أننا لسنا في جيب أحد.» "Saudi Time Bomb?", *FRONTLINE*, interviews, PBS, Alexandria (VA), November 15, 2001.

(٦٠) في المقابلة ذاتها المشار إليها أعلاه، يسخر بندر بن سلطان، الذي يعرف علامَ يتكلم (حسبما يمكن أن نفترض)، من رقم الـ ٣٠٠ مليون دولار المنسوب إلى بن لادن، ويقدر ثروته ما بين ٣٠ و٥٥ مليون دولار. على كل حال، فإن القسم الأكبر من ممتلكات أسامة بن لادن صادرته منه عائلته والسلطات السعودية، قبل ١١ سبتمبر بوقت طويل. والأعمال المنسوبة إلى تنظيم القاعدة لم تكن تتطلب وسائل مالية هائلة (يقدِّر المحققون الأميركيون الكلفة الاجمالية لإعداد اعتداءات ١١ سبتمبر بخمسمئة ألف دولار). كانت تتطلب بوجه خاص أناساً حازمين أمرهم تماماً والكثير من الحذاقة.

(٦١) يبدو أن «العداء للإسلام السياسي» بات في طريقه ليصبح، بدوره، «اشتراكية للحمقى» على غرار اللاسامية!

(٦٢) Don Van Natta Jr. and Kate Zernike, "Hijackers Meticulous Strategy of Brains, Muscle and Practice", *New York Times*, November 4, 2001. فلنذكر أيضاً هذه الملاحظة التي أبدتها على محطة PBS عالمة

الأنثروبولوجيا «السعودية»، مي اليماني، الباحثة في المعهد الملكي للشؤون الدولية في لندن، والمرأة الأولى من أصل «سعودي» التي حصلت على دكتوراه من جامعة أوكسفورد. قالت إن أسماء عائلات الانتحاريين «السعوديين» تدعو إلى افتراض أن خمسة من بينهم من قبائل حجازية وأحد عشر من منطقة عسير. «نحن نعرف [. . .] أن لدى هؤلاء الناس حتى الآن شعوراً بكونهم من الأطراف. والأطراف ليست فقط حالة جغرافية، بل هي كلّ، على المستوى السياسي. يشعرون بأنهم معزولون ومهمّشون. ومشاعر التهميش هذه، مشاعر الاقصاء عن المركز، وعدم الرضا وغيرها، أليست وثيقة الارتباط بعلاقاتهم ببن لادن، وبدعمهم له ؟ إنه سؤال يجب طرحه ودراسته . . .» "Saudi Time Bomb ?"، مرجع مذكور.

(٦٣) حول «فقدان النُظُم»، أنظر الفصل القادم.

(٦٤) Emile Durkheim, *Le Suicide*, PUF, Paris, 1991, p. 264-288.

(٦٥) Daniel Pipes, "God And Mammon : Does Poverty Cause Militant Islam ?", *The National Interest*, n° 66, Winter 2001/02. وهكذا يبدو أن المؤلف لا يفهم أن الارتفاع المفاجئ لأسعار النفط في السبعينات، كان مفعوله، بالنسبة لعدد كبير من سكان البلدان المعنية، الافقار الناجم عن تضخم نقدي متسارع أكثر مما أدى إلى ارتفاع مداخيلهم. كما يبدو أن لديه رؤية مثالية للواقع الاجتماعي في بلدان كالمغرب أو الأردن، ويودّ إفهامنا أن سيرورة أوسلو جلبت الرفاه المادي للفلسطينيين في الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧، كما يؤكد أن السلفية الاسلامية أقوى في الضفة الغربية مما في غزة ويقلل من أهمية صعود التيارات السلفية في أندونيسيا. والأكثر عبثية بين حججه الهادفة إلى دحض تفسير السلفية الاسلامية بالافقار هي تلك التي تتمثل في التشديد (ص ١٨) على أن إفقار الايرانيين منذ عام ١٩٧٩ لم يقوّ دعمهم للنظام الاسلامي المسؤول عنه!

(٦٦) Terry McDermott, "A Perfect Soldier", *Los Angeles Times*, January 27, 2002.

الحقد، والهمجيات،
واللاتساوق وفقدان النُظُم

لا حاجة لنظريات استيهامية أو لهذيانات فلسفية لفهم حوافز أسامة بن لادن. ليس هذا السلفي الديني «عدمياً»: لن يتعرّف إلى نفسه بالتأكيد في النسختين النيتشوية أو الهايدغرية للعدمية، إلا ربما في احتقار «الانسان الأخير»، وهو ليس احتقاراً خاصاً بالعدميين فقط. كما أننا لن نفهم أكثر دوافع بن لادن بقراءة دوستويفسكي، كما حاول ذلك أندريه غلوكسمان.

إن نعت «العدمي» لدى هذا الكاتب له وظيفة إيديولوجية بديهية، على غرار تسمية «الارهابي» لدى بوش: فإنه «يمنح أساساً شرعياً لتحالف شامل ضد الارهاب، المفهوم في نسخته العدمية، على وجه الدقة»(١). فعلى غرار قرصان البحار في الزمن الماضي، يجب إعلان بن لادن «عدواً للبشرية hostis generis humani, لتكون جميع السلطات مخوّلة القبض عليه «حياً أو ميتاً». هذا ما يشرحه غلوكسمان، «الفيلسوف الجديد» القديم، ثم يضيف على الفور: «إن الصيغة [حياً أو ميتاً] التي يكررها الرئيس الأميركي تقليدية ومرحّب بها، على الرغم من حالات عدم الفهم والابتسامات المزدرية لمستمعين لا ذاكرة لديهم(٢).» والمرء يبقى حائراً حيال ما يمكن لتعبير «حياً أو ميتاً» أن يسترجع من ذكريات مرحَّب بها إلى هذا الحد في ذهن أندريه غلوكسمان. لكن صحيح أنه يمكن أن يستفيد في هذا الصدد من فتوى لمايكل وولتزر، مفتي «الحرب العادلة» الكبير، الذي برر اغتيال القادة السياسيين للمنظمات الارهابية بحجة أنه لا يُنظر إلى التفاوض معهم(٣).

وفي الحقيقة، إذا استثنينا وجوه الشبه السطحية بين الأشكال التآمرية، فليس ثمة أشياء مشتركة كثيرة بين رؤية العالم لدى زعيم القاعدة المتعصب ورؤية

الارهابيين الملحدين في روسيا القيصرية في القرن التاسع عشر، أو حتى صورتهم الكاريكاتورية التي يرسمها دوستويفسكي في مؤلّفه الشهير، **الممسوسون**. لم يكن بن لادن يهدف بالتأكيد إلى «زعزعة كل الأسس بصورة منهجية»، كما لم يكن يسعى لأن «يثبط عزم الجميع»، خلافاً لشخصيات دوستويفسكي[٤]. لقد كان يرمي إلى إرهاب حكومة الولايات المتحدة وسكانها، لإجبارهم على الرضوخ لمطالب محددة بوضوح، وإلى تهييج الشعوب المسلمة، فيما ينشر إيمانه السلفي والمتعصّب. يكفي سماع شروحه الخاصة أو قراءتها. ونجد عرضاً لها كاملاً جداً في الأحاديث التي صوّرها، في أيار/مايو ١٩٩٨، صحفي يعمل في شبكة التلفزيون الأميركية ABC في جنوبي أفغانستان: القسم الأول من شريط الفيديو، الذي بات نصّه منشوراً بفضل القناة التلفزيونية PBS، يتمثل في نقاش منوّر جداً بين العدو العام رقم واحد لواشنطن وبعض من تابعيه.

الحقد والاستراتيجية

لا يُعادل حقد أسامة بن لادن على الولايات المتحدة إلا حقده على المَلَكية السعودية. وإذ كان يتمنى إطاحة هذه الأخيرة، كان يعرف أن ذلك لا يمكن أن يحصل طالما تستفيد من حماية الولايات المتحدة. لقد كانت معركته تهدف إذاً، في المقام الأول، إلى إجبار القوات الأميركية على الانسحاب من المملكة السعودية ووضع حد للحماية التي تؤمّنها تلك القوات للنظام السعودي الكريه.

«لقد جرى إطلاق الدعوة إلى خوض الحرب ضد أميركا لأن أميركا قادت الحرب الصليبية ضد الأمة الاسلامية، بإرسالها عشرات الآلاف من الجنود إلى بلد الحرمين الشريفين، وتدخلها في شؤونه وسياسته، ودعم النظام الاضطهادي والفاسد والاستبدادي الذي يحكمه. هذه هي الأسباب التي لأجلها جرى استهداف أميركا بوجه خاص[٥].»

كان ذلك هو هدفه المعلن الوحيد، ويهدف عمله إلى بلوغه بالضغط الارهابي، أو في حال تعذر ذلك إلى أن يكتسب عبر هذه المعركة المشهدية هيمنة أيديولوجية على الرأي العام «السعودي» والعربي والاسلامي. أما الأسباب

الأخرى جميعاً، كمصير العراقيين أو الفلسطينيين، فلم يجرِ التذرع بها إلا بوصفها حججاً سجالية، وبالتأكيد لأجل تحفيز غير «السعوديين» من أنصاره. وبالفعل، لقد ردَّ بن لادن بصورة منهجية على كل من سأله حول عدم التمييز بين العسكريين والمدنيين، بأن الولايات المتحدة وحلفاءها الاسرائيليين ليست لديهم مشكلات ضمير بصدد قتل المدنيين، ولا سيما الأطفال، في العراق وفلسطين.

إلا أنه في الأشهر التي سبقت الحادي عشر من سبتمبر، بدأ مرشد تنظيم القاعدة يولي أهمية أكبر بكثير لوضع الفلسطينيين في علاقة مع ما سمي «الانتفاضة الثانية». ثم رفع فلسطين، في رسالته المسجّلة على الفيديو والمتلفزة في ٧ تشرين الأول/أكتوبر - اليوم نفسه الذي بدأ فيه الهجوم الأميركي على أفغانستان - إلى مرتبة هدف مباشر لمعركته، تماماً كما فعل صدام حسين عام ١٩٩٠، لكي يحصل على أقصى الدعم عبر القضية الفريدة الأكثر شعبية في العالم الاسلامي: «وأما أميركا فأقول لها ولشعبها كلمات معدودة: أقسم بالله العظيم الذي رفع السماء بلا عمد، لن تحلم أمريكا ولا من يعيش فيها بالأمن قبل أن نعيشه واقعاً في فلسطين وقبل أن تخرج جميع الجيوش الكافرة من أرض محمد صلى الله عليه وسلم[٦].»

إن أسامة بن لادن أكثر بُعد نظر من صدام حسين، فلم يتوهّم مع ذلك حول إمكانية النصر على الولايات المتحدة في حرب مواجهة. لقد فهم، إزاء تفوقها الساحق، أنه ليس لدى من يريدون توجيه ضربات عنيفة ومؤلمة إليها إلا ما يسمونه رسمياً في واشنطن، منذ عام ١٩٩٧، «وسائل غير متساوقة» asymmetric means يتم تعريفها بأنها «مقاربات غير تقليدية تتفادى نقاط قوتنا أو تقوضها فيما تستغل نقاط ضعفنا»[٧]. وهكذا ازاء انعدام إمكانية خوض «أم المعارك» ضد الولايات المتحدة، نجح أتباع أسامة بن لادن بلا جدال في أن ينفّذوا ضدها «أم العمليات الارهابية».

إن الغاية من طريقة العمل هذه لعقلانية تماماً، خلافاً لما يودّ أن يعتقد الكثيرون. فبالنسبة لبن لادن، كان المقصود خلق وضع يضطر معه السكان الأميركيون - وقد أعياهم دفع ثمن تورط حكومتهم في منطقة من العالم ليسوا

أكثر تشبثاً بها مما كانوا بفيتنام في السابق - إلى الضغط باتجاه فك التورط والانسحاب. لذا كان يوجه تحذيراته في آن واحد إلى الحكومة الأميركية وحلفائها الغربيين وإلى شعوبهم، كما الحال في رسالة ٧ تشرين الأول/ أكتوبر، أو كما سبق أن فعل بوضوح أكبر أيضاً في تصريحاته عام ١٩٩٨، بشكل تحذير: «تتحمّل الأنظمة الغربية وحكومة الولايات المتحدة المسؤولية عما يمكن أن يحدث. فإذا لم تكن شعوبها تود أن تتلقى الضربات داخل بلدانها بالذات، عليها أن تسعى لانتخاب حكومات تمثلها حقاً ويمكن أن تحمي مصالحها(٨).»

وفي ردوده المباشرة على الصحفي في شبكة ABC، جاء تحذير زعيم القاعدة، بعد أن اتهم إدارة كلينتون بتمثيل مصالح «اليهود»، على الشكل التالي: «إذا استمر الظلم الحالي، ومع الوعي الوطني، فسوف ينتقل حتماً إلى الأرض الأميركية كما فعل رمزي يوسف [منظم اعتداء عام ١٩٩٣ ضد مركز التجارة العالمي] وآخرون. هذه رسالتي إلى الشعب الأميركي. أنا أحثّه على إيجاد إدارة جدية تعمل لأجل مصلحته ولا تهاجم الشعوب، ولا تنتهك شرفها وتنهب خيراتها(٩).»

هذا وبعد أشهر قليلة، غيّر بن لادن لهجته، إثر الضربات التي أنزلتها الولايات المتحدة بالعراق خلال عملية «ثعلب الصحراء»، وأعلن لقناة الجزيرة: «كل رجل أميركي هو عدو لنا، سواء الذين يقاتلوننا قتالاً مباشراً أو الذين يدفعون الضرائب. ولعلّكم سمعتم في هذه الأيام أن نسبة الذين يؤيدون كلنتون في ضرب العراق، تقريباً ثلاثة أرباع الشعب الأميركي. فشعب ترتفع أسهم رئيسه عندما يقتل الأبرياء [. . .] شعب منحط لا يفهم معنى القيم أبداً(١٠).»

بدا أن بن لادن أدرك بُعداً أساسياً لكل استراتيجية نضال ضد الولايات المتحدة: لا يمكن التغلب عليها عسكرياً، والطريق الأشد فعالية لإخضاع حكومتها يمر بالشعب الأميركي. إلا أنه اقترف خطأين قاتلين:

الأول هو أنه بخّس أهمية شبه الجزيرة العربية، الخزان الرئيسي للنفط في العالم، بالنسبة للطبقة المسيطرة في الولايات المتحدة. هذا الخطأ، الذي اقترفه قبله صدام حسين، يفضي إلى سوء تقدير عزم الحكام الأميركيين على عدم

التراجع أمام أي شيء دفاعاً عن مصالحهم في هذه المنطقة، الأكثر أهمية بكثير في نظرهم مما كانت فيتنام، وكم بالأحرى الصومال، التي أشار إليها بن لادن، واهماً، كدليل على «ضعفهم»[١١].

والخطأ الثاني القاتل الذي ارتكبه بن لادن هو كونه ظن أنه بمهاجمة السكان الأميركيين بطريقة على هذا القدر من الاجرام والتدمير، قد يتوصل لإقناعهم بإجبار حكامهم على فكّ تورطهم. وهو خطأ قاتل يقترفه بالطريقة نفسها استشهاديو حماس الفلسطينيون: في الحالتين، لا تفعل الأعمال الارهابية التي تصيب المدنيين غير جعل السكان المستهدفين يلتحقون بسياسات حكامهم الأشد رجعية والأشد فظاظة. وإذا كان الفيتناميون نجحوا في الحصول على انسحاب قوات الولايات المتحدة من أرضهم في عام ١٩٧٣، فذلك جرى عن طريق دمج نضال عسكري لا جدال في مشروعية وسائله، إذ كان يستهدف جيش الاحتلال، بخطاب موجّه إلى الشعب الأميركي يستحث حس العدالة، لا الخوف، لديه. لقد عوّض التفوق الأخلاقي لمعركة الفيتناميين، إلى حد بعيد، من ضعف وسائلهم العسكرية.

بيد أن الاستشهاديين، الفلسطينيين كما «السعوديين» أو غيرهم، الذين يضحون بحياتهم لقتل أكبر عدد من الأشخاص من سكان البلد المعادي، لا يقومون كلهم بالضرورة بهذه الحسابات السياسية-الاستراتيجية. لكن دافعهم ليس، مع ذلك، الايمان بالحصول على تأشيرة للسفر إلى الجنة، إلا بشكل ثانوي. كما أن دافعهم ليس بالأحرى الحقد على «القيم» التي يزعم جورج بوش تمثيلها. فمثلهم مثل مرشحين آخرين للاستشهاد، أكانوا مؤمنين أم ملحدين، إنما يحركهم بشكل أساسي الحقد العميق الذي تثيره السيطرة الفظة والقاتلة والوقحة والمتغطرسة للدولة الأعظم على الأرض، هذا الحقد الذي يفسر الشعبية الكبيرة لاعتداءات ١١ سبتمبر في العالم الثالث، وأبعد منه[١٢].

«الحقد بوصفه عاملاً نضالياً ؛ الحقد الصارم على العدو، الذي يمنح الكائن البشري حميّة تفوق حدوده الطبيعية ويحوله إلى آلة للقتل، فعالة وعنيفة وانتقائية وباردة. يجب أن يكون جنودنا هكذا ؛ فشعب لا حقد لديه ليس في وسعه أن ينتصر على عدو شرس. ينبغي نقل الحرب إلى

حيث ينقلها العدو ؛ إلى بيته وأماكن لذّته ؛ جعلها شاملة. ينبغي منعه من أن يحصل على لحظة واحدة من الهدوء، دقيقة من الطمأنينة خارج ثكناته، وحتى داخلها ؛ ومهاجمته في كل مكان يتواجد فيه ؛ ليحسّ بأنه وحش مفترس، مطارَد في كل مكان يمر فيه. عندئذ تنحط معنوياته، فيصبح أكثر وحشية أيضاً، لكننا نرى علامات الانهيار تظهر[١٣].»

أهذا الكلام لأسامة بن لادن ؟ كلا: لإرنستو تشي غيفارا، في أشهر ما كتب، أي رسالته إلى مؤتمر القارات الثلاث في عام ١٩٦٧، قبل موته المأساوي ببضعة أشهر.

غير أن الحقد غالباً جداً ما يكون أعمى ويلهم ردود أفعال غير موفّقة. فلمّا وجّه انتحاريو ١١ سبتمبر الطائرات المحوّلة عن مسارها نحو أهدافهم الضخمة، عرفوا على الأرجح هذا «الفرح الانخطافي» الذي ينسبه أندريه مالرو، في روايته **الوضع البشري**، إلى تْشِنْ، الشيوعي الصيني الذي يقفز «مغمض العينين»، والقنبلة تحت ذراعه، على سيارة تشانغ - كاي - تشك[١٤]، والذي يشترك مع الانتحاريين المسلمين في نقاط أكثر من التي يشتركون فيها مع شخصيات دوستويفسكي. لقد قوّضوا «عمودي» مركز التجارة العالمي على طريقة شمشون التوراة، يحفزهم الحقد عينه على العدو والتعطّش نفسه للانتقام:

«وكان هناك جميع أقطاب الفلسطينيين، وعلى السطح نحو ثلاثة آلاف رجل وامرأة ينظرون لعب شمشون. فدعا شمشون الربّ وقال يا سيدي الربّ أذكرني وشددني يا الله هذه المرة فقط فأنتقم نقمة واحدة عن عينيّ من الفلسطيين. وقبض شمشون على العمودين المتوسطين اللذين كان البيت قائماً عليهما واستند عليهما الواحد بيمينه والآخر بيساره. وقال شمشون لتَمُتْ نفسي مع الفلسطيين. وانحنى بقوّة فسقط البيت على الأقطاب وعلى كل الشعب الذي فيه فكان الموتى الذين أماتهم في موته أكثر من الذين أماتهم في حياته[١٥].»

إنه انتقام مريع، لكن كم هو عديم الجدوى ! فانتحاريو ١١ سبتمبر تسبّبوا

أيضاً، في نهاية المطاف، بموت عدد أكبر بكثير من «أهلهم»: أفغانيين وفلسطينيين وشيشان ومسلمين آخرين، ضحايا الانتقام المريع، بدرجة أعلى بعد، على يد الامبراطورية وحلفائها، الأكثر انفلاتاً والأشد حرية في القتل مما في أي وقت آخر. لقد كان غيفارا مخطئاً، فالوحش المفترس لا يفقد معنوياته إلا إذا كان يطارده من هو أقوى منه، عدو هو عاجز ضده - والأقوى هو دائماً المطارِد الأخير. إن الوحش المفترس الذي يدميه من هو أضعف منه يصبح فقط أكثر وحشية. وتتحرّك عندئذ آلية بلوغ الحدود القصوى التي وصفها كلاوسفتز:

> «في قضية لها خطورة الحرب، تكون الأخطاء الناجمة عن طيبة القلب أسوأ الأشياء تحديداً. فمثلما لا يتناقص إطلاقاً استخدام القوة البدنية بكاملها مع تعاون الفطنة، ستكون لمن يستخدم هذه القوة بلا رحمة ولا يتراجع أمام أي إراقة للدماء ميزة على خصمه إذا لم يتصرف هذا الأخير بالطريقة نفسها. [. . .] إن تجاهل عنصر الشراسة، بسبب ما يثيره من اشمئزاز، هو تبذير للقوة، إن لم يكن خطأ[١٦].»

صدام الهمجيات

ياله من تفسير معكوس ذلك الذي تمثّل في إطلاق تسمية «صدام الحضارات» على ما هو، بصورة جلية جداً، «صدام همجيات»! صحيح أن صموئيل هنتنغتون كان قد حرص في مؤلّفه على توضيح أنه يميز بين فهمين لفكرة «الحضارة»، أحدهما يجوز استخدامه بصيغة الجمع والآخر بصيغة المفرد دائماً، وقد يكونان متناقضين، أي أن «حضارة بمعنى الجمع يمكن في الواقع أن تكون قليلة الحضارة جداً بمعنى المفرد»[١٧]. لكن هذا التمييز التبسيطي، الذي يقوم، بين ما يقوم عليه، على قراءة اختزالية لفرنان بروديل[١٨]، يتغافل عن مسألة العلاقة الحميمة بين الفكرتين. ففي الواقع، إن **الحضارة** بمعنى المفرد (نميّزها هنا بالتشديد)، بما هي تلطيف للتقاليد وسيطرة على العدوانية وإضفاء للطابع السلمي على العلاقات بين الأفراد وبين الدول، يجب أن يجري تصورها

كسيرورة، ليست ناجزة بعد، بل هي «في طور الحصول»[١٩]، وفقاً للتحليل المشهور لنوربرت إلياس الذي لا يذكره هنتنغتون.

إذا تبنينا تصور إلياس، في الوقت الذي نتجاوز فيه الأنانية العرقية الغربية التي لا يفلت منها المذكور، فليس من الصعب البرهان على أن هنالك بالفعل «سيرورة **حضارة**»، على مستوى المدى التاريخي الطويل، تعمل عبر الحضارات المتنوعة، في تطوراتها المستقلة كما في تفاعلاتها. لكن لا يمكن أن تغيب عن نظرنا النتيجة الطبيعية لهذه السيرورة التاريخية، التي يمكن التحقق منها هي أيضاً، والتي بفضلها تولّد كل درجة يتم بلوغها في تقدم **الحضارة** كيفيات نوعية خاصة من **الهمجية**، بحيث أن كل حضارة تفرز أشكالاً من الهمجية خاصة بها. ليس الأمر زيغاناً في «سيرورة الحضارة» - كما شدد عليه إنزو ترافرسو بحق، في كتاب صغير لافت حول الأصول الأوروبية للعنف النازي، مستوحى من حنة أرنت - «بل التعبير عن إحدى إمكانياتها، أحد وجوهها، أحد انحرافاتها الممكنة»[٢٠]. لذا يكون من الأصوب أن نتكلم مع هربرت مركوز على «ديالكتيك الحضارة»:

«إن تدميرية المرحلة الحالية لا تكشف كل دلالتها إلا إذا قيس الحاضر، ليس بالنسبة للمراحل الماضية، بل بالنسبة لإمكانياته الخاصة. هناك أكثر من فرق كمي في أن تُخاض الحروب بين جيوش محترفة في مساحات محدودة، أو ضد شعوب بكاملها على مستوى عالمي ؛ في أن اختراعات تقنية بمقدورها أن تخلص العالم من البؤس، تُستخدم لأجل الفتح أو للتسبب بالآلام ؛ في أن يُقتل الآلاف في المعركة أو يُباد الملايين علمياً بمساعدة أطباء ومهندسين ؛ في أن يتمكن المنفيون من إيجاد ملجأ عبر اجتياز الحدود أو تتم مطاردتهم على امتداد المعمورة ؛ في أن يكون الناس جاهلين بصورة طبيعية أو يجري تجهيلهم عبر امتصاصهم اليومي للاعلام والالهاء[٢١].»

لذا ينبغي أيضاً التمييز بين **الهمجية** بمعنى المفرد **والهمجيات** بمعنى الجمع. وقد كان ماركس سجّل ذلك في مقاله المستشهد به سابقاً: «إن للوحشية، ككل شيء آخر، طريقتها، التي تتغير وفقاً للزمان والمكان. فقيصر، وكان رجلاً رفيع

الثقافة، روى ببراءة كيف أمر بقطع اليد اليمنى لعدة آلاف من المحاربين الغاليين. أما نابوليون فلكان خجل من القيام بذلك. لقد فضّل أن يرسل إلى سانتو-دومينغو فيالقه الفرنسية، المشبوهة بالميول الجمهورية، كي تموت هناك من السود (كذا) ومن الطاعون[٢٢].»

لكل حضارة همجيتها: هؤلاء يقطعون الأعناق، وهي طريقة تقليدية للقتل في أفغانستان، نقلها إلى الجزائر قدامى الحرب ضد السوفيات، ورمزت إليها قطّاعات الكرتون التي استخدمها انتحاريو ١١ سبتمبر؛ وأولئك «يقطعون الأقحوانات»، أي أنهم يقتلون بصورة كثيفة عن بُعد، بواسطة «قاطعات الأقحوان»، القنابل «التقليدية» (سبعة أطنان تقريباً) الأفظع قتلاً ؛ هؤلاء يحوّلون اتجاه طائرات الخطوط الجوية لاستخدامها كصواريخ بغية قتل المدنيين ؛ وأولئك يطلقون صواريخ كروز، في ضربات «جراحية» هي نسبة للجراحة كالمنشار الكهربائي نسبة للمشرط.

هؤلاء يهدفون إلى التأثير على أكبر عدد من الناس بمشهد ضحاياهم ؛ وأولئك، طراطيف الانتقام، يأمرون وسائل الاعلام، مقلدين طرطوف موليير: «أخفوا هؤلاء الموتى الذين لا يمكننا رؤيتهم: / بأشياء مماثلة تنجرح النفوس،/ وتخطر أفكار أثيمة في البال». إن الخبث هو في الواقع تحية **الهمجية إلى الحضارة**، مثلما الرذيلة إلى الفضيلة. فحتى النازيون قد أخفوا مشروعهم للابادة على البارد خلف الأسلاك الشائكة لمعسكراتهم.

وكيف نحكم بالتالي على كون البنتاغون، بإدارة دونالد رامسفلد، رأى من اللائق أن يعتزّ بالطريقة المذلّة للانسان التي نقل بها أسرى ما بات يسمى رسمياً «الحرب ضد الارهاب» في أفغانستان، إلى معسكر إكس-راي في غوانتانامو، وجمّعهم هناك. هؤلاء الأسرى الذين يُنكر عليهم مع ذلك، خلافاً لأي منطق، صفة أسرى الحرب، والذين ظن رامسفلد أن في وسعه تبرير المعاملة التي فُرضت عليهم عبر وصفهم بـ«المقاتلين غير الشرعيين» **"unlawful combatants"** وهي بدعة حقوقية يبدو أنها المعادل «المتحضر»، بالنسبة لدولة قانون، لما كان الـ Untermenschen «دون البشر» بالنسبة للدولة النازية - هؤلاء الـ Untermenschen الذين وصف بريمو ليفي، بصورة مؤثرة، كيف كانوا هم بالذات

موضع تصنيف في أوشفتز، أشهر معسكرات الابادة النازية، إذ كان يسمّى مساكين أسفل السُّلّم Muselmänner («مسلمين»)[٢٣].

Muselmänner مثل آلاف المهاجرين الذين وقعوا في شباك القمع الذهاني الهذياني الجماعي في الولايات المتحدة، بعد ١١ سبتمبر، وجرى إبقاء المئات منهم في التوقيف التعسفي، وغالباً في السر، وهو انتهاك لحقوق الانسان التي يعترف بها دستور الولايات المتحدة والاعلان العالمي لعام ١٩٤٨.

آلاف المدنيين جرى اغتيالهم مباشرة ذات صباح في نيويورك؛ عشرات الآلاف من المدنيين يتم اغتيالهم بصورة غير مباشرة كل عام في العراق، منذ عشر سنوات. هذا هو المقياس المقارن لأعمال قتل كل همجية: فكلما كانت حضارة ما أغنى وأقوى، كلما كانت همجيتها مؤذية أكثر. لقد اخترع النازيون في ألمانيا القوية إبادة الجنس الصناعية، منذ عهد غير بعيد. فهل ان «إبادة الجنس البيولوجية»، عبر الامتناع عن المساعدة الصناعية، التي تأثم بها اليوم البلدان الغنية حيال سود أفريقيا وغيرهم من ضحايا السيدا (الايدز)، هل تشهد على تقدم في **الحضارة**؟ يجوز الشك في ذلك.

يمكننا أن نتخيّل ما كان ميشيل فوكو، أحد أفضل مكتشفي أشكال الهمجية الملازمة للحضارة الرأسمالية الحديثة، لِيَكْتب بصدد «إبادة الجنس البيولوجية» التي يتسبب بها السيدا، لو لم يمت هو نفسه بهذا المرض. لكان رأى فيه بالتأكيد تجلياً، مثيراً للسخط إلى أقصى حد، لهذه «السلطة البيولوجية» bio-pouvoir، المولودة في القرن التاسع عشر، من إضافة «الحق في جعل الناس يحيون وفي تركهم يموتون» إلى «حق السيادة القديم - جعل الناس يموتون أو تركهم يحيون»[٢٤]، وهي سلطة «تعولمت» اليوم هي أيضاً. «ترك الناس يموتون»: أليس هذا ما يأثم به الغرب اليوم حيال ضحايا السيدا، مثلما حيال عدد كبير من الآفات الأخرى التي تحصد الشعوب الأكثر فقراً، والتي يكفي جزء من النفقات العسكرية وغيرها من النفقات غير الضرورية للبلدان الأكثر ثراء، كي يتم التصدي لها أو استئصالها، ناهيكم عن إنقاذ من هم مصابون بها؟ أليست «إبادة الجنس البيولوجية» الناجمة عن حجب المساعدة، بالنسبة لإبادة الجنس بفعل القتل الجماعي، مثلما هي سلطة «ترك الناس يموتون» إزاء سلطة «جعلهم يموتون»؟

«كيف يمكن أن تترك الناس يموتون، هذه السلطة التي هدفها الأساسي جعلهم يحيون ؟ كيف تُمارَس سلطة الموت، كيف تُمارَس وظيفة الموت، في نظام سياسي ممركز على السلطة البيولوجية ؟

هنا تتدخل العنصرية، في تقديري. [. . .] إن ما أدرج العنصرية في آليات الدولة، إنما هو ظهور هذه السلطة البيولوجية. في تلك الفترة اندرجت العنصرية كآلية أساسية للسلطة كما تُمارَس في الدول الحديثة، هذه الآلية التي تؤدي إلى ألا يكون هناك على الاطلاق اشتغال حديث للدولة لا يمر بالعنصرية، في فترة ما، وعند حد ما، وضمن بعض الشروط.

وبالفعل، فما هي العنصرية ؟ إنها، أولاً، وسيلة مستحدثة مؤخراً لإدخال انقطاع في ميدان الحياة هذا الذي أخذته السلطة على عاتقها: انقطاع بين ما ينبغي أن يحيا وما ينبغي أن يموت(٢٥).»

بدل أن تكون المواجهة الحالية «صداماً بين الحضارات»، هي إذاً، بحق، صدام بين تلك الهمجيات التي تفرزها الحضارات، بمقادير متغيرة، خلال السيرورة الطويلة التاريخية والديالكتيكية **للحضارة** - مثل براز يزداد حجمه بقدر ما تكون المجتمعات شرهة، ويهدد اليوم، مرة أخرى، بإغراق مكتسبات **الحضارة** الأساسية في **همجية** معممة. ذلك أن الكيفيات النوعية الخاصة **بالهمجية** الكامنة يمكن أن تتغلب دائماً على **الحضارة** بفعل الأزمات، على غرار الهمجية النازية التي أنتجتها إحدى زهيرات «الحضارة الغربية» المتقدمة، كما ذكّر به إنزو ترافرسو في خلاصة على طريقة حنة أرنت، **مؤلِّفة أصول التوتاليتارية**، التي تأثر بها(٢٦). والحال أننا بلغنا مجدداً بوضوح إحدى تلك الحقبات التي تتحرر فيها غريزة الموت والدمار من كبوتها، بعد أن كانت تتحكم بها «الثقافة» أو الحضارة، في خدمة الايروس، أو غريزة الحياة، كما شرح فرويد:

«وبالمقابل تظهر العدوانية في بعض الظروف الموائمة، وعلى سبيل المثال حين تشل عن التأثير طاقة القوى الاخلاقية التي كانت تعارض تظاهرات العدوانية وتكفها وتقمعها، تظهر إلى حيز الوجود بصورة عفوية وتميط عن الانسان لثام الوحش المفترس الذي لا يقيم من اعتبار البتة

لجنسه. ومن يستحضر منا في ذاكرته فظائع هجرات الشعوب الكبرى أو غزوات قبائل الهون؛ الفظائع التي اقترفها المغول المشاهير بقيادة جينكيزخان أو تيمورلنك، أو تلك التي نجمت عن استيلاء الصليبيين الاتقياء على القدس، ومن دون أن ننسى في نهاية المطاف فظائع الحرب العالمية الأخيرة، فلا مناص له من أن يقبل بتصورنا وان يعترف بصحة أسسه[٢٧].»

لقد ابتهج المعجبون بانتحاريي ١١ سبتمبر أمام مشهد انهيار البرجين، ويطلبون المزيد. وقد تلذّذ المعجبون بالقوات المسلحة الأميركية أمام مشهد سحق أفغانستان، ويطلبون المزيد. نحن بالتأكيد في إحدى تلك «الحقبات من الخضات الاجتماعية» حيث، بحسب إلياس، «إن الوحشية، واللذة التي يمنحنا إياها تفوقنا الجسدي [. . .] تنفجران انفجاراً فظاً، من دون أي اكتراث بمشاعر الخجل والانزعاج»[٢٨].

من الجهتين، فإن «العداء المطلق» حيال «العدو المطلق»، وفقاً لعبارات كارل شميت، يبدي هكذا عنفه الأقصى ومنطق الابادة لديه: «ان الناس الذين يستخدمون هذه الوسائل ضد أناس آخرين يجدون أنفسهم مكرهين على أن يقضوا أيضاً معنوياً على هؤلاء الآخرين، ضحاياهم وأغراضهم. إنهم مجبرون على إعلان المعسكر المقابل مجرماً ولاإنسانياً بمجمله، وعلى أن يجعلوا منه لاقيمة كلية، وإلا كانوا هم أنفسهم مجرمين ووحوشاً[٢٩].»

إن كل عمل همجي، إذا جرى النظر إليه إفرادياً، يمكن اعتباره قابلاً للادانة هو أيضاً من وجهة نظر أخلاقية. فما من أخلاق متمدنة يمكنها أن تبرر الاغتيال المتعمّد، الهادف أو العشوائي، لغير المقاتلين والأطفال، على يد إرهاب الدولة أو الارهاب غير الحكومي. الفكرة مقبولة عموماً حين يتعلق الأمر بالقتل المقصود لمدنيين بهدف إثارة الرعب. فينبغي قبولها أيضاً حين يكون مقتل مدنيين هو النتيجة، المعروف سلفاً أنها حتمية، لهجوم على مقاتلين لا تفرضه ضرورة قصوى. إن تعبير «الأضرار الجانبية»، الذي يطبقه البنتاغون على ضحايا أعمال قصفه المدنيين، فضلاً عن كونه تتفيهاً وقحاً لقتل أناس بريئين، ليس سوى

محاولة لتبرير أعمال القتل الناجمة عن اللجوء المتكرر إلى القوة العسكرية - وهو لجوء إجرامي ببساطة حين لا يكون الحل الممكن الوحيد ويفضي إلى القضاء على عدد من البشر أكبر من عدد الذين ينقذهم.

ومع ذلك، فمن وجهة نظر العدالة والانصاف، لا يمكن التبجّح بأخلاقية ما ورائية ترفض بالطريقة نفسها كل الهمجيات: فلا تزن كلها الوزن نفسه في ميزان العدالة. طبعاً، لا يمكن استخدام الهمجية كوسيلة «دفاع مشروع» عن النفس: إنها دائماً غير شرعية، من حيث التعريف بها. لكن، على رغم ذلك، فبين همجيتين متعارضتين، تكون الأكثر إثماً همجية الأقوى، الذي هو في وضع المضطهِد[٣٠]. فباستثناء حالة اللاعقلانية المؤكدة، تكون همجية الضعفاء في أغلب الأحيان، وبصورة منطقية تماماً، رد فعل على همجية الأقوياء، لأنه إذا لم تكن تلك هي الحال، فلماذا قد يستفز الضعفاء الأقوياء، ويعرّضون أنفسهم للسحق؟ هذا هو السبب، أصلاً، الذي يجعل الأقوياء يحاولون إخفاء ذنبهم، بأن يعْزوا إلى أعدائهم طبيعة مجنونة وشيطانية وحيوانية.

الوقاية من الارهاب

إذا كان الهدف هو بالضبط وضع حد **للهمجية**، لكل الهمجيات، فينبغي إزالة أسبابها الأولية، بادئ ذي بدء. ما هي إذاً أسباب صعود الهمجيات على المستوى العالمي؟ فلنتفحص أولاً الصدام العالمي الخاص بتلك الهمجيات المندرجة في حضارات مختلفة، ابتداء بهمجية الضعفاء، لأننا ننطلق من الفرضية المنطقية بأنها ثانية بالنسبة إلى همجية الأقوياء، وينبغي أن تحيلنا إذاً إلى هذه الأخيرة. فلنبدأ بتلك التي انطلق منها تفكيرنا والتي عبَّرت عن نفسها في ١١ سبتمبر ٢٠٠١.

كيف نفسر تصاعد أعمال العنف الصادرة عن تنظيم القاعدة، بلا رحمة، إلى إرهاب أكثر فأكثر شمولاً، بغير الجنون أو الشر المطلق، بالمعنى الذي قصدته حنة أرنت - «مطلق لأنه لم يعد بالامكان استنتاجه من أسباب يمكن فهمها إنسانياً»[٣١]. لقد كان الجواب عن هذا السؤال معروفاً في واشنطن، ومفهوماً

بالكامل، سلفاً وقبل وقت طويل. إنه موجود في صميم مفهوم «الوسائل غير المتساوقة»، الذي تمت الاشارة إليه أعلاه والذي ظهر في النصوص الرسمية في واشنطن في علاقة مباشرة بالنزاع بين الولايات المتحدة وتنظيم أسامة بن لادن، قبل أن يبلغ هذا النزاع عتبة جديدة عام ١٩٩٨، مع العمليات ضد السفارات الأميركية في أفريقيا الشرقية وإطلاق صواريخ كروز على أفغانستان والسودان.

لقد كان أول تقريرQDR حول دفاع الولايات المتحدة - وهو تقرير نُشر عام ١٩٩٧، بموجب التكليف المعطى لكل إدارة جديدة لكي تقدم إلى الكونغرس رؤيتها للبرمجة العسكرية (National Defense Authorization Act لعام ١٩٩٦) - يشرح بصورة جيدة الميل الجديد إلى اللجوء إلى «الوسائل غير المتساوقة»، مع استشراف رائع لما ينتظر الولايات المتحدة:

«بالفعل فإن تحكّم الولايات المتحدة في المجال العسكري التقليدي يمكن أن يحثّ بعض الخصوم على استخدام هكذا وسائل غير متساوقة [وسائل هجوم غير تقليدية، كالارهاب] لمهاجمة قواتنا ومصالحنا في الخارج، فضلاً عن الأميركيين في بلدهم. أي ان الأعداء سيسعون على الأرجح للحصول على تفوّق على الولايات المتحدة عبر استخدام مقاربات غير تقليدية لأجل الالتفاف على نقاط قوتنا أو تقويضها، بالتلازم مع استغلال نقاط ضعفنا. فمن الناحية الاستراتيجية، يمكن معتدياً أن يسعى لتجنب المواجهة العسكرية المباشرة مع الولايات المتحدة، عبر استخدامه، بالأحرى، وسائل كالارهاب، والتهديدات النووية والبيولوجية والكيميائية، والحرب المعلوماتية أو التخريب البيئي، لتحقيق أهدافه(٣٢).»

تبيّن وثيقة كهذه تماماً أنه إذا استطاع الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ أن يفاجئ حكومة الولايات المتحدة بالتقنية المستخدمة، فإن واقع شن هجوم إرهابي كبير على أرضها الوطنية لم يكن يشكل إطلاقاً مفاجأة بالنسبة إليها. فإن الخطب الكبرى بعد ١١ سبتمبر حول النهاية المفاجئة لمناعة الولايات المتحدة وترابها الوطني ربما تكون جيدة لاستهلاك الجمهور غير العالِم بالأمور. لكن في الواقع، كانت السلطات المعنية قد تخلت، منذ زمن طويل، عن فكرة المناعة هذه، التي زعزعتها بصورة ملموسة عدة أعمال من بينها المحاولة الأولى لتدمير برجي مركز

التجارة العالمي في عام ١٩٩٣. وتلك المحاولة لم يحبطها تيقظ الأجهزة المكلفة بحماية أراضي الولايات المتحدة وفعاليتها، بل العيارات غير الكافية للمزيج المتفجر المستخدم[٣٣]! ولو نجحت، لكانت تسببت بعدد أكبر بكثير من القتلى مما تسبّبت به الاعتداءات التي حصلت بعد ثماني سنوات ونصف.

من الواضح أنه بمواجهة خصوم على هذه الدرجة من التصميم، مستعدين للانتحار، لا يمكن أن يكون أي تدبير وقاية أمنية كافياً، ومليارات الدولارات التي خصصتها اليوم إدارة بوش للأمن الوطني Homeland Security لن تبدّل شيئاً في ذلك، ما عدا التعزيز الشديد لقوة «الأخ الكبير» Big Brother الذي يراقب حركات وسكنات مواطني الولايات المتحدة أنفسهم[٣٤].

إن تصميم الأعداء و«عداءهم المطلق» يجعلان الردع عديم الفعالية حيالهم: «إن مفهوم الردع يتطلب أن يكون هناك نزاع ومصلحة مشتركة، في الوقت ذاته، بين الأطراف المعنية ؛ وهو غير قابل للتطبيق على حالة تضاد صرف وكامل في المصالح، مثلما هو غير قابل للتطبيق في حالة شراكة صرفة وكاملة في المصالح[٣٥].»

ينبغي اللجوء إذاً إلى الوقاية السياسية. بتعبير آخر، العمل على التقليل من أسباب «العداء المطلق» أو إزالتها، بحيث تظهر إمكانية «مصلحة مشتركة». كيف حاولت حكومة الولايات المتحدة تفادي الكارثة المعلن عنها ؟ إن كلاً من الادارتين المتعاقبتين، في عهد بيل كلنتون، الذي كان قد جرى الترحيب ببدء ولايته عن طريق المحاولة الأولى لتدمير برجي مانهاتن، - وبوجه خاص الادارة الثانية (١٩٩٧-٢٠٠١) بعد أن توضحت التهديدات وأخذ التصعيد مجراه في النزاع مع تنظيم القاعدة - كلاً من الادارتين أبدت قلقها من هذا المنحى للأمور.

إن السؤال **الأول** الذي يفرض نفسه في هذا الصدد هو التالي: بالنظر إلى الثمن الباهظ بالأرواح البشرية الذي دفعته الولايات المتحدة، مراراً، لماذا لم تعمد واشنطن إلى سحب قواتها من المملكة السعودية، وهي قوات لا يزيد عددها على ٥٠٠٠ عسكري تقريباً، كان يمكن أن تتمركز منذ البداية في الكويت المجاورة، حيث يسبب حضورها مشاكل أقل بكثير ؟ فمن المعلوم أنه منذ وصول القوات الأميركية إلى المملكة في عام ١٩٩٠، أثارت ردود فعل معادية

قوية وسط السكان. وكانت واشنطن تدرك تماماً، فوق ذلك، أي قسط من المشاكل سيثيره تمركز هذه القوات في المملكة على المدى البعيد. وكما سبق أن ذكرنا أعلاه، فهوذا السبب الذي من أجله أخلت القوات الأميركية قاعدة الظهران في العام ١٩٦٢. إن عناد الادارات المتتالية في إبقاء هؤلاء العسكريين الخمسة آلاف في المكان، كضمانة لحمايتها لهذه «التكساس الاسلامية»، إنما هو خيار متخذ ضد أمن مواطني الولايات المتحدة الذين دفعوا كثمن له إلى الآن عدداً من القتلى يعادل عدد الجنود الأميركيين في المملكة.

أما العنصر **الثاني** في الوقاية السياسية من الارهاب المناهض للولايات المتحدة ذي الأصل الاسلامي فيتعلق بالملف العراقي. لقد أبقت الولايات المتحدة على امتداد السنين، وضد إرادة قسم من حلفائها وشركائها بالذات، حظراً قاتلاً كانت حصيلته، بدلاً من أن يضر بالذي يحكم العراق بالعنف، أنه سهّل عليه مهمته عبر إضعاف سكان هذا البلد الذين باتوا يثيرون الشفقة الغاضبة لدى مجمل العالم العربي. وقد ساهم هذا الموقف إلى حد بعيد، لأجل ذلك بالذات، في احتدام المشاعر المناهضة لأميركا في هذا القسم من العالم، وهي مشاعر فرض بن لادن نفسه كممثل رسمي للتعبير الأكثر حدة عنها.

أما العنصر **الثالث** للوقاية السياسية من الارهاب المناهض للولايات المتحدة ذي الأصل الاسلامي، فيتعلق بالملف الاسرائيلي-الفلسطيني. وهو الوحيد الذي حاولت إدارة كلنتون أن تعالجه، ويجب الاعتراف بأن عملها السياسي الوقائي بخصوص هذا الملف، وإن كان غير كاف، فهو يبدو للناظر إلى الوراء على أنه نموذج لبُعد النظر، حين يقارن بموقف إدارة بوش، قبل ١١ سبتمبر وبعده.

> «كانت الأولوية القصوى لكلنتون في الشرق الأوسط، والهدف المحرّك لسياسته الخارجية خلال رئاسته، السلام بين إسرائيل وجيرانها. لقد وصف مارتن إينديك، الذي كان مستشاره في البيت الأبيض وسكرتير دولة مساعداً لشؤون الشرق الأوسط، العلاقة المعكوسة بين الارهاب والنجاح على طاولة المفاوضات.
>
> قال: "بعد حرب الخليج وانهيار الاتحاد السوفياتي، كان هنالك شعور حقيقي جداً بوجود فرصة تاريخية لتحقيق سلام شامل في الشرق

الأوسط". وأضاف: "وقد بات ذلك هو الأولوية. وكان هناك افتراض بأنه إذا أمكن تحقيق هذا النوع من الاختراق، سيكون له تأثير تغييري في مجمل المنطقة." وهذا، بدوره، "لكان وجّه ضربة لمن كانوا يعارضون سيرورة السلام، عبر استخدام الارهاب على الأخص لهذه الغاية". [٣٦]».

هكذا إذاً، فإن الرابط الوثيق بين الميل إلى «الارهاب» وتطور النزاع الاسرائيلي-العربي - وهو رابط بديهي بقدر ما هي بديهية العلاقة بين اجتياح إسرائيل للبنان عام ١٩٨٢ وأولى العمليات الانتحارية ضد الولايات المتحدة في هذا البلد بالذات، عام ١٩٨٣ - هذا الرابط رأته إدارة كلنتون بوضوح، وهو يساهم، بحسب مارتن إينديك، في تفسير الأولوية التي أعطتها هذه الادارة لمحاولة إيجاد تسوية لذلك النزاع. يبقى أن الادارة السابقة لم تتدخل بإنصاف في شؤون الشرق الأوسط، وأظهرت تحيّزاً واضحاً لصالح إسرائيل.

فبدلاً من أن تمارس إدارة كلنتون ضغطاً شديداً على حليفها الاسرائيلي لدفعه لتقديم تنازلات لا يمكن من دونها أن يقوم سلام له مصداقية ودائم في هذه المنطقة من العالم، المصدِّرة للعنف، انضمت إلى الحكومات الاسرائيلية المتعاقبة لمحاولة ابتزاز المزيد من التنازلات من القيادة الفلسطينية، وهي تنازلات لكان رفضها الشعب الفلسطيني حتماً ولكانت رهنت أي اتفاق جديد. لقد عزز هذا الموقف التفسير الأكثر تعارضاً مع المصالح الفلسطينية للاتفاقات الموقعة في واشنطن في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، مساهماً هكذا في تجميدها المأساوي.

ولقد كان موقف إدارة جورج و. بوش، مع ذلك، أسوأ بكثير من موقف الادارة التي سبقتها: ظن الرئيس الجديد أنه يبرهن عن دهاء سياسي برفضه «الحلول محل» فرقاء النزاع وبإعلانه «إهمالاً حليماً» benign neglect حيال الأحداث الدامية في الشرق الأوسط. وقد كان أثر ذلك كارثياً، ولا سيما أن آرييل شارون، أحد الأشخاص الأكثر فظاظة وتطرفاً في اليمين الصهيوني، كان قد وصل إلى السلطة في شباط/فبراير ٢٠٠١، بعد أن تسبب بصورة متعمدة بانفجار غضب فلسطيني عن طريق اقتحامه الاستفزازي لفناء المسجد الأقصى، في القدس، في ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠.

إنه تاريخ بداية «الانتفاضة الثانية» وقمعها الشرس الذي حثّ بن لادن على أن يبدي اهتماماً جديداً بالتضامن مع الفلسطينيين، كتمهيد مباشر لاعتداءات ١١ سبتمبر التي حدثت بعد عام. فمنذ حزيران/ يونيو ٢٠٠١، كان بن لادن قد وزّع شريط فيديو مدته ساعتان، يتبجح فيه بقدرته على ضرب الولايات المتحدة، كما أظهرها الاعتداء الانتحاري على المدمّرة كول في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٠، ويدعو لمضاعفة الجهود لتوجيه ضربات جديدة إليها. وفي عدد ٩ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١ من صحيفة **النيويورك تايمز**، أي قبل يومين من الكارثة التي ستشهدها المدينة التي تحمل الصحيفة اسمها، خصصت لشريط الفيديو المشار إليه مقالاً طويلاً، من المهم التذكير ببعض مقاطعه:

«يستخدم السيد بن لادن شريط الفيديو لتبشير عدوتيه الرئيسيتين، الولايات المتحدة وإسرائيل، بكابوس متواصل. يتوعد بحرب مقدسة مكثفة تتضمن دعماً للفلسطينيين الذين يقاتلون إسرائيل. ويشكل ذلك تغييراً مهماً في أولوياته، بحسب تحليلات مصالح الاستخبارات. ففي السنوات الأخيرة، كان الهدف الرئيسي للسيد بن لادن، عبر سلسلة من الاعتداءات العنيفة، طرد القوات الأميركية من شبه الجزيرة العربية.[...]

يتناول قسم كبير من شريط الفيديو الانتفاضة الحالية في إسرائيل وفي الأراضي الفلسطينية. وما ليس واضحاً، بحسب خبراء الاستخبارات، هو ما إذا كان السيد بن لادن يخطط لتنظيم هجمات مباشرة ضد أهداف إسرائيلية، أو إذا كان يضرم أهواء أنصاره لأجل هجمات في أمكنة أخرى. يقول السيد بن لادن: "إخوتنا في فلسطين ينتظرونكم وقد نفد صبرهم، ويتوقعون أن تضربوا أميركا وإسرائيل". ويضيف: "إن أرض الله واسعة، ومصالحهم موجودة في كل مكان."[...]

لقد قال فنسنت كانيسترارو، المسؤول السابق عن العمليات المناهضة للارهاب في وكالة الاستخبارات المركزية، الذي درس الشريط، إن تحذيرات بن لادن بخصوص هجمات جديدة يجب أن تؤخذ على محمل الجد. "لقد ركزت الانتفاضة انتباهه بوضوح على المشكلة الفلسطينية التي يتصورها على أساس أنها حرب مقدسة - إذ إن الفلسطينيين

يتعرضون لاضطهاد الاسرائيليين لهم بأشكال غير ممكنة لولا الدعم الذي يتلقاه هؤلاء من الولايات المتحدة"، حسبما قال.

"وقد عزز ذلك وجهة نظره بصدد الولايات المتحدة وسياساتها في مجمل الشرق الأوسط. وهو أمر يزيد من حدة غرائزه العدوانية." [٣٧]».

يتيح هذا المقال، الذي ظهر قبل الحادي عشر من سبتمبر بيومين فقط، قياس القسط من المسؤولية الذي تضطلع به حكومة الولايات المتحدة حيال الكارثة التي أصابت البلد. إن كون السكان لم يحمّلوا الحكومة هذه المسؤولية، لا بل منحوا المسؤول الأعلى، جورج و. بوش، دعماً قياسياً وفقاً للاستطلاعات، إنما يشهد على تبلد العقول الذي يتعرضون له عن طريق وسائل الاعلام السائدة، سواء بالأشكال الموصوفة في الفصل الأول، أو بحجب المعلومات عن الجوانب المشار إليها أعلاه.

إن التهاون الذي صدر عن إدارة بوش كان أكثر من كافٍ للتسبب بالاستقالة الفورية لقيادي شريف ومسؤول، نظراً للكارثة التي لم يفعل شيئاً لتفاديها. والحال أن الطريقة التي وصل بها الرئيس الثالث والأربعون إلى البيت الأبيض كانت تنبئ بالعكس، ناهيكم عن فضيحة إنرون وأحداث أخرى بعد الانتخابات. وبالنسبة إلى كل ذلك، يبقى المرء مذهولاً حين يتذكر أن أكاذيب بيل كلنتون في قضية مونيكا ليونسكي كادت تجبره على الاستقالة أو تتسبب بعزله. إن ارتفاع شعبية جورج و. بوش بعد ١١ سبتمبر لا يشير فقط إلى أن دروس هذا الحدث الحقيقية لم يتم استيعابها بتاتاً، بل أيضاً إلى أن ما جرى استخلاصه إنما هو استنتاجات معاكسة تماماً.

هذا وقد جرى ذكر ثلاثة عوامل حتى الآن لتفسير أصل الارهاب السياسي-الديني الذي يستهدف الولايات المتحدة: وجود القوات الأميركية في المملكة السعودية، والحظر المفروض على العراق والنزاع الاسرائيلي-الفلسطيني. ولن نستفيض أكثر بصدد الطريقة التي تتصرف بها إدارة بوش بخصوص هذه الملفات الشرق أوسطية. إنه لبديهي بشكل كافٍ أن هذه الادارة لا تفعل، إلى الآن، غير

صب الزيت على النار، ناسية مرة أخرى أن الولايات المتحدة بالذات موجودة في دائرة هذا الحريق.

حول التحكّم غير المتساوق

ما هو أساسي أكثر بكثير إنما هو الرؤية الاستراتيجية الاجمالية التي تستند إليها سياسة واشنطن في الشرق الأوسط. وليست هذه السياسة غير مثلٍ موضح، بين أمثلة أخرى، لموقف عام يتعلق بـ«تحكم» الولايات المتحدة، هذا الذي يفسر اللجوء المتزايد لخصومها إلى «وسائل غير متساوقة»، تستهدف سفاراتها في الخارج كما سكانها المدنيين على الأرض الأميركية بالذات، وفقاً لتحليل البنتاغون نفسه. إن «التحكّم» ,dominance المرادف التخفيضي للتسلّط ,domination هو في صميم البرمجة العسكرية الأميركية لما بعد الحرب الباردة، كما ارتسمت في ولايتي بيل كلنتون وتحددت في وثيقتين استراتيجيتين هما: الـ Joint Vision 2010 لعام ١٩٩٦ والـ Quadrennial Defense Review لعام ١٩٩٧.

لا تمكن المبالغة في أهمية تغيير التصوّر العام الذي يستتبعه إحلال فكرة «التحكّم» محل فكرة «الدفاع»، الأمر الذي يضفي معنى جديداً على وزارة الدفاع Department of Defense من دون الاضطرار لتغييراسمها المختصر: .DoD. إن انهيار الاتحاد السوفياتي ونهاية نظام القطبين غيّرا بصورة جذرية المشهد الاستراتيجي العالمي، وخلّصا الولايات المتحدة من همّ محاصرة خصمها الكوكبي، الذي كان الهم الأساسي في أولوياتها الدفاعية. فحتى المعنى الرئيسي للردع بات يمكن تغييره: لم يعد ردع الخصم عن الفعل، بل ردع الخصوم عن رد الفعل - بمعنى آخر، أن تضمن الولايات المتحدة لنفسها، بدرجة لا نظير لها من الكثافة والاتساع، «حرية العمل» التي هي الهدف الأعلى للاستراتيجية الكلاسيكية[٣٨].

إن تسلّط الولايات المتحدة العسكري الأحادي القطب، الذي قام على أنقاض الاتحاد السوفياتي، وضع واشنطن أمام الاغراء الشديد بتوطيده وتأبيده، كقاعدة صلبة لهيمنة سياسية عالمية لم يسبق لها مثيل تاريخياً. ولم تعرف حكومة

الولايات المتحدة كيف تقاوم هذا الاغراء، كيف تقاوم نشوة الـ hubris (وهو تعبير إغريقي دخل في المصطلحات الانكليزية ويعني العجرفة الفائقة التي كانت تجتذب الكارثة للمتكبِّر في التراجيديات القديمة)، وذلك على الرغم من تحذيرات العقلاء من أعضاء هذه الحكومة(٣٩). مذاك، بات الهم الوحيد هو أن تضمن الولايات المتحدة تحكّمها في كل أنواع النزاعات Full Spectrum Dominance، «بهدف ضمان أن نكون مقنِعين في السلام وحاسمين في الحرب ومتفوقين في كل أشكال النزاع(٤٠)» ؛ بكلام آخر، أسياد العالم.

هذا «التحكّم» يستند هو بالذات إلى انعدام تساوق مهم في القوات والقدرات العسكرية لصالح الولايات المتحدة(٤١)، ومفهومه العملاني الرئيسي هو مفهوم «المناورة المتحكّمة»: الاشراف متعدد البعد على مجال المعركة، الذي «يزوّد قوى الولايات المتحدة بتفوّق ساحق وغير متساوق بهدف إنجاز المهام العملانية المطلوبة(٤٢)». إن تقرير QDR الجديد بخصوص الدفاع، الذي قدمه للكونغرس سيد البنتاغون الحالي، دونالد رامسفلد، بعد أيام على اعتداءات ١١ سبتمبر، إنما يشدّد بقوة أكبر أيضاً على تفوّق الولايات المتحدة غير المتساوق. فيبتكر هذا التقرير عن عام ٢٠٠١، عبر إحلاله محل الاستراتيجية القائمة على التهديدات، التي كانت سائدة في المذاهب السابقة، استراتيجية تقوم على القدرات capabilities-based strategy. هذا يعني أن التحضير العسكري الأميركي يُفترض ألا يقوم من الآن وصاعداً على تمييز الوسائل التي يمتلكها الأعداء المحتملون المتعرَّف إليهم، بل على تحديد جميع الوسائل التي يمكن أن تُستخدم من جانب خصم افتراضي، أياً كان. وكما يشرح وزير الدفاع في مقدمته: «يتطلب تبنّي هذا المفهوم للبرمجة القائم على القدرات أن تحتفظ الأمة بتفوقها العسكري في المجالات الأساسية، في الوقت نفسه الذي تطور فيه مجالات جديدة للتفوّق العسكري وتنكر على الخصوم التفوّق غير المتساوق. [...] باختصار، إنه يتطلب تحويل القوات والقدرات والمؤسسات الأميركية بهدف تمديد التفوّق غير المتساوق الخاص بأميركا بعيداً في المستقبل(٤٣).»

لقد كان مطلوباً من القوات المسلحة الأميركية، في العقد الأخير من القرن العشرين، العقد الأول بعد انتهاء الحرب الباردة، أن تحافظ على مستوى من الاستعداد كافٍ لتخوض في الوقت ذاته «حربين إقليميتين كُبريين»، فضلاً عن

القدرة على إنجاز سلسلة العمليات المتنوعة المطلوبة منها، التي تتراوح بين حروب أكثر محدودية وعمليات «حفظ السلام». وكان يرتسم في خلفية خوض «الحربين الاقليميتين الكُبريين»، من دون الاشارة إليهما مباشرة، الخصمان الرئيسيان المحتملان للولايات المتحدة: الصين وروسيا.

بيد أن هذا المستوى من الاستعداد المفروض على البرمجة العسكرية عبّر عن نفسه، في مرحلة أولى، بانخفاض النفقات عن الأرقام القياسية المسجلة في عهد رونالد ريغان، وذلك بسبب تداعي روسيا الاستثنائي بالمقارنة مع الاتحاد السوفياتي، يضاف إليه هاجس امتصاص عجز الموازنة الهائل للسنوات السابقة. ثم استقرت موازنة الولايات المتحدة العسكرية، في أواسط التسعينات، عند مستوى بقي جديراً بأيام الحرب الباردة: ثلث النفقات العسكرية العالمية، ومعادل مجموع الموازنات العسكرية للدول العظمى الست التالية وفقاً لترتيب الانفاق العسكري العالمي: روسيا والصين، لكن أيضاً اليابان وفرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة[٤٤].

في شباط/فبراير ١٩٩٩، بدأ منعطف جديد باتجاه ازدياد النفقات، كمقدمة لحرب كوسوفو. كان ذلك في عهد كلنتون، الذي يجب ألا ننسى، بالمقارنة مع إدارة بوش الحالية، مسؤوليته الكبرى عن الوصول إلى الوضع الحاضر[٤٥]. فقد أعلن البنتاغون بفخر «الزيادة الأولى على أمد طويل لمخصصات الدفاع منذ نهاية الحرب الباردة» (١١٢ مليار دولار حتى عام ٢٠٠٥)، في حين أن وزير الدفاع وليم كوهن كان يعلن أن واشنطن سوف تشترط تعديل معاهدة ABM للحد من الصواريخ المضادة للصواريخ، التي عقدت مع موسكو عام ١٩٧٢، بهدف إنجاز مشروع الدرع الوطني المضاد للصواريخ- وإلا، بحسب ما أعلنه كوهن مذاك، سوف تلغي الولايات المتحدة هذه المعاهدة من طرف واحد.

وتحت تأثير ١١ سبتمبر، رفعت إدارة جورج و. بوش إلى القمة هذه الاتجاهات التي كانت قد بدأت بقوة في عهود سابقاتها. فلقد أعيد النظر قليلاً في سيناريو «الحربين الاقليميتين الكبريين» في البرمجة العسكرية الجديدة، لكن في اتجاه التحاق أشد بالـ Full Spectrum Dominance (أي التحكّم في كل أنواع النزاعات):

«لا تتخلى الولايات المتحدة عن البرمجة لنزاعين بهدف برمجة أقل من إثنين. على العكس، فإن وزارة الدفاع تغير المفهوم بالكامل عبر برمجة النصر في كل أنواع النزاعات الممكنة. [. . .]

ووفقاً لتعليمات الرئيس، ستكون قوات الولايات المتحدة قادرة على هزيمة خصم بصورة حاسمة في أحد المسرحين اللذين تخوض فيهما عمليات قتال واسع، عبر فرض إرادة أميركا وإزالة كل تهديد مستقبلي يمكن أن يمثله هذا الخصم. وستتضمن هذه القدرة إمكان احتلال أرض العدو أو وضع الشروط لتغيير نظامه السياسي، إذا تقرر ذلك[٤٦].»

إن إدارة بوش، المنساقة بمزايدتها القومية، عرضت على الكونغرس موازنة عسكرية تمثل أكبر زيادة من سنة لأخرى، منذ أول موازنة اقترحها رونالد ريغان، قبل عشرين عاماً: ٤٨ مليار دولار إضافية رفعت المبلغ الاجمالي إلى ٣٧٩ مليار دولار- أي زيادة تساوي كامل موازنة اليابان العسكرية أو حتى موازنة روسيا الفعلية المقدرة، وترفع كامل النفقات العسكرية للولايات المتحدة المتوقعة للسنة المالية ٢٠٠٢/٢٠٠٣ إلى مبلغ يساوي مجموع الموازنات العسكرية للقوى الخمس عشرة التالية وفقاً للترتيب العسكري العالمي، وإلى أكثر بكثير من ضعف النفقات الاجمالية للبلدان الأوروبية الأعضاء في الاتحاد الأوروبي أو الحلف الأطلسي (الناتو) - وهو مبلغ يعادل الناتج الداخلي الخام لروسيا[٤٧] !

هذا الاسراف العسكري الجديد يترافق مع اندفاع لا سابق له في الغطرسة والـ hubris في سياسة الولايات المتحدة الخارجية، التي تضطلع بمجموعة من الممارسات تهزأ بالقانون الدولي والمعاهدات العالمية وبرأي باقي العالم. ومن المؤكد أن النزعة الانفرادية لدى الولايات المتحدة لم يكن جورج و. بوش من بادر إليها، على الاطلاق[٤٨] ! لكن هذه النزعة بلغت معه، شكلاً ومضموناً، مستوى يثير سخط أقرب الحلفاء إلى واشنطن[٤٩].

الانفرادية التسلّطية

إن الطريقة عينها التي ردّ بها بوش على اعتداءات ١١ سبتمبر هي مثَلٌ ساطع

على نزعة الانفرادية التسلّطية التي باتت تميّز مجرى سياسة الولايات المتحدة أكثر من أي وقت مضى[٥٠]. فلنُشِر أولاً إلى الغطرسة الامبراطورية كلياً التي اشترطت بها واشنطن على حكومة كابُل أن تسلّمها بن لادن على الفور، في حين لم يكن هذا الأخير أكثر من مشتبه به فيما يتعلق بالمسؤولية عن الاعتداءات. وكل حكومة تحترم أصول القانون الدولي، وترفض التأقلم مع التسليم rendition[٥١] الذي تمارسه الحكومات الخاضعة للولايات المتحدة، كانت ستشترط أن يُقدّم إليها طلب استرداد وفقاً للأصول المرعية، لكي تتخذ قرارها حول الموضوع. وقد وجد حلفاء واشنطن الأوروبيون أنفسهم محرجين بالاضطرار إلى رفض تسليم المشبوهين الذين يطلبهم «عرابهم» ما وراء الأطلسي، لأن هذا الأخير لا يقدم ضمانات محاكمة عادلة، حيث أنه ينوي اللجوء إلى المحاكم العسكرية، ويستمر في تطبيق عقوبة الاعدام - وهي شروط موجبة للفسخ في نظر القانون الأوروبي.[٥٢]

كل ما فعلته سلطة الطالبان هو أنها طلبت إلى الولايات المتحدة أن تقدم لها إثباتات على تورط بن لادن في ما جرى في ١١ سبتمبر. أما رد واشنطن الوحيد، فكان توجيه إنذار نهائي: بن لادن أو سنقصفكم[٥٣]! لم يمر شهر على الاعتداءات في نيويورك وواشنطن، حتى كانت القوات المسلحة الأميركية قد بدأت تصب على أفغانستان، البائسة والممزقة، طوفاناً من الحديد والنار، قاتلة في طريقها عدداً كبيراً من المدنيين الأفغان[٥٤]، غير المسؤولين عن ١١ سبتمبر بقدر ما أن أطفال العراق غير مسؤولين عن تصرفات صدام حسين: إنها «أضرار جانبية» لا شكّ في أن وخز الضمير بسببها يخنق أعضاء إدارة بوش أقل مما يخنق رئيسها كعك الـ bretzel. هذا وبحسب «المفتي» ولتزر، كان الأمر يتعلق بالتأكيد بـ«حرب عادلة» لأنها «وقائية» (كما يُزعَم ان الأعمال العسكرية الاسرائيلية كلها «وقائية»)، لأنه لم يكن على الولايات المتحدة أن تزعج نفسها في السعي لتحويل الارهابيين إلى القضاء، خشية الافتقار إلى الاثباتات[٥٥].

ما من بلد آخر غير محاذٍ لأفغانستان يمتلك الوسائل التي تتيح له التصرف بهذه الطريقة لو حدث ١١ سبتمبر على أرضه: ما من سبيل أمام أي بلد آخر سوى ذلك الذي ينص عليه القانون الدولي، أي مجلس الأمن في الأمم

المتحدة، وهو سبيل كان بالطبع في متناول واشنطن. فخلافاً لحالة كوسوفو، وأكثر مما في حالة العراق عام ١٩٩٠، كانت روسيا والصين مستعدتين لدعم حرب الولايات المتحدة ضد الطالبان، بسبب تلاقي المصالح مع واشنطن في هذا الخصوص. وكان مجلس الأمن قد عرض خدماته بوضوح على جورج و. بوش: أعلن في قراره رقم ١٣٦٨، الذي جرى تبنيه منذ ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، أنه «مستعد لاتخاذ كل التدابير الضرورية للرد على اعتداءات ١١ سبتمبر الارهابية، ولمكافحة الارهاب بكل أشكاله، وفقاً لمسؤولياته بموجب ميثاق الأمم المتحدة»[٥٦].

كان من الممكن إذاً القيام بعمل في إطار الفصل السابع من الميثاق: إذا لاحظ مجلس الأمن أن هناك «عملاً عدوانياً» يتعلق بجريمة ضد الانسانية، كان في وسعه أن يدعو حكومة كابُل لتسليم المتهمين لمحكمة دولية يجري إنشاؤها خصيصاً لهذه الغاية، على غرار المحاكم الجزائية الدولية الموجودة الآن[٥٧]. وهذا الحل ما كان ليضمن بالتأكيد قضاءً عادلاً، بل فقط قضاء وحيد الجانب ومنحاز، كما الحال بالنسبة لمحكمة الجزاء الدولية الناظرة في حروب يوغسلافيا السابقة. لكنه كان بدا أكثر «عدالة» وأكثر مشروعية بكثير من المحاكم العسكرية التي أعلنت عنها إدارة بوش، ناهيكم عن الايعاز بتسليم بن لادن «حياً أو ميتاً». وفي حال رفضت حكومة كابُل التنفيذ، تواطؤاً مع بن لادن، كان أمكن مجلس الأمن اللجوء إلى تدابير التصعيد التدريجي التي تنص عليها المادتان ٤١ و٤٢ من الفصل السابع من الميثاق، وصولاً إلى استخدام القوة المسلحة[٥٨].

كان حتى ممكناً لجورج و. بوش أن يخوض «حربه»، كما يريدها أو ما يشبه ذلك، في إطار الأمم المتحدة، على غرار ما فعل والده ضد العراق، وقد كانت حرباً خيضت باسم الأمم المتحدة، لكن ليس من قِبَل الأمم المتحدة، كما لاحظ آنذاك، بحق، أمينها العام خافيير بيريز دي كويلار. لكن صحيح أن بوش الأب كان بحاجة آنذاك لكفالة المنظمة الدولية لأجل إقناع الكونغرس بإعطائه الضوء الأخضر لأجل الحرب ضد صدّام حسين. أما بوش الابن فلم يكن بحاجة إطلاقاً إلى مثل هذه الكفالة، إذ إن مجلسي الكونغرس صوّتا له، منذ الرابع عشر من أيلول/سبتمبر، على «إذن باستخدام القوة العسكرية» بموجب قرار سلطات

الحرب War Powers Resolution لعام ١٩٧٣، وذلك بالاجماع، ما عدا الصوت الوحيد لممثلة كاليفورنيا عن الحزب الديموقراطي، باربرا لي الشجاعة.

هذا وعوضاً من العمل في إطار القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، كان يمكن واشنطن أن تلجأ أيضاً، إلى النسخة متعددة الطرف من الانفرادية التي تتمثل في خوض الحرب في إطار الحلف الأطلسي، كما حصل في حرب كوسوفو السابقة. فبدفع من الأمين العام للحلف الأطلسي، المخلص جداً جورج روبرتسون، كان هذا الحلف قد اتخذ هو أيضاً، منذ ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، موقفاً مستنداً للمرة الأولى في تاريخه إلى المادة الخامسة من المعاهدة التي تأسّس الحلف بموجبها، والتي تتعلق بالتضامن الدفاعي للدول الأعضاء فيه. لكن البنتاغون، بعد التجربة البلقانية في جماعية الادارة العسكرية، غير المتوافقة كثيراً مع تقاليد المهنة، كان قد أقسم بألا يعيد تلك التجربة مجدداً.

إن الانفرادية التسلطية للـ«قوة فوق العظمى» الأميركية تجد تعبيراً جيداً عنها في مسلّمتين سياسيتين، صيغتا بعد ١١ سبتمبر، تشكلان جوهر مذهب الادارة الجديدة. وقد عبّر عن المسلّمة الأولى جورج و. بوش بالذات في خطابه في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ أمام الكونغرس، متوجهاً بالكلام ألى أمم العالم بأسره. إنها الجملة المشهورة مذاك: «إما أنتم معنا، أو أنتم مع الارهابيين»[٥٩]، التي تأمر حكومات الأرض بأن تتحالف مع واشنطن تحت طائلة معاملتها كالطالبان، عبر تجريم أي موقف ثالث - أي رفض للانحياز إلى واشنطن من جانب دول تعارض الارهاب - بمنطقها التبسيطي والتهديدي. أما المسلّمة الثانية فقد عبّر عنها دونالد رامسفلد عبر شبكة CBS التلفزيونية، بعد ذلك بثلاثة أيام، حين أعلن وزير الدفاع بلهجة قاطعة أن «المهمة هي التي تحدد التحالف، ولا نسمح لتحالفات بتحديد المهمة»[٦٠]. ولا شك في أن واشنطن هي التي تحدد المهمة، كما بيّن ذلك جورج و. بوش، في خطابه في ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ عن «حالة الاتحاد»، مشيراً إلى العراق وإيران وكوريا الشمالية، كما إلى المنظمات المصنّفة «إرهابية» في واشنطن، على أساس أنها تشكل «محور الشر».

في هذه «الحرب ضد الارهاب»، التي يعلن بوش أنها لا بد من أن تستمر سنوات عديدة، سوف تختار الولايات المتحدة وحدها أهدافها، وتكلّف حلفاءها

بالمهمات التي تودّ أن تراهم يضطلعون بها تحت قيادتها أو إشرافها. وسوف يتعلق الأمر بشكل أساسي بالمهام التي يأنف البنتاغون أن يضطلع بها بنفسه. وأفغانستان تقدم مثلاً جيداً عن ذلك: استخدمت الولايات المتحدة قوات تحالف الشمال كقوات إضافية لخوض الهجوم البري، وهو عامل لا غنى عنه لإزاحة طالبان الملا عمر بالاضافة إلى التحكّم الأكثر من ساحق للقوة الأميركية الضاربة عن بُعد.

ثم بعد أن هُزم الطالبان، استدعت واشنطن قوات حلف الأطلسي الاضافية لكي تضطلع لوحدها بمخاطر الانتشار في المدن الأفغانية، في إطار إحدى مهمات بناء الأمة nation-building، تلك التي كان المرشح بوش قد أعلن، خلال حملته الرئاسية، أنها ليست جديرة بقوات الولايات المتحدة المسلحة، وكم بالأحرى حين يكون ذائعاً أن المهمة مستحيلة، في بلد يحكمه أسياد للحرب ممزقون إلى تكتلات وإثنيات ذات خصومات دموية. لقد انتشرت قوات حلف الأطلسي الاضافية تحت راية الأمم المتحدة، كما في البلقان: فأصابت واشنطن هدفين بحجر واحد، بإعادة إدخال المنظمتين المحبطتين بعد أن استُبعدتا عن الحرب ضد الطالبان.

هكذا برهنت واشنطن، للمرة الثالثة بعد حربي الخليج وكوسوفو، على العلاقة النفعية الصرف التي تقيمها مع الأمم المتحدة. فبعد انتهاء الحرب الباردة، لم تعد المنظمة التي كان قد تصورها فرانكلن روزفلت كإطار لتسيير العلاقات الدولية على قاعدة القانون والتسوية السلمية للنزاعات، وكالهيئة الوحيدة المخوّلة تشريع الاستخدام العالمي للقوة، لم تعد، في نظر رؤساء الولايات المتحدة في أيامنا هذه، إلا إطاراً لما بعد الحرب post-bellum، لإدارة الأراضي التي تكتسحها التدخلات العسكرية المقررة في واشنطن.

وإذا كان في وسع الولايات المتحدة أن تسمح لنفسها بهذا النوع من السلوك الذي تضع به نفسها فوق القانون الدولي ومؤسساته، فذلك بالضبط بسبب تحكّمها العسكري بالنسبة لباقي العالم، الذي تستبسل في تعظيمه بتعميقها عاماً بعد عام الفجوة التي تفصل قدراتها العسكرية عن قدرات باقي الكرة الأرضية. إن هذا اللاتساوق بين القوي والأضعف، مدموجاً بالمثَل الذي تعطيه الولايات

المتحدة على صعيد انتهاك الأنظمة والقوانين، أي حُكْم عسفها المفرط في القوة الذي تفرضه على البلدان الأخرى، إنما يشكل الوصفة الأكثر ضمانة لحفز دعوات إرهابية لا تُحصى بين كل أولئك الذين يصلون إلى استنتاج أن «تفوّق» الولايات المتحدة «غير المتساوق» لا يمكن التصدي له إلا بواسطة «وسائل غير متساوقة» تستهدف الأجزاء الأكثر انكشافاً بين سكانها.

إن حكومة الولايات المتحدة هي التي تنتج حتماً، بخياراتها السياسية-العسكرية منذ نهاية الحرب الباردة، هذا الارهاب الذي تنوي محاربته. وسوف تولِّد حرب جورج و. بوش «ضد الاهاب»، بصورة لا مفرّ منها، هجمات إرهابية جديدة ضد مواطني الولايات المتحدة، هجمات تهدّد ببلوغ نسب قاتلة أكبر بكثير بعد من تلك التي عرفها ١١ سبتمبر ٢٠٠١، وهجمات تصدُر عن مصادر أكثر تنوعاً بقدر ما توسّع واشنطن نطاق تدخلها العسكري جغرافياً، باسم الحرب عينها. فبحسب خبراء مكتب التحقيقات الفدرالي، الذين جرى الاستماع إليهم في مجلس الشيوخ في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠١، قد لا يؤثر أسر بن لادن أو مقتله في أكثر من ٤٠ إلى ٥٠٪ من نشاطات تنظيم القاعدة، الذي قد يكون المئات من أعضائه القادرين على تنظيم اعتداءات معقدة جداً لا يزالون طليقين، فضلاً عن الآلاف من أعضاء المنظمات الشقيقة، واحتياطي من المجندين الجدد المحتملين يُقدَّر بعشرات الألوف[٦١].

وكما صرّح حديثاً مساعد دونالد رامسفلد في وزارة الدفاع، بول وولفوفيتز، في مؤتمر ميونخ الـ٣٨ حول الأمن: «ما حدث في ١١ سبتمبر، مهما يكن مريعاً، ليس سوى ظل شاحب لما قد يحدث إذا استخدم إرهابيون أسلحة دمار شامل.» ثم أضاف مساعد الوزير: «يجب أن تهدف مقاربتنا إلى الوقاية لا القمع وحسب.» وكل من يراوده بعض الأمل وهو يقرأ هذه الجملة الحصيفة، يجب أن يكون متنبهاً بالتالي: إن التصور الذي يكوّنه وولفوفيتز عن «الوقاية» من الارهاب جدير بأن تكون له مكانة جيدة في حوليات التعامي القمعي. فقد تابع موضحاً مقصده: «يتطلب الدفاع الذاتي الوقاية وأحياناً الاستباق. لا يمكن الدفاع عن النفس ضد كل التهديدات، في كل مكان وفي كل زمان يمكن تخيله. والدفاع الوحيد ضد الارهاب هو نقل الحرب إلى حيث يوجد العدو[٦٢].»

هكذا إذاً، ليس لواشنطن، رداً على الهجمات عبر «وسائل لامتساوقة» التي يثيرها تحكمها العسكري، ووفقاً لتحليلها الخاص، إلا أن تزيد من حدة انعدام تساوق هذا التحكّم وتوسّع حقل ممارسته الفعلية، باسم «الاستباق»، بحيث تجتذب حتماً هجمات لامتساوقة جديدة ضد قواتها وسكانها. وهذا الاستبسال في زيادة «التفوّق اللامتساوق» للولايات المتحدة يؤكّد عندئذ بصورة حتمية مظهراً للعالم تجتذب فيه «القوة فوق العظمى» حقد كل «الحضارات»(٦٣) الأخرى، وحتى نفور حلفائها الغربيين، «التابعين» على أساس «تبعية أمنية» وفقاً لصيغة زبغنيو بريجنسكي الماكيافلّية(٦٤).

ردّ معلّق أميركي سلفاً على منطق إدارة بوش «الوقائي» الحالي، قبل ١١ سبتمبر بعدة أشهر:

«هل في وسعنا أن نفعل شيئاً لتفادي الاعتداءات الارهابية ؟ كلا، في الحقيقة. يمكننا على الأرجح أن نزيد أكلافها ونجعلها أصعب. فتحسين قدرة الاستخبارات على التحليل والتنسيق قد يساعد، فضلاً عن تعزيز حماية الأهداف (مع أن المدمرة كول كانت تحظى بأكبر قدر ممكن من الحماية). في وسعنا أيضاً رفع سقف الرهانات عبر إرساء سياسة تعلن أن ضربات إرهابية ضد القوات الأميركية أو ضد أراضينا سوف تتسبب بإعلان الحرب على من يقومون بها أو يرعونها.

لكن إذا كان بعض الناس مصممين حقاً على لقاء خالقهم لكي يهاجموكم، فمن المرجّح أن ينجحوا في ذلك. باختصار، إذا أردتم هيمنة عالمية، يجب أن تكونوا مستعدين لدفع ثمنها(٦٥).»

ولن يفيد في شيء تحويل الولايات المتحدة إلى المعادل العالمي لهذه «المجمّعات المحاطة بالأسوار» gated communities الممثلة بتلك المناطق السكنية التي يقطنها أثرياء كبار مصابون بالذُهان الهذياني، وتحميهم ميليشيات خاصة ومنشآت رقابة إلكترونية: إن زبغنيو بريجنسكي بالذات هو الذي وصف بهذه الطريقة معنى مشروع الدفاع القومي المضاد للصواريخ(٦٦). والسؤال الحقيقي الذي ينطرح، بصورة لا مجال للتهرب منها، هو التالي: هل إن سكان

الولايات المتحدة مستعدون حقاً لأن يتعرضوا لأمثال ١١ سبتمبر، كثمن محتوم لهيمنة عالمية لا تستفيد منها غير طبقتهم الحاكمة ؟ من الملِحّ أن يفكروا في ذلك.

الارهاب الرؤيوي

بيد أن صعود الهمجيات لا يقتصر إطلاقاً على نتائج « التحكّم» العسكري- السياسي الأميركي وعلى الصدام العالمي بين همجيات قائمة في حضارات مختلفة. فلا يقل أهمية صعود الهمجيات الموجهة ضد مجتمعاتها الخاصة، سواء كان المقصود همجيات دولانية أو رأسمالية أو متطرفة سياسياً أو دينياً، أو أيضاً شبه معتوهة. فلنبدأ هنا أيضاً بتلك التي تنبثق من داخل «المجتمع المدني». وهذه الظاهرة ليست جديدة إطلاقاً في أكثر المجتمعات فقراً. بالمقابل، فقد نمت بصورة مذهلة في المجتمعات الأشد ثراء، المفترض بها أن تكون الأكثر تقدماً على طريق **الحضارة** وتلطيف العادات والتقاليد.

هناك شخصان توصّلا إلى أن يرمزا لصعود الميل إلى القتل الجماعي داخل البلدان الأكثر نمواً بالذات: تيموتي مكفاي، اليميني المتطرف الأميركي، وشوكو أزاهارا، المرشد الروحي الياباني لملّة أووم شنريكيو (أووم الحقيقة العليا). وإذا قورن أسامة بن لادن بهما يظهر كنموذج للعقلانية السياسية.

تيموتي مكفاي هو المسؤول، مع شريك له، عن انفجار قنبلة سماد كيميائي دمرت مبنى حكومياً في أوكلاهوما سيتي، يوم ١٩ نيسان/ ابريل ١٩٩٥، فقتلت ١٦٨ شخصاً وجرحت مئات آخرين. كان الرجلان ينتميان إلى أقصى اليمين شبه النازي في الولايات المتحدة، الذي يتراوح بين منظمة كو كلوكس كلان القديمة وأريان نايشنز Aryan Nations، مروراً بالميليشيات «الوطنية»، كل تلك الجمعيات التي تضم، إذا جُمعت، عدداً مهماً من الأشخاص. لكن مكفاي وشريكه تصرّفا وحدهما في الظاهر. كانا قد تأثرا برواية كتبها مؤلف نيو نازي يناضل بطلها، «الوطني»، لتحرير الولايات المتحدة من حكومتها، المعتبرة غير شرعية والتي تحرّكها مؤامرة يهودية عالمية. وحتى وصفة قنبلتهما كانا قد وجداها في الرواية.

وهي تنتهي بانفجار نووي وبانتصار نخبة «العرق الأبيض»، بعد إبادة اليهود وغير البيض على مستوى الكرة الأرضية، بهدف إنقاذ العالم.

أما شوكو أزاهارا فكان يقود منظمة من عدة آلاف من الأعضاء ينتمون إلى أوساط اجتماعية مختلفة، مع أتباع في العديد من البلدان. وقد كانت طرق التنسيب إلى ملّة أووم شنريكيو والتكوين العقائدي لأعضائها شبيهة بتلك الخاصة بالملل الدينية الرؤيوية، بما في ذلك غسل الدماغ والقسر. وهذه الملّة، التي كانت تضم في صفوفها عدداً كبيراً من العلميين من مستوى رفيع وتحوز إمكانات مالية مهمة (أكثر من مليار دولار، وفقاً لبعض التقديرات)، كانت قد أقامت شبكة من المختبرات وخصصت مبالغ كبيرة لمحاولة إعداد صيغ شتى للقتل الجماعي (من ضمنها ٣٠ مليون دولار للأسلحة الكيميائية). إن أزاهارا، الذي كان يهجس بهيروشيما، كان يبشر بالنهاية الوشيكة للعالم، التي قد تتخذ شكل حرب عالمية ثالثة ومحرقة نووية، لن ينجو منها إلا أعضاء ملّته.

وكان يعتقد أنه يسرّع نهاية العالم هذه باللجوء إلى الاعتداءات بواسطة أسلحة الدمار الشامل. وقد جرى استقصاء كل أنواع تلك الأسلحة، وبسبب العجز عن الحصول على السلاح النووي جرى استخدام الوسائل البيولوجية والكيميائية، حتى أن ذلك حدث مراراً. فلنغضّ النظر عن الاعتداءات الهادفة، كالمحاولات الفاشلة ضد البرلمان، أو العائلة الامبراطورية أو القضاة في ماتسوموتو، ولنكتفِ بمحاولات القتل الجماعي العشوائي، بدءاً بالوسائل البيولوجية. فلقد كانت الملّة قد راكمت مخزونات مرعبة من الأسلحة البيولوجية المتنوعة، وحاولت حتى الحصول على عينات من حمة إيبولا. وكانت قد حاولت، عبثاً، تبخير غبيرات من عُصَيّة مرض الجمرة الخبيثة (الذي بات مشهوراً باللغة الانكليزية بتعبير anthrax)، انطلاقاً من سطح مبنى في طوكيو، في حزيران/ يونيو ١٩٩٣. وفي آذار/ مارس ١٩٩٥، فشلت بدورها محاولة تبخير السُمّين البخصي المسمّم في مترو طوكيو.

للأسف، فالاعتداءات بالسلاح الكيميائي، التي ارتكبتها الملّة، كانت أكثر فعالية، ولا سيما تلك التي تمت بواسطة غاز السارين (تزودت الملّة أيضاً بسلسلة كاملة من الأسلحة الكيميائية). والاعتداء الأخطر، الذي أدى إلى التفكيك

المتأخر جداً لملّة أووم شنريكيو (التي كانت لحصانتها التي دامت سنوات عديدة، سمات مشتركة مع حصانة الياكوزا، المافيا اليابانية)، كان الاعتداء الثاني في مترو طوكيو، في ٢٠ آذار/مارس ١٩٩٥، أي بعد خمسة أيام على المحاولة الارهابية البيولوجية الفاشلة. نشر خمسة أعضاء في الملّة محلولات لغاز السارين في خمسة قطارات مختلفة. وبما أن تقنيتهم لم تكن سليمة تماماً، كان عدد الضحايا أقل مما كان يمكن أن يكون عبر استخدام الكمية نفسها من الغاز. وقد بلغ مع ذلك ١٢ قتيلاً وأكثر من خمسة آلاف إصابة جسدية أو نفسية.

ألم تكن الحالتان المذكورتان تشكلان، هما أيضاً، استثناءين يكرسان القاعدة التي ترى أن «كل شيء يسير إلى الأفضل في أفضل العوالم»؟ وهل سيُقال، على غرار ما قاله فرانسيس فوكوياما بعد ١١ سبتمبر، إن «الحداثة قافلة عظيمة من السلع لن تخرجها عن سكتها الأحداث الأخيرة، وإن كانت مؤلمة وفريدة من نوعها»[٦٧]؟

إن أقصى اليمين الأميركي المائل إلى المرض النفسي وملّة أووم شينريكيو، هما في حد ذاتهما ظاهرتان اجتماعيتان، تضمّان آلافاً وآلافاً من الأشخاص، وإن أدّى اعتداءا مترو طوكيو وأوكلاهوما سيتي إلى تراجع كل منهما، وهو تراجع خصوصي ومؤقت[٦٨]. إنهما، فضلاً عن ذلك، نموذجان لظاهرة أوسع بكثير على المستوى العالمي ولا نملك بخصوصها تقديرات موثوقة، ظاهرة تندرج فيها كل أشكال الارهاب والقتل الجماعي، التي تمارسها مجموعات ضد المجتمعات التي انبثقت هي بالذات منها. ويجب تمييز هذه الظاهرة من الأشكال العابرة للأمم من الارهاب الجماعي. فاعتداءات ١١ سبتمبر تنتمي إلى هذه الفئة الخصوصية الأخيرة، في حين أن الأعمال الدموية للجماعة الاسلامية المسلحة الجزائرية تنتمي إلى الظاهرة الأولى. وتختلف هذه وتلك عن الارهاب السياسي، القومي أو الثوري أو المضاد للثورة، في فترة الحرب الباردة، الذي نادراً ما كان يهدف إلى القتل الجماعي.

إن منحنى عدد الضحايا الناجمة عن الفئتين المجتمعتين صاعد بوضوح جداً منذ عقدين، كما تشدد على ذلك كل الدراسات المخصّصة لهذا الموضوع. وما

هو في حالة تصاعد مذهل ليس فقط عدد الاعتداءات، بل كذلك عدد الوفيات الناتجة منها. بالنسبة لعدد الاعتداءات، فإن إحصاء للعمليات الارهابية المهمة التي حدثت بين عامي ١٩٦١ و٢٠٠١، أعدته المصالح التاريخية لوزارة الخارجية الأميركية[٦٩]، أحصى ١٥ عملية في العقدين ١٩٦١-١٩٨٠، ثم ٣٤ في العقد ١٩٨١-١٩٩٠، و٨٠ في العقد ١٩٩١-٢٠٠٠. أما بالنسبة لعدد قتلى الاعتداءات، فإن لائحة بالاعتداءات الارهابية التي تسببت بأكثر من مئة قتيل في القرن العشرين، لم تذكر إلا ثلاثة فقط في العقود السبعة الأولى[٧٠]، ثم تسعة اعتداءات انطلاقاً من الثمانينات وحتى العام ١٩٩٥، بدءاً من العملية الانتحارية ضد الفوج الأميركي في القوة متعددة الجنسية في لبنان، عام ١٩٨٣، وصولاً إلى عملية أوكلاهوما سيتي. وقد أُعدّت اللائحة قبل الاعتداء في عام ١٩٩٨ على سفارة الولايات المتحدة في نيروبي، في كينيا، الذي تسبّب بـ ٢٩١ قتيلاً (وأكثر من خمسة آلاف جريح).

أما بخصوص الاعتداءات داخل الولايات المتحدة بالذات، فإن نمو عدد القتلى بات لافتاً. فخلال الثمانينات أدى ٢٦٧ اعتداء إلى مقتل ٢٣ شخصاً؛ وفي العقد التالي، لم يحصل سوى ٦٠ اعتداء، لكن عملية أوكلاهوما سيتي أدت وحدها إلى مقتل ١٦٨، رافعة عدد مجموع القتلى في ذلك العقد إلى ١٨٢[٧١]. ومع الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١، ضرب العقد الأول من القرن الواحد والعشرين، منذ الآن، كل الأرقام القياسية! وبعد أيام قليلة، عرفت الولايات المتحدة، بعد اليابان، أول محاولة إرهابية بواسطة الأسلحة المسمّاة «أسلحة الدمار الشامل»، وقد تمثلت بموجة الاعتداءات بواسطة عُصيّة الجمرة الخبيثة التي بدأت في مطلع تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، ولم يكن عدد ضحاياها محدوداً إلا بسبب عدم ملاءمة تقنية النشر المستخدمة والنوعية غير المتساوية من العصيّات المستعملة. ومع أن مصدر هذه الاعتداءات لم يُكشف إلى حين كتابة هذه السطور، فكل شيء يدعو إلى الاعتقاد بأن الأمر يتعلق بمصدر محلي أميركي، لا بعمل من النوع «العابر للأمم».

هذا ويقدم السلاح البيولوجي إمكانات قتل وإرهاب أهم بما لا يقاس من السلاح الكيميائي[٧٢]، إمكانات لن تستطيع أن تساويها أبداً المهارة القاتلة التي

حوّلت طائرات للخطوط الجوية إلى صواريخ حارقة عملاقة، بواسطة أسلحة اقتصرت على قطّاعات الكرتون. وهذه الامكانات يضاعفها إلى حد كبير ما كان أسماه ميشيل فوكو «فرط السلطة البيولوجية»، الذي «سيتجاوز كل السيادة البشرية» والذي «يظهر حين يُتاح للانسان، تقنياً وسياسياً، ليس فقط أن يرتّب الحياة، بل أن يجعل الحياة تتكاثر، أن يصنع الكائن الحي، أن يصنع المسخ، ويصنع - في الحالة القصوى - حُمات لا يمكن التحكم بها ومدمّرة تدميراً شاملاً»[٧٣]. إن التطور غير المُحكم وغير الخاضع للرقابة لبيولوجيا المورّثات واستعمالاتها، في عالم حيث يقوم البحث عن الربح مقام الأخلاق العليا، لا يضاعف فقط مخاطر كوارث غير إرادية، بل يتيح فضلاً عن ذلك توقع أسوأ الكوارث المتعمّد إحداثها لأهداف إرهابية.

فيمكن، بالفعل، أن تُنمّى إلى حد بعيد، عبر المعالجة الجينية، الميزة التي تمنح الأسلحة البيولوجية تفوقاً مخيفاً: كونها الأسلحة الوحيدة القادرة على أن تغذي بذاتها «تكاثرها»، بعد إطلاقها في بيئة مناسبة. إن نشر المواد البيولوجية لا يتطلب وسائل متقدمة جداً، ولا كنوزاً من الحذاقة. فبما أنها تفعل فعلها عن طريق الاستنشاق أو الادخال إلى المعدة، يمكن تبخيرها بواسطة جهاز يطير فوق مساحة كبيرة، أو بواسطة الرّش في مكان مغطى، أو يمكن أيضاً، وفقاً لطبيعتها، ان يتمّ إدخالها في توزيع مياه الشرب أو في المنتجات الغذائية. ويمكن لعملية ناجحة، بواسطة كميات من العناصر البيولوجية تتراوح بين عدة كيلوغرامات وحوالى مئة كيلوغرام، أن تؤدي إلى سقوط مئات الآلاف من القتلى.

فضلاً عن ذلك، من السهل نسبياً إنتاج السلاح البيولوجي: يكفي لأجل عدة أنواع من الزراعات البيولوجية، مختبر بدائي في غرفة حمّام مجهزة بمغطس. وهذا السلاح يمكن نقله من دون اكتشافه، بما في ذلك عبر الحدود، إما بعيارات أولية تجري تنميتها إلى حين الحصول على الكمية المطلوبة، أو حتى بكميات كافية للتسبب بمجزرة.

أما السلاح النووي فالحصول عليه أو صنعه أصعب بكثير. لكن يمكن أن

تحل محله، بصورة فعّالة جداً، القنبلة الاشعاعية، التي هي سهلة الصنع نسبياً. ولقد وصف خبير عسكري روسي هذه الأخيرة على الشكل التالي:

«إن سلاحاً كهذا هو، من حيث الجوهر، جهاز مصنوع بحيث يفرض عياراً مميتاً وضخماً من التلويث الاشعاعي على منطقة شاسعة، وذلك من دون انفجار نووي. ويمكن أن يكون مزيجاً من المتفجرات مع مادة مشِعّة جداً، مثل النفايات النووية، أو السيزيوم المستخدم في الطب أو الصناعة، أو البلوتونيوم سواء الخاص بقنبلة نووية أو الخاص بمحطة نووية تقليدية غير معدّة لصناعة الأسلحة.

إن انفجار قنبلة من هذا النوع يخلق غمامة مشعّة يمكن أن تسبب تلوّثاً خطيراً وطويل الأمد. فإذا حصل شيء من هذا القبيل في نيويورك، يمكن أن يضطر الناس إلى مغادرة أجزاء من المدينة لمئات السنين، إن لم يكن لآلاف السنين ...[٧٤]».

أعمال العنف المدينية وفقدان النُّظُم

إن عالمنا، الخطر والرهيب، يزداد خطراً ورهبة بصورة أكيدة. لكن هذه السيناريوهات الرؤيوية التي يدركها الواقع بسرعة كبرى، هذا إن لم يتجاوزها، ليست سوى الأجزاء الأكثر قابلية للرؤية والأكثر مشهدية من العنف المتزايد في عالم العقود الأخيرة. فإن أنواع الارهاب المختلفة، الحكومية أو غير الحكومية، تندرج في نمو معمّم لأعمال العنف المدينية. وقد كان المدير التنفيذي بالوكالة لمركز الأمم المتحدة للاسكان (UNCHS-Habitat)، يشدد في عام ١٩٩٨ على «القلق المتعاظم الذي يثيره صعود العنف المديني»، وهي ظاهرة كان المؤلّف يصفها على النحو التالي: «ثمة من يقدّر، في الواقع، على صعيد مجمل الكرة الأرضية، أن العنف المديني ازداد تقريباً بنسبة ٤٪ سنوياً في السنوات العشرين الأخيرة. وهذا صحيح، ليس فقط في المناطق شديدة التمدين كأوروبا وأميركا الشمالية، بل أيضاً في أفريقيا، القارة الأقل تمديناً وفي الوقت عينه القارة التي تشهد نسب النمو المديني الأكثر ارتفاعاً[٧٥].»

ولا تشذ عن ذلك أيّ من مناطق العالم ؛ بل في الواقع، وخلافاً للأفكار المسبقة، تتم في الغرب أعمال عنف أكثر بكثير من تلك التي تتم في آسيا (هل ينبغي أن نستخلص من ذلك دروساً تتعلق بموضوع «الحضارة» ؟). فوفقاً لأرقام وكالات الأمم المتحدة، كانت النسب المئوية للأشخاص الذين تعرضوا لأعمال عنف في المناطق المدينية التي يزيد عدد سكانها على مئة ألف نسمة، للفترة ما بين ١٩٨٨ و١٩٩٤ ، ١١٪ في آسيا كما في أوروبا الشرقية (قبل أن تصيب الأزمة هاتين المنطقتين في ١٩٩٧-١٩٩٨)، مقابل ١٥٪ في أوروبا الغربية، و٢٠٪ في أميركا الشمالية[٧٦]. ولم تتجاوز هذا الرقم الأخير غير أميركا الجنوبية وأفريقيا، مع ٣١ و٣٣٪ على التوالي.

إن أهمية ظاهرة العنف المديني في الولايات المتحدة زعيمة «العالم المتحضّر»، معروفة جيداً، لكن أرقامها لا تزال مذهلة وتدعو إلى توقّع مستقبل مثير للقلق. هكذا، وفقاً لدراسة تمّ إنجازها في بوسطن، فإن طفلاً من أصل عشرة، من بين من تقل سنهم عن خمس سنوات، شهد هجوماً بسلاح ناري أو بالسلاح الأبيض shooting or stabbing، وقرابة حدَث من أصل أربعة، في الأوساط المدينية متدنية الدخل، شهد جريمة قتل[٧٧] ! صحيح أن التسعينات عرفت انخفاضاً لنسبة الاعتداءات الجسدية في الولايات المتحدة، كما في بلدان غربية أخرى، بسبب تحسّن الظروف الاقتصادية، لكن ذلك حصل أيضا لقاء ازدياد ملحوظ في القمع، وأحياناً لهذا السبب على الأخص. وتوضح ذلك جيداً أرقام مكتب الاحصائيات العدلية للولايات المتحدة: كانت نسبة أعمال القتل قد ازدادت أكثر من الضعف منذ أواسط الستينات، فبلغت مع الأزمة ١٠,٢ لكل مئة ألف نسمة عام ١٩٨٠ . ثم شهدت انخفاضاً نسبياً، تلاه ارتفاع جديد، وصولاً إلى ٩,٨ عام ١٩٩١ . وكان رقم عام ١٩٩٩ يشير إلى انخفاض شديد حتى ٥,٧ : كان ذلك نتيجة أطول فترة من النمو الاقتصادي في تاريخ الولايات المتحدة، بل أيضاً نتيجة نمو آخر نسبته أشد ارتفاعاً بعد، هو نمو نسبة المساجين التي زادت ٦٪ سنوياً، في التسعينات، منتقلة من ٢٩٢ موقوفاً لكل مئة ألف نسمة في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠، إلى ٤٧٨ في ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٠، أي ٨٩٢ ٣٨١ ١ سجيناً !

أما تفسير الظاهرة الشاملة لتنامي العنف المديني في العقدين الأخيرين، فليس صعباً. إن فرانز فاندرشويرن، المستشار التقني لبرنامج الادارة المدينية لدى مركز الأمم المتحدة للاسكان، قد ميّز أسباب ذلك بصورة جيدة:

«ليس العنف ظاهرة عفوية، بل هو نتاج مجتمع يتّسم باللامساواة والاقصاء ونقصان الرقابة المؤسسية أو الاجتماعية. مع ذلك، فالهامشية المدينية والفقر لا يفضيان آلياً إلى العنف، بل يمكنهما أن يشجعاه في بعض الظروف. إن البؤس المدقع في الأحياء سيئة التزوّد بالخدمات يحفّز العنف. ولقد ميّز مؤتمر رؤساء البلديات في مونتريال (١٩٨٩) "الأسباب الأساسية لازدياد العنف: النمو المديني مع تهميش المحرومين وانعزال مجموعات قابلة لفرز العنف، والنقص النوعي والكمي في برامج الاسكان الاجتماعي وفي الخدمات الجماعية، وبطالة الشبان". ففي مجتمع يشجع الاستهلاك والمنافسة على حساب التقاسم والتضامن، يسعى شبان، يائسون من الحصول على وظيفة أو من النجاح، وراء وسائل للبقاء والحصول على شعور بالاعتراف، على الأقل من جانب أندادهم. وغالباً ما يؤدي ذلك إلى العنف وإلى تشكيل عصابات الشبان[٧٨].»

ويسهم تقرير مركز الأمم المتحدة لعام ٢٠٠١ عن «حالة مدن العالم» في وضع النقاط على الحروف، في ما يتعلق بأسباب تلك الظواهر:

«لقد دخل العالم، انطلاقاً من السبعينات، في طور من العولمة يهدف إلى فكّ تنظيمات الأسواق العالمية وخصخصة الوظائف الحكومية وتحرير المالية. وكان مفترضاً بالليبرالية المالية أن تنقل مدخرات البلدان المتقدمة إلى البلدان النامية، وأن تخفّض كلفة الاستدانة وتقلّل من المخاطر، بواسطة أدوات مالية جديدة، وتزيد النمو الاقتصادي. لكن ما حصل بالفعل هو العكس، إلى حد بعيد: فالمدخرات انتقلت من البلدان الفقيرة إلى البلدان الغنية، وزادت معدلات الفائدة عموماً، وتنامت المخاطر، كما تباطأ النمو الاقتصادي في العالم بأسره بالنسبة للغالبية الكبرى من البلدان، الغنية والفقيرة[٧٩].»

فلنُضِف إلى هذا التشخيص ذلك المتعلق بالتعمق المستمر للتفاوتات بين الدول وضمن الدول منذ عقدين، وسوف يكون لدينا تعداد شبه كامل للعوامل الاقتصادية-الاجتماعية الرئيسية التي تنتج «فقدان النُظُم» الشديد جداً الذي يميّز عصرنا. إن فقدان النُظُم أو تفكك القواعد والدلائل الوجودية الاجتماعية، هو المفهوم الذي صاغه أميل دوركهايم، كما هو معروف، بوصفه أهم تفسير، بين تفسيرات أخرى، لظاهرة الانتحار الاجتماعية، التي عادت دراستها عليه بالشهرة. لقد كان عالم الاجتماع الكبير يعتقد أن العامل عينه يمكن أن يفسر أيضاً ظاهرة القتل:

«يولّد فقدان النظم، في الواقع، حالة سخط واشمئزاز يمكن أن تنقلب، وفقاً للظروف، ضد الذات أو ضد الغير؛ في الحالة الأولى يحدث الانتحار، وفي الثانية القتل. أما الأسباب التي تحدد الاتجاه الذي تتبعه القوى المفرطة في الهياج على هذا النحو، فمن المرجّح أن تتعلق بالتكوين الأخلاقي للفاعل[٨٠].»

ومهما تكن باليةً العلاجات التي كان دوركهايم يقترحها لهذه المشكلة الاجتماعية، فقد كان تشخيصه، في الجانب الأساسي منه، ثاقباً بصورة مميزة[٨١]. لقد كان دوركهايم يستخدم تعبير «فقدان النُظُم anomie» كمرادف لـ«اختلال النُظُم dérèglement»، وبالتالي أيضاً لفكّ التنظيمات dérèglementation وفكّ التنظيم dérégulation الاقتصاديين. وهكذا أمكنه، في نهاية القرن التاسع عشر، أن يلخص قرناً من نمو الرأسمالية على الشكل التالي:

«لقد تمثّل فعلاً التقدم الاقتصادي منذ قرن، بصورة رئيسية، بتحرير العلاقات الصناعية من كل تنظيم. [...] وبدلاً من أن تكون السلطة الحكومية ضابطة الحياة الاقتصادية، باتت أداتها وخادمتها[٨٢].»

وقد استجدّت هذه الحالة، منذ ربع قرن، بصورة أكثر كثافة وشمولاً مما في أي وقت مضى. فبعد ثلاثين عاماً من الضبط كينزي الالهام شبه المعمّم في اقتصاديات السوق، في فترة ما بعد عام ١٩٤٥، انتصر الهجوم النيو ليبرالي بقيادة ثاتشر وريغان، بعد بينوشيه، على مستوى العالم بأسره، محطماً كل أنواع

المقاومة. إن فكّ التنظيمات، وتحرير المبادلات والخصخصة هي الشعارات الأساسية لهذه العولمة النيو ليبرالية، التي أنتجت فقداناً عظيماً للنُظُم، بلغ درجة لا مثيل لها في التاريخ على هذا المستوى. فبالاضافة إلى تفاقم أعمال العنف المدينية، شجّع هذا السياق إلى حد بعيد صعود الارهاب والجريمة الدولية المنظمة وشتى أنواع التهريب، التي تشكل فعلاً «وجه العولمة القاتم»، كما أحسن القول أحد أعضاء إدارة كلنتون(٨٣).

سبق أن أقرّ دوركهايم بأن التقدم يمكن أن يتلازم مع حالات مَرَضيّة، وبأن مسيرة **الحضارة** بالذات - ونحن نستعيد هنا تعابير النقاش الذي بدأ في هذا الفصل - يمكن أن تصاحبها إذاً أشكال من **الهمجية**، جاهزة للتغلّب على الأولى بمناسبة انحراف ناجم عن فقدان النُظُم. وقد فهم دوركهايم أن حل هذه المشكلة يتطلب عملاً على البنى الاجتماعية، حتى إذا بات الحل الذي نادى به هو بالذات في سلة مهملات التاريخ:

«يمكن الاعتقاد إذاً أن هذا التفاقم [الخاص بحالات الانتحار] ليس ناجماً عن طبيعة التقدم الباطنة، بل عن الظروف الخاصة التي يتم فيها في أيامنا هذه، ولا شيء يؤكد لنا أنها ظروف طبيعية. ذلك أنه لا يجب الانبهار بتطور العلوم والفنون والصناعة البارع الذي نشهده ؛ من المؤكد جداً أنه يتم وسط غليان مَرَضي يشعر كل واحد منا بعواقبه الأليمة. إنه إذاً ممكن جداً، لا بل مرجَّح، أن يكون أصل حركة الانتحارات الصاعدة حالة مَرَضية تصاحب في الوقت الحاضر مسيرة الحضارة، لكن من دون أن تكون شرطها الضروري. [...] إن إفساد المزاج الأخلاقي الذي ينكشف لنا هكذا يشهد على إفساد عميق لبنيتنا الاجتماعية. ولشفاء الفساد الأول، ينبغي إصلاح الفساد الأخير(٨٤).»

إن ما يزيد فقدان النظم في عصرنا شدةً، بوجه خاص، أنه انضاف إلى العوامل الاجتماعية-الاقتصادية التي أنتجتها العولمة النيو ليبرالية، عامل سياسي ذو أهمية تاريخية عظيمة. إنه انهيار «الاشتراكية الموجودة بالفعل»، وما يلازمه من فقدان كبير لمصداقية فكرة الاشتراكية بالذات، مهما كانت المماثلة بينهما ظالمة في نظر بعض الناس. والحال أن هذا الخيار الاجتماعي -بين الرأسمالية

والرجاء الطوباوي بمجتمع يقوم على العدل والمساواة الاجتماعيين - قد هيكل التصور السياسي للعالم خلال ما يقرب القرن، لا بل أكثر بخصوص أوروبا. وقد نجم عن انهياره فقدان للدلائل الوجودية الأيديولوجية، فاقم إلى حد بعيد فقدان النُظُم العام.

إن تضافر هذين البعدين - فقدان النُظُم الاجتماعي-الاقتصادي وفقدان النُظُم السياسي-الأيديولوجي - أدى حتماً إلى انكفاءات نحو تلك العوامل الأخرى للتضامن الاجتماعي المتمثلة بـ«الدين والعائلة والوطن»، كما سبق أن لاحظ دوركهايم في زمانه. وهي انكفاءات على صعيد «الهوية» غدت تكتسح كوكبنا من جديد، منذ سنوات عديدة. وليس نشوء السلفيات الدينية غير واحد من تجليات ذلك العديدة، كما حاولنا تبيانه هنا. ولأجل عكس هذا الاتجاه المشؤوم، ينبغي التأثير، بالتأكيد، في أسبابه الأساسية الملازمة للبنى الاجتماعية، كما كان يدعو إلى ذلك مؤلف كتاب **الانتحار**. لكن بما أنه لا يمكن تغييرها على الفور - وبصورة منطقية تماماً، لأجل التمكن من تغييرها - ينبغي أن يظهر بديل تقدّمي من الرأسمالية النيو ليبرالية ذو مصداقية، يستطيع سحب البساط من تحت أقدام الانكفاءات الرجعية، عبر توجيه الاستياء الاجتماعي نحو عمل تغييري في اتجاه الديموقراطية والعدل. وقد عُرضت هذه الاشكالية بالذات في الفصل السابق، في صدد السلفية الاسلامية.

بهذا المعنى، تظهر الحركة التقدمية للنضال ضد العولمة النيو ليبرالية - التي وُلِدت في السنوات الأخيرة من القرن العشرين، والمتميّزة في مطلع القرن الواحد والعشرين بنموّ سريع داخل الجيل الجديد - كالرد الناجع الرئيسي على السلفيات الدينية والعصبيات الأخرى المتعلقة بالهوية، وذلك خلافاً لافتراءات أولئك الذين يظنون أن في وسعهم إدانة جميع هذه الحركات على حد سواء.

هوامش الفصل الثالث

(١) غلوكسمان، مرجع مذكور، ص ٨٢. لكن هذه الدقة غير مطمئنة كثيراً حين نرى، فوق ذلك، الخليط الذي يقيمه غلوكسمان في الكتاب عينه: «تحت

مظهر انتفاضات للبؤس ضد صندوق النقد الدولي والبنك الدولي و«العولمة»، يشتغل نمط دموي بشكل خاص لدوران النخب وتجديدها، يعبئ الجمهور إيديولوجياً باسم العرق أو الأمة أو الطبقة أو الله.» (ص ٣١).

(٢) المرجع ذاته، ص ٨٢,

(٣) Michael Walzer, "Five Questions About Terrorism", *Dissent,* vol. 49, n° 1, Winter 2002, p. 9. حول هذه المسألة، كما بالنسبة لقسم مهم من تفكيره بصدد «الحرب العادلة»، يستلهم وولتزر الأوامر الأخلاقية المطلقة أقل مما يستلهم هاجس تبرير الممارسات الاسرائيلية.

(٤) Fiodor Dostoïevsky, *Les Possédés,* Le Livre de Poche, Paris, 1972, p. 553.

(٥) "Interview Ossama Bin Laden (May 1998)", in "Hunting Bin Laden"، مرجع مذكور. وفي المقابلة التي أجرتها قناة الجزيرة بعد أشهر، أجاب بن لادن عن السؤال «ماذا يريد بن لادن ؟»، بالطريقة نفسها، أي أنه يقاتل لتحرير أماكن الاسلام المقدسة ولكي تسود «كلمة الله» («أسامة بن لادن يتحدث»، مرجع مذكور).

(٦) أسامة بن لادن، رسالة جرى بثها في ٧ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠١ عبر قناة الجزيرة، الدوحة.

(٧) William Clinton, "A National Security Strategy for A New Century", The White House, Washington, May 1997.

(٨) "Interview Ossama Bin Laden (May 1998)"، مرجع مذكور.

(٩) المرجع ذاته.

(١٠) «أسامة بن لادن يتحدث»، مرجع مذكور.

(١١) المرجع ذاته.

(١٢) كما رآه جان بودريار، وتجرأ على كتابته: «إن تزايد القوة قوةً يفاقم إرادة تدميرها بصورة منطقية جداً ومحتّمة. وهي شريكة في تدميرها الذاتي.» "L'esprit du terrorisme", *Le Monde,* (3 novembre 2001). وبعد بضعة

أسطر، إذ يشرح بودريار ببعد نظر دوافع انتحاريي ١١ سبتمبر، يضيف: «كل شيء في التحدّي وفي المبارزة [...] مع القوة المعادية. هي التي أذلّتك، وهي التي ينبغي إذلالها. وليس فقط إبادتها. يجب إفقادها ماء وجهها.»

(١٣) Ernesto Che Guevara, "Mensaje a los pueblos del mundo a través de la Tricontinental", en *Escritos y discursos*, Editorial de Ciencias Sociales, La Habana, 1985, t. 9, p. 369.

(١٤) André Malraux, *La condition humaine*, Gallimard, Paris, 1981, p. 235.

(١٥) **سفر القضاة، في الكتاب المقدس**، دار الكتاب المقدس في العالم العربي، ١٩٨٢، ص ٤٠٩ [استخدمنا تعبير «الفلسطينيين» للتمييز بين الشعب المذكور في التوراة والشعب العربي الفلسطيني].

(١٦) كلاوسفتز، مرجع مذكور، ص ٥٢-٥٣.

(١٧) Samuel Huntington, *The Clash of Civilizations and the Remaking of World Order*، مرجع مذكور، ص ٤١. بين الكتابين الأكثر رواجاً اللذين يعبران عن وجهي روح العصر، الـ Zeitgeist، بعد الحرب الباردة، يتفوق كتاب هنتنغتون بوضوح على كتاب فوكوياما. فعلى الرغم من التبسيطية والطابع المتكلّف لعدد من أطروحاته، يحظى بالميزة الكبرى للأدب «الواقعي» على الأدب «المثالي» حين يتعلّق الأمر بتحليل الواقع السياسي. إن كتاب هنتنغتون، الذي يستند إلى عمل توثيقي ضخم، يزدحم بمعطيات مهمة ومناسبة؛ تحثه نسبيته في موضوع الحضارات على أن ينتقد بصورة صحيحة جداً نوعاً من الأنانية العرقية الغربية ويفكك خطابها «الحضاري». باختصار، إن كتاب هنتنغتون هو تطبيق، على المستوى العالمي، لهذه «التعددية الثقافية» الكاريكاتورية التي يدعو إلى مكافحتها بقوة في الولايات المتحدة.

(١٨) يبدو حتى عنوان كتاب هنتنغتون مستعاراً من بروديل، الذي كتب بخصوص العالم الاسلامي: «إن المشكلات الاقتصادية والاجتماعية تنطرح في كل مكان تقريباً ضمن حدود مماثلة، بمقدار ما تولد، بشكل أساسي، من الصدام بين حضارة إسلامية قديمة، تقليدية، محفوظة حتى أيامنا هذه، وحضارة حديثة

تحاصرها من كل الجهات. » Fernand Braudel, *Grammaire des civilisations*, Flammarion, Paris, 1993, p. 145. مع ذلك، يميز بروديل بوضوح بين حضارة البلدان الناطقة بالعربية - حيث اللغة العربية هي «إحدى العلامات الأوضح للبلدان التي تؤثر فيها حقاً وحدة الحضارة الاسلامية» (المرجع ذاته) - وحضارة المناطق الاسلامية الأخرى، كأفريقيا السوداء وشبه القارة الهندية والجزر الهندية (أندونيسيا والفيليبين) والصين، حيث يمتزج الاسلام بحضارات أخرى. وبين الاحتياطات المنهجية التي رأى بروديل أنها ضرورية لدراسة الحضارات، أشار بوضوح إلى رفضه لـ«لوائح الحضارات الضيقة» (يقترح هنتنغتون ٩ !) وشدد على ضرورة قسمة الحضارات الكبرى (الـ major civilizations بالانكليزية في نص بروديل) «إلى حضارات فرعية، وهذه الأخيرة إلى عناصر أصغر أيضاً» ("L'histoire des civilisations: le passé explique le présent", dans *Ecrits sur l'histoire*, Flammarion, Paris, 1969, p. 291). هكذا لم يميز بروديل فقط بين الحضارة الأوروبية والحضارات الأميركية - حيث يجمع هنتنغتون أميركا الشمالية مع أوروبا واستراليا، في «الحضارة الغربية» - بل ميّز حتى بين مختلف الحضارات الأوروبية: «هناك حضارة فرنسية، وأخرى ألمانية، وأخرى إيطالية، وأخرى إنكليزية، أياً تكن السمة التي نعطي لكل منها، وكل واحدة لها ألوانها وتناقضاتها الداخلية. إن دراستها جميعاً تحت التعبير العام للحضارة الغربية يبدو لي مبسطاً للغاية.» (المرجع ذاته). وفي الواقع، ليس تقطيع الحضارات لدى صموئيل هنتنغتون إلا انعكاساً لتصوراته السياسية.

(١٩) Norbert Elias, [Uber den Prozess der Zivilisation]. الترجمة الفرنسية في جزأين، عنوان الثاني: *La dynamique de l'Occident*, Calmann-Lévy, Paris, 1975, p. 318.

(٢٠) Enzo Traverso, *La violence nazie. Une généalogie européenne*, La Fabrique, Paris, 2002, p. 166.

(٢١) Herbert Marcuse, *Eros and Civilization : A Philosophical Inquiry into Freud*, Abacus, London, 1972, p. 81.

(٢٢) ماركس، "The Indian Revolt"، مرجع مذكور، ص ٤٥٢.

(٢٣) Primo Lévi, *Si c'est un homme*, Julliard, Paris, 1987, p. 94-97.

(٢٤) Michel Foucault, *Il faut défendre la société* (Cours au Collège de France. 1976), Gallimard, Paris, 1997, p. 214. إن الشروح حول «السلطة البيولوجية» في هذه المحاضرات أكثر أهمية من الصفحات القليلة حول الموضوع نفسه في *Histoire de la sexualité* (غاليمار، باريس، ١٩٧٦). وتجب الاشارة بوجه خاص إلى أن فوكو كتب في هذا الكتاب الأخير أن السلطة الجديدة «حلت محل» الحق القديم (ص١٨١)، في حين أنه في *Il faut défendre la société,* يقول بصورة أسلم (في الصفحة المستشهد بها أعلاه): «وأظن أن أحد تحولات الحق السياسي الأكثر ضخامة في القرن التاسع عشر يتمثّل، لا أقول بالضبط باستبدال، بل بإكمال حق السيادة القديم هذا - جعل الناس يموتون أو تركهم يحيون - بحق آخر جديد لن يمحو الأول، بل سوف يدخل فيه، يجتازه، يعدّله، وسوف يكون حقاً، أو بالأحرى، سلطة معاكسة تماماً: سلطة "جعل الناس" يعيشون و"تركهم" يموتون.»

(٢٥) المرجع ذاته، ص ٢٢٧.

(٢٦) «هناك استمرارية تاريخية تجعل من أوروبا الليبرالية مختبر أعمال العنف التي شهدها القرن العشرون، ومن أوشفيتز نتاجاً أصيلاً "للحضارة الغربية".» ترافرسو، مرجع مذكور، ص ١٦٧.

(٢٧) Freud, *Le malaise dans la culture*, dans *Oeuvres complètes*، مرجع مذكور ص ٢١٨ [بالعربية: فرويد، **قلق في الحضارة**، ترجمة جورج طرابيشي، دار الطليعة، بيروت، ١٩٧٧، ص ٧٣] حول ديالكتيك الغريزتين الحضاري، أنظر أيضاً، بالاضافة إلى كتاب مركوز الذي سبق ذكره، ذلك الكتاب الرائع لنورمان براون: Norman Brown, *Life against Death : The Psychoanalytical Meaning of History*, University Press of New England, Hanover (NH), 1959.

(٢٨) Elias [op. cit., t.1], *La Civilisation des moeurs*, Calmann-Lévy, Paris, 1973, p. 281.

(٢٩) Carl Schmidt, *La notion de politique/Théorie du partisan*,

Flammarion, Paris, 1992, p. 304. كان كارل شميت ينسب منطق «العداء المطلق» هذا، سواء إلى «المحازب» الذي نظّر له لينين أو لحائزي أسلحة الدمار الشامل الذين يستخدمون هذه الوسائل (وقد تغافل عن «العداء المطلق» المبيد للجنس لدى النازيين). بمعنى ما، فإن تصوراته حول نظرية المحازب لدى لينين - التي تخلط بين «العداء المطلق» لنظام و«العداء المطلق» للناس الذين يستفيدون منه (يقول شميت: «كان عدوه المطلق [الكلام هنا على لينين]، بصورة ملموسة، هو العدو الطبقي، الفرد البرجوازي، الرأسمالي الغربي ونظامه الاجتماعي في كل بلد يسود فيه هذا النظام.»، ص ٢٥٨) - إنما تنطبق بصورة أدق على بن لادن، بما في ذلك ضعف البُعد «الأرضي» الوطني، بالعلاقة مع طابع النضال العالمي.

(٣٠) كما كتب مؤلّف غير متوقع في هذا المضمار: «إن تفاوت الوسائل وعدم تناسب المعسكرين المتخاصمين ساحقان إلى درجة أنهما يحولان دون اتخاذ موقف مماثل من الدولة الارهابية وضحيتها، حتى حين تنزلق هذه الأخيرة، لأنه لا أحد من دون خطيئة.» غلوكسمان، المرجع المذكور، ص ١٧٧-١٧٨, لم يكن الأمر يتعلق، بالطبع، إلا بالروس في مواجهة الشيشان.

(٣١) Hannah Arendt, *The Origins of Totalitariansm,* "Preface to the First Edition", Harcourt Brace, Orlando, 1979, p. ix.

(٣٢) William Cohen, *Report of the Quadrennial Defense Review,* Department of Defense, Washington, May 1997, section III, "The Global Security Environment".

(٣٣) «لم يقتل رمزي يوسف، وهو أحد أنصاره [بن لادن] غير ستة أشخاص حين وضع القنابل في مركز التجارة العالمي قبل خمسة أسابيع من انتقال كلنتون إلى البيت الأبيض. كان قد أنفق ٤٠٠ دولار على نيترات الأمونيوم والفيول لأجل تحضير الشاحنة المفخخة في ٢٦ شباط/فبراير ١٩٩٣. لكن شهادة مهندسي المبنى، التي لم تلفت الأنظار كثيراً، أوضحت في ما بعد أنه بمبلغ يزيد مرتين أو ثلاث مرات، لتمكّن أن يقتل عشرات الألوف من الأشخاص عن طريق الانهيار المفاجئ للبرجين.» : Gellman, "The Covert Hunt for Bin Laden : Struggles Inside The Government Defined Campaign"، مرجع مذكور.

(٣٤) كما كتب بصورة صحيحة تماماً المعلّق المحافظ ويليام سافاير: «إذ تخلق هذه الادارة ومعارضة مترهلة الوسائل التي تتيح مراقبة ٣٠٠ مليون زيارة إلى الولايات المتحدة سنوياً، فإنهما تبنيان نظاماً قادراً على تمييز ٣٠٠ مليون أميركي، واقتفاء أثرهم والتجسس عليهم.» "The Great Unwatched," *New York Times*, February 18, 2002.

(٣٥) Thomas Schelling, *The Strategy of Conflict*, Harvard, Cambridge (MA), 1980, p. 11.

(٣٦) Gellman, "The Covert Hunt for Bin Laden: Struggles Inside the Government Defined Campaign"، مرجع مذكور.

(٣٧) John Burns, "On Videotape, Bin Laden Charts a Violent Future", *New York Times*, September 9, 2001.

(٣٨) «يؤول صراع الارادات إذاً إلى صراع من أجل حرية العمل، التي يسعى كل واحد إلى الاحتفاظ بها وحرمان الخصم منها.» André Beaufre, *Introduction à la stratégie*, Armand Colin, Paris, 1963, p. 29.

(٣٩) حول الخيارات السياسية الملموسة التي نوقشت داخل الادارة الأميركية في التسعينات، أنظر كتابي: *La nouvelle guerre froide*, PUF, Paris, 1999.

(٤٠) Joint Chiefs of Staff, *Joint Vision 2010*, Department of Defense, Washington, 1996, p. 34.

(٤١) يخصص مؤلفون بالفرنسية تعبير «لاتساوق» (asymétrie) لعلاقات الضعيف بالقوي، ويستخدمون مرادفه "dissymétrie"، للاشارة إلى علاقة القوي بالضعيف. وهذا التمييز الاصطلاحي ليس موجوداً في الوثائق الاستراتيجية الأميركية. إن استخدام التعبير نفسه يتيح إلقاء الضوء بشكل أفضل على تساوق اللاتساوقين.

(٤٢) كوهن، المرجع المذكور، section VII, "Transforming US Forces for the Future". إن فكرة التفوّق غير المتساوق لقوى الولايات المتحدة موجودة أيضاً في: *Joint Vision 2010*.

(٤٣) Donald Rumsfeld, "Foreword". in DOD, *Quadrennial Defense Review Report*, Department of Defense, Washington, September 30, 2001, p. iv.

(٤٤) حول كل هذه المسائل، أنظر كتابي المذكور أعلاه: *(La nouvelle guerre froide)*.

(٤٥) مثلما ينبغي ألا ننسى أن نائب الرئيس كلنتون والمرشح الديموقراطي، آل غور، تفوّق بكثير على جورج و. بوش في المزايدة الخاصة بالنفقات العسكرية، في الحملة الرئاسية في العام ٢٠٠٠. أنظر مساهمتي "L'esprit (et le budget) d'une nouvelle guerre froide", dans: *Les Etats-Unis s'en vont-ils en guerre*, GRIP-Complexe, Bruxelles, 2000.

(٤٦) DoD، مرجع مذكور، ص ١٨ و ٢١.

(٤٧) في الواقع، لا تتجاوز إدارة بوش إلا قليلاً، من حيث ما تخططه للسنوات الخمس القادمة، الزيادة التي قررتها إدارة كلنتون، أي ١٢٠ مليار دولار مقابل ١١٢ - مع الفرق المتمثل في أن الزيادة الجديدة، التي يتناسب رقمها مع ما كان يعد به آل غور في حملته الرئاسية، موزعة بشكل أكثر تفاوتاً، بسبب الـ٤٨ مليار دولار الخاصة بالموازنة القادمة، وتنضاف إلى المفاعيل المتحققة للزيادة السابقة. وسوف تتخطى موازنة عام ٢٠٠٧ العسكرية الـ٤٥٠ مليار دولار، وفقاً لهذه البرمجة.

(٤٨) أنظر مثلاً المقال المدوّي الذي كتبه صموئيل هنتنغتون عشية حرب كوسوفو: "The Lonely Superpower", in *Foreign Affairs*, vol. 78, n° 2, March-April 1999.

(٤٩) ثمة نقد «كلنتوني» للنزعة الانفرادية لدى إدارة بوش، في Joseph Nye, "Seven Tests : Between Concert and Unilateralism", *The National Interest*, n° 66, Winter 2001/02. أنظر أيضاً Stewart Patrick, "Don't Fence Me In: The Perils of Going It Alone", *World Policy Journal*, vol. xviii, n° 3, Fall 2001.

(٥٠) أنـظـر مـقـالـي: "Jeu triangulaire entre Washington, Moscou et Pékin", *Le Monde diplomatique*, décembre 2001.

(٥١) أنظر الفصل السابق.

(٥٢) هكذا ليس لدى أعضاء تنظيم القاعدة، الذين يودون الافلات من أيدي واشنطن، من ملجأ أفضل من أوروبا، رغم احتمال إيداعهم هناك في السجون، وهنا تكمن المفارقة.

(٥٣) ألم يكتب أحد المرشدين الروحيين لإدارة بوش في اليوم ذاته الذي حصلت فيه الاعتداءات: «لا نعرف بعد إذا كان أسامة بن لادن فعل ذلك، مع أن ماحصل يحمل، على ما يبدو، الملامح المميّزة لعملية من النموذج الخاص ببن لادن. لكن أياً تكن الحكومة التي تقدم الملجأ لمجموعات قادرة على هذا النوع من الاعتداءات، وسواء كان تورطها في هذا الاعتداء ثابتاً أو غير ثابت، ينبغي أن تدفع ثمناً باهظاً.» يا له من تصور مذهل للعدالة ! لقد كان الكاتب هو هنري كيسنجر، في مقال عنوانه مستوحى من "Delenda est Carthago" لكاتون القديم: «دمّروا الشبكة»: "Destroy the Network", *Washington Post*, September 12, 2001.

(٥٤) بخصوص الضحايا المدنية الأفغانية المباشرة لأعمال القصف (من دون إحصاء «المقاتلين» إذاً، أو الضحايا غير المباشرة، أو لأجَل أطول): «أجرى بعض الباحثين حتى الآن بعض الحسابات، مستندين إلى المعلومات الصحفية المتنوعة. وقد أحصى مارك و. هيرود، وهو اقتصادي من جامعة نيو هامبشاير، ٣٧٦٧ ضحية مدنية، على الأقل، بين ٧ تشرين الأول/ أكتوبر و٦ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠١. واستخدم كارل كونيتا، المدير المشارك لـ Project on Defense Alternatives، اختياراً أشد صرامة لتقارير الصحافة وخلص إلى أن الرقم هو بالأحرى ما بين ألف وألف وثلاثمئة قتيل. وأياً يكن المجموع، سوف يستمر البنتاغون على الأرجح في الاصرار على فكرة أن الأمر يتعلق بحد أدنى لا يمكن تفاديه. "ليس ثمة شك في أنه بين الحين والآخر، يسقط أناس بريئون، غير مقاتلين، وهذا مؤسف دائماً"، قال وزير الدفاع رامسفلد مراراً.» Barry Bearak, "Unknown Toll in the Fog of War : Civilian Deaths in Afghanistan", *New York Times*, February 10, 2002.

(٥٥) وولتزر، مرجع مذكور، ص ٨.

(٥٦) في الحيثيات، اعترف هذا القرار ذاته بـ«الحق الملازم بالدفاع المشروع عن النفس، الفردي أو الجماعي، وفقاً للميثاق». ولا بدّ من تصوّرٍ للحق فريد جداً لكي يرى المرء في هذا التذكير بمبدأ وارد في الميثاق، إذناً ممنوحاً للولايات المتحدة كي تخوض وحدها حرب مجازاة بالمثل وأخذ بالثأر، بدلاً من دفاع مشروع، ضد بلد متهم بإيواء ملهم المعتدين الارهابيين عليها. لقد كان مجلس الأمن يقترح أن يتخذ بنفسه التدابير الضرورية، وليس من قبيل الصدفة أن يكون التذكير بالميثاق ورد ثلاث مرات في القرار. لقد تمّ عمل الولايات المتحدة في انتهاك فاضح لميثاق الأمم المتحدة.

(٥٧) في غياب محكمة الجزاء الدولية، التي ترفضها واشنطن رفضاً باتاً، لأنه لا يعقل بالنسبة إليها أن يخضع جنود الامبراطورية لقضاء غير قضاء الامبراطورية نفسها.

(٥٨) إن بيان شباط/فبراير ٢٠٠٢ المؤيد لحرب جورج و. بوش ودونالد رامسفلد - الذي وقعه عدد مثير من مشاهير العالم الثقافي الأميركي نجد بينهم فوكوياما وهنتنغتون، أو أيضاً ريتشارد موو «الانجيلي»، فضلاً عن عدة فلاسفة دينيين أو علمانيين لـ«الحرب العادلة»، من بينهم، بالتأكيد، مايكل وولتزر - هذا البيان يبلغ في هذا الصدد أقوى درجة من التماثل مع هذيانات علم القضايا الضميرية في تاريخ التبريرات اللاهوتية للحروب الامبراطورية. هذا والبيان، المنطلق من مبادئ العقيدة المسيحية حول «الحرب العادلة»، كما صاغها اللاهوتيان أغسطينس وتوما الأكويني، لا يستطيع تحاشي التذكير بالمبدأ القائل: «لا يمكن خوض حرب عادلة إلا بواسطة سلطة شرعية مسؤولة عن النظام العام.» لكنه مهّد لذلك بوضع هامش يشرح ما يلي: «يعتبر البعض أن شرط «السبيل الأخير» في نظرية الحرب العادلة - الذي يعني، من حيث الجوهر، الشرط القاضي باستقصاء كل البدائل المعقولة والمستساغة من استخدام القوة - لا يكون قد استوفي قبل أن تؤيد اللجوء إلى السلاح هيئة دولية معترف بها، كمنظمة الأمم المتحدة. وهذا الاقتراح إشكالي. هو شيء جديد، أولاً؛ فعلى الصعيد

التاريخي، لم يعتبر منظّرو الحرب العادلة [أي منظّرين ؟ هل هم منظّرو القرون الوسطى ؟] أن موافقة هيئة دولية هي شرط لقضية عادلة. ثم إنه قابل جداً للنقاش أن تكون هيئة دولية كمنظمة الأمم المتحدة في وضع يتيح لها أن تكون القاضي الأعلى الأفضل الذي من شأنه أن يقرر متى وضمن أي شروط، يكون مبرّراً اللجوء المعيّن للسلاح [هل تكون حكومة الولايات المتحدة قاضياً أفضل ؟]. كما أنه يمكن النقاش لمعرفة ما إذا كانت محاولة هذه الهيئة إصدار أحكام كهذه وتطبيقها قد تفسد حتماً مهمتها الأولى في العمل الانساني [هل يخلط هؤلاء المثقفون المحترمون بين الأمم المتحدة والصليب الأحمر؟]. » "What We're Fighting For?"، مرجع مذكور. بخصوص مذهب «الحرب العادلة»، المطبّق على حرب كوسوفو، أنظر مقالتي "Is NATO's Onslaught a (Just War)?" *Monthly Review*, vol. 51, n° 2, June 1999.

(٥٩) George W. Bush, "Address to a Joint Session of Congress and the American People"، مرجع مذكور.

(٦٠) "Interview of Secretary of Defense Donald H. Rumsfeld by Bob Shieffer and Gloria Borger on CBS Face The Nation", *DOD News Briefing*, Washington, September 23, 2001. ولقد عبّر ريتشارد بيرل، الذي عيّنه دونالد رامسفلد على رأس الـ Defense Policy Board، وهو جهاز استشاري للبنتاغون، عبّر بصورة أكثر فجاجة، عن فلسفة إدارة بوش الانفرادية. وقد كان ذلك في إطار محاضرة عن تأثير اعتداءات ١١ سبتمبر، في ٤ تشرين الاول/ أكتوبر ٢٠٠١، نُشر نصّها: «لا أظن أن تحالفاً هو اليوم بأهمية ما كان قبل "عاصفة الصحراء". فلنكن صريحين ولنقل ان ذلك التحالف كان مهماً للحصول على ٥١ صوتاً في مجلس شيوخ الولايات المتحدة على الأقل بقدر ما كان مهماً لجمع قوات قادرة على مواجهة جيش صدام حسين. إن من كانوا متورطين بيننا في ذلك الحدث يتذكرون جيداً جداً أن إرساء ذلك التحالف كان حجة قوية في وجه الشيوخ المعاندين [. . .]. أنا قلق بخصوص أمور يصفق لها بعض الناس. مثلاً، يثير اضطرابي دعم حلف الناتو بالاستناد إلى المادة الخامسة. لسنا بحاجة لذلك، فمنافعه السياسية غير مهمة، ولو سمحنا بأن يشكل ذلك سابقة - إذا

سمحنا بخلق الشعور بأن علينا الحصول على موافقة الناتو على أساس المادة الخامسة قبل القيام بما سنقوم به لاحقاً - يكون هذا الدعم مضرّاً في الأخير أكثر مما هو نافع.» "After September 11 : A Conversation", *The National Interest*, no 65 Special, Thanksgiving 2001, p. 84-85.

(٦١) Ralph Dannheisser, "FBI Experts Say Hundreds of Trained al-Qaida Terrorists at Large", *Washington File*, December 19, 2001.

(٦٢) "DOD's Wolfowitz Calls for NATO Military Transformation Agenda", *Washington File*, February 4, 2002.

(٦٣) «إذا كانت قواعد لغة "التفوّق" (الأورثوذكسية) تتناسب مع مشروع كلنتون لـ"تشكيل العالم" (shaping)، فإن تلك التي تبحث عن نفسها حول "الحرب اللامتساوقة" (كشكل سائد أو جديد للحرب) تدخل بالأحرى في تجاوب مع النموذج الهنتغتوني لصدام الحضارات». Maurice Ronai, "Asymétrie et clash des civilisations militaires", *Cahiers d'études stratégiques*, no 25, EHESS, Paris, 1999, p. 36.

(٦٤) Zbigniew Brzezinski, *The Grand Chessboard*, Basic Books, New York, 1997, p. 40.

(٦٥) David Isenberg, "Welcome to the Postmodern Warfare Era", *Intellectual Capital.com*, vol. 5, no 40, October 30, 2000.

(٦٦) «حتى الضواحي الأميركية المزدهرة مقسّمة أكثر فأكثر إلى مناطق لكبار الأثرياء محمية بشكل منفصل، وتعكس هذه الظاهرة - التي يسميها متعهدو العقارات المبنية، مستخدمين التورية، "مجمّعات محاطة بالأسوار" - مزيجاً مثيراً للاضطراب من الذهان الهذياني الاجتماعي والنخبوية المدّعية. ومن المؤسف أن القرار الوشيك للولايات المتحدة بنشر شبكة دفاع قومي مضاد للصواريخ قد يحوّل أميركا بالذات إلى مجمّع عالمي محاط بالأسوار.» Brzezinski, "Indefensible Decisions", *Washington Post*, May 5, 2000.

(٦٧) Fukuyama, "History is still going our way"، مرجع مذكور.

(٦٨) بخصوص الولايات المتحدة، أنظر Morris Dees and Mark Potok, "The Future of American Terrorism", *New York Times*, June 10, 2001.

(٦٩) Office of the Historian, "Significant Terrorist Incidents, 1961-2001 : A Chronology", Bureau of Public Affairs, *Department of State*, Washington, October 31, 2001.

(٧٠) Richard Falkenrath, Robert Newman and Bradley Thayer, *America's Achille's Heel : Nuclear, Biological and Chemical Terrorism and Covert Attack*, MIT Press, Cambridge (MA), p. 47. وقد جرى أخذ قسم من المعلومات الواردة أعلاه، حول مكفاي وأووم شنريكيو، من ذلك العمل.

(٧١) Gellman, "The Covert Hunt for Bin Laden : Struggles Inside the Government Defined Campaign"، مرجع مذكور

(٧٢) أنظر بهذا الخصوص مقالتي: "Le spectre du bioterrorisme, *Le Monde diplomatique*, Juillet 1998.

(٧٣) فوكو، *Il faut défendre la société*، مرجع مذكور، ص ٢٢٦.

(٧٤) Pavel Felgenhauer, "Terrorists One Step Ahead", *Moscow Times*, November 9, 2001.

(٧٥) Darshan Johal, Editorial, *Habitat Debate*, vol. 4, no 1, "Towards Safer Cities", *March 1998*.

(٧٦) أرقام ذكرها في المرجع ذاته Franz Vanderschueren, "Towards Safer Cities".

(٧٧) "Youth Violence in Urban Communities", *Urban Seminar Series on Children's Health and Safety*, Harvard University, Cambridge (MA), May 2000.

(٧٨) Vanderschueren، مرجع مذكور.

(٧٩) *The State of the World's Cities Report 2001*, UNCHS (Nairobi), United Nations Publications, New York, 2001, p. 19.

(٨٠) دوركهايم، المرجع المذكور، ص ٤٠٨.

(٨١) يمكن أن تُدرس أيضاً، بوحي من تحليل دوركهايم، الطريقة التي تيسّر بها الأديان المختلفة، وليس «الحضارات»، هذا النوع أو ذاك من ردود الفعل على فقدان النُظُم.

(٨٢) المرجع ذاته، ص ٢٨٣.

(٨٣) James Steinberg, cited in Gellman, "The Covert Hunt for Bin Laden : Struggles Inside the Gouvernment Defined Campaign"، مرجع مذكور. وستينبرغ، الذي كان مدير التخطيط السياسي في وزارة الخارجية، سنحت له الفرصة في عام ١٩٩٥ لتقدير مدى اتساع هذه الظاهرة، في إطار تحقيق بصدد تهديدات ما بعد الحرب الباردة.

(٨٤) دوركهايم، المرجع المذكور، ص ٤٢٢ و٤٤٦.

خاتمة

اللوياثان والرؤساء

كان صموئيل هنتنغتون، هو ذاته - في خاتمة، على طريقة أوسفالد شبنغلر، لكتابه الذي يفوق بكثير عدد الذين يستشهدون به عدد الذين قرؤوه - قد لاحظ ما يلي: «على المستوى العالمي، يبدو أن **الحضارة** ترضخ أمام **الهمجية**، من نواح كثيرة، مولِّدة صورة لظاهرة لا مثيل لها، عصر ظلمات عالمياً ربما ينقضّ على البشرية[1].»

ويقول هنتنغتون إن عصر الظلمات العالمي هذا يبدو أنه يؤكد «نموذج "الفوضى المحض" في الشؤون العالمية: الانهيار العالمي للقانون والنظام، دول مفلسة وفوضى متعاظمة في أجزاء عدة من العالم، موجة إجرام عالمية، مافيات دولية وكارتلات للمخدرات، استهلاك متنام للمخدرات في العديد من المجتمعات، إضعاف العائلة، انحدار الثقة والتضامن الاجتماعي في بلدان عديدة، العنف العرقي والديني وما بين الحضارات، وحكم السلاح المسيطر في جزء كبير من العالم[2].» هذا هو المشهد المقلق لعالم ما بعد الحرب الباردة، الذي أسف له هنتنغتون ورأى فيه «عناصر أساسية **للحضارة** تزول». وليس نموذج «الفوضى المحض» غير نموذج «حالة الطبيعة» (natural condition) كما وصفه توماس هوبس، والمتداوَل كثيراً في أدب العلاقات الدولية[3]. وتمثل هذه الحالة النقيض الفرضي للَوياثان، الوحش الأسطوري في التوراة الذي أطلق هوبس اسمه على الدولة وعلى النموذج الرئيسي الذي تصوَّره وجعله عنوان كتابه الأكثر شهرة. أما «حالة الطبيعة»، فتتمثّل في حالة حرب (condition of war) «لكل فرد ضد كل فرد آخر» - إنما هذا لا يعني أن الحرب لا تتوقّف، بل أن «كل فرد هو

عدو كل فرد آخر»، وعليه إذاً الابقاء على «حالة استعداد» للحرب[٤]. وغالباً ما تم تطبيق هذا النموذج لوصف حالة العالم حتى الحرب العالمية الثانية، لكن أيضاً في أيام الحرب الباردة، وهو أمر أكثر مدعاة للجدال. بيد أنه لا شك في كون مفهوم «الحرب الباردة» بالذات يتناسب تماماً مع تعريف حالة الحرب لدى الفيلسوف الانكليزي في القرن السابع عشر.

إلا أن الحرب الباردة كانت تضع في المواجهة بشكل أساسي معسكرين تسودهما قوتان عُظميان، ولم تكن تتناسب - إذا نقلنا مفهوم هوبس - مع وضعٍ تكون فيه كل دولة عدوة لكل دولة أخرى وتسود فيه حرب الجميع ضد الجميع. لقد كان المجتمع الدولي في زمن الحرب الباردة يتميّز بأنه يسود فيه لَوِياثانان إثنان، بالمعنى الهوبسي لسلطتين تتمتعان بقوة هائلة وتثيران الخوف وتضمن كل منهما سلام جماعتها والدفاع عنها: لَوِياثانان متعارضان يتوازنان بصورة متبادلة في صراع على المستوى العالمي حيث كل مكسب لأحدهما خسارة للآخر، ويقوم على ما سُمّي بحق «توازن الرعب». كان يسود العالم **احتكار ثنائي للعنف المادي المشروع**، يمكن أن نقول، مكيِّفين الصيغة المشهورة التي عرَّف بها ماكس فيبر الدولة الحديثة. كانت كل قوة عظمى تحوز داخل معسكرها احتكار تحديد الاستعمالات المشروعة للعنف بين الدول، في حين كانت منظمة الأمم المتحدة تفيد، إلى هذا الحد أو ذاك، كمكان تُعالَج فيه التجاوزات المتبادلة والأزمات المنفجرة في المناطق الرمادية أي غير الخاضعة لسيطرة إحدى القوتين العظميين.

لقد أزال انهيار اللَوِياثان السوفياتي استقرار بنية العالم هذه، مفسحاً في المجال أمام عودة متعاظمة لحالة الطبيعة على المستوى العالمي. ولقد كانت أرجحية هذه العودة إلى نموذج «الفوضى المحض» تندرج في واقع أن اللَوِياثان الأميركي لا يمكن أن يقوم وحده بوظائف الحفاظ على النظام العالمي، الذي كان يؤمّنه سابقاً بالتعاون الصراعي مع نظيره السوفياتي - أو تندرج، على الأقل، في افتراض ما سبق، وهو افتراض مشروع. وقد بدا غزو عراق صدام حسين للكويت، الهادف بصراحة إلى ضمّها، بدا في نظر المراقبين كأنه يدشّن «حالة طبيعة» دولية مستجدة، تسود فيها شريعة الغاب. وحقاً، فمقابل هذا الغزو الذي جرى صدّه في الأخير لأسباب تتعلّق بالنفط، كم من نزاعات انفجرت في نقاط

شتى من الكوكب، وحتى في أوروبا بالذات، كان بالقوة العظمى الأميركية، التي غدت الوحيدة، أن أبدت لا مبالاتها تجاهها، متذرّعة هي ذاتها بعجزها عن أن تلعب وحدها دور الشرطي العالمي، هذا إذا افترضنا أنها ترغب في لعب هذا الدور.

كيف يُحال، مذاك، دون الانزلاق إلى الفوضى، إلى حالة الحرب الهوبسية؟ هذا هو السؤال الرئيسي الذي طرحته نهاية الاتحاد السوفياتي. بمعنى آخر، كيف يُعاد تنظيم احتكار للعنف المادي المشروع على المستوى العالمي، كشرط لا غنى عنه للأمن والنظام، اللذين يبقيان، ولو كانا برجوازيين، مفضّلين في المحصلة على شريعة الغاب، وفقاً للمنطق المشترك.

تصوران للنظام العالمي

انطرح في نهاية الحرب الباردة خياران أساسيان لإعادة تنظيم العالم، على شاكلة النظريتين المتعارضتين لولادة الدولة في الفلسفة السياسية الانكليزية في القرن السابع عشر، نظريتي توماس هوبس وجون لوك. وهاتان النظريتان معروفتان، لكن غالباً ما يجري تفسيرهما بطرق مختلفة. لذا ينبغي توضيح التعريف بهما من باب النظرية السياسية العامة، قبل دراسة تطبيقهما على العلاقات الدولية، مشيرين إلى أن الأمر سوف يتعلق هنا بمدّ رؤيتي هوبس ولوك بخصوص الدولة على النطاق العالمي، ولا يتعلق برؤية كل منهما للعلاقات بين الدول ولعلاقة إنكلترا بسائر العالم.

وفقاً لتصور هوبس للَوِياثان، يجري إرساء السلطة ذات السيادة، إما بالقوة، «اكتساباً»، أو باتفاق سياسي بين الناس، «تأسيساً»، ويستند هذان الطريقان، كلاهما، إلى «الخوف»: الخوف من السلطة ذات السيادة، في الحالة الأولى، وخوف البشر «بعضهم من بعضهم الآخر»، في الحالة الثانية[٥]. هكذا، أياً يكن نمط إقامة اللَوِياثان، فإنه يسود بالخوف الذي يثيره: إنه يملك «استخدام ذلك القدر الكبير من السلطة والقوة الممنوحتين له، بحيث يستطيع، بواسطة ما يحدثه ذلك من رهبة، أن يصنع إرادات الجميع»، إذ إن كل امرئ «أجاز كل أفعاله»،

أي أفعال اللَوياثان، بالتنازل لصالحه عن سيادته الفردية، وعن «الحق في حكم نفسي بنفسي»(٦).

وخلافاً لبعض التفسيرات، فإن فكرة المعاهدة (covenant) التي تشكل أساس الطبيعة العقدية للسلطة، ليست لدى هوبس غير حيلة معدة لتمويه الطابع العنيف لإخضاع المجتمع المدني. فتظهر السلطة هكذا وكأنها دائماً مشروعة بحكم العقد المُبرَم، حتى لما السلطة ذات السيادة «تُخضِع أعداءها لإرادتها بواسطة الحرب، حافظة لهم حياتهم لقاء هذا الشرط»(٧). ولقد دحض لوك هذه الشرعية الممنوحة للسلطة الفاتحة، عبر تشديده، بحق، على أنه حتى «الأسرى الذين يؤسرون في حرب عادلة ومشروعة، وفقط هكذا، يجري إخضاعهم لسلطة مستبدة ليست غير استمرار لحالة الحرب [the state of war continued]، لأنها لا تنبثق من ميثاق [compact]، ولا يمكنها أن تبرم ميثاقاً»(٨). إن فكرة استمرار حالة الحرب، الحرب الأهلية بالتحديد، سوف يعمّمها ميشال فوكو - الذي لم يستشهد بجون لوك، مع ذلك، بل قلب صيغة كلاوسفتز حول الحرب كاستمرار للسياسة - واصفاً إياها كمكوِّنة لجوهر كل سلطة يكون القمع آليتها الأساسية(٩).

ولقد انتقد فوكو عملية الخداع التي رآها في تصوّر هوبس لسيادة عقدية في الظاهر، بالتعابير التالية:

> «تتشكّل السيادة إذاً انطلاقاً من شكل جذري للارادة، شكل قليل الأهمية. وهذه الارادة مرتبطة بالخوف، والسيادة لا تتشكّل إطلاقاً من الأعلى، أي بقرار للأقوى، للمنتصر أو للأهل. بل تتشكل السيادة دائماً من تحت، بإرادة أولئك الذين يخافون. بحيث أنه على الرغم من القطيعة التي يمكن أن تظهر بين شكلي الدولة الكبيرين (شكل التأسيس المنبثق بعلاقة متبادلة، وشكل الاكتساب المنبثق من المعركة)، يظهر تماثل عميق في الآليات بين هذا وذاك. [. . .] إن خطاب الصراع والحرب الأهلية الدائمة هذا هو ما تفاداه هوبس عبر إعادة وضعه الميثاق خلف كل حرب وكل فتح وإنقاذه هكذا نظرية الدولة(١٠).»

هذا وبعكس نظرية هوبس، فإن تصور لوك لتأسيس «مجتمع سياسي» انطلاقاً من حالة الطبيعة (التي يميزها لوك من حالة الحرب) هو تصور التشارك الطوعي

الحرّ لإقامة سلطة تسود فيها الأكثرية (بغض النظر هنا عن التمييز على أساس الجنس والملكية). وينتج من ذلك تصور حكومة خاضعة لإرادة الأكثرية، تعمل وفقاً لقواعد وقوانين تضمن الأهداف والحقوق التي تأسست لأجلها، وتحدد السلطات التي تزودت بها، ضمن حدود ما هو ضروري لهذه الأهداف.

«إن أولئك الذين يخرجون إذاً من حالة الطبيعة للتوحد في جماعة، يجب أن يُنظر إليهم على أساس أنهم سلّموا أكثرية الجماعة كل السلطة الضرورية للأهداف التي توحّدوا لأجلها في مجتمع، إلا إذا اتفقوا عمداً على عدد أكبر من الأكثرية[11].»

«وإذاً، أياً يكن شكل الجمهورية، يجب أن تحكم السلطة القائدة وفقاً لقوانين منشورة ومقرّة، لا وفقاً لقرارات مفروضة ارتجالاً وتصاميم غير محددة. لأن الناس يصبحون عندئذ في وضع أسوأ بكثير من حالة الطبيعة، إذا سلّحوا رجلاً أو عدة رجال بالسلطة المجتمعة لجمهور من الناس، فرأوا أنفسهم مجبرين من جانب هؤلاء على أن يطيعوا وفقاً للطلب المراسيم غير المألوفة وغير المقيّدة بحدود، لأفكارهم المرتجلة أو لإرادتهم الجامحة والمجهولة حتى ذلك الحين، من دون أي قواعد موضوعة لتوجيه أعمالهم وتسويغها[12].»

في نظر لوك، لا يمتلك السيادة، بالمعنى الكلاسيكي للسلطة المطلقة والدائمة ضمن الجماعة، إلا مجمل المواطنين المتشاركين، الحائزين السلطة التأسيسية؛ «إن فكرة السيادة، المعاد بناؤها على هذا الوجه، تغيّر معناها بالكامل، لأنها لا تستتبع بالنسبة للمواطن بنية إخضاع، ولا التزاماً بالطاعة غير مشروط»[13].

مع أخذ جميع الفروق بعين الاعتبار، يمكن نقل تصوري السلطة السياسية من نسق العلاقات بين الأفراد إلى نسق العلاقات بين الدول، من المجتمع المدني إلى المجتمع الدولي. وقد وجد كلاهما تعبيرهما الأكثر نموذجية في القرن العشرين، أول «قرن أميركي»، في التعارض بين ممارسات وتصوّرات رئيسين للولايات المتحدة، أحدهما ابن عم الآخر، ويحملان فضلاً عن ذلك اسم العائلة نفسه. هذان الرئيسان هما ثيودور وفرانكلن روزفلت.

ثيودور روزفلت، الذي ارتقى إلى منصب نائب الرئيس عام ١٩٠١، أول عام من القرن العشرين، تولّى الرئاسة بعد اغتيال الرئيس وليم ماكْنْلي في ٦ أيلول/ سبتمبر ١٩٠١, وقد واصل عمل هذا الأخير في مجال السياسة الخارجية، بدلاً من التجديد حقاً، غير أنه جعل من تلك السياسة مذهباً متناسقاً. ومن المتفق عليه، بحق، اعتبار رئاسة ماكْنْلي (١٨٩٧-١٩٠١) اللحظة الحاسمة في تحول الولايات المتحدة الامبريالي، وإن لم تبلغ أميركا المقام الأول في السياسة الدولية إلا خلال الحرب العالمية الأولى. لقد أشرف ماكْنْلي على مدّ «قَدَر أميركا الجليل» على النطاق العالمي: الحرب ضد إسبانيا، وامتداد سيطرة الولايات المتحدة إلى كوبا والفليبين، وسياسة «الباب المفتوح» في الصين والمشاركة في القمع الدولي لانتفاضة البوكسر.

إن ثيودور روزفلت، الذي كان قد اشتهر في كوبا أثناء الحرب ضد إسبانيا، سوف يصوغ بشكل متناسق، حيال العلاقات بأميركا اللاتينية، المذهب الامبراطوري الذي ورثه من ماكْنْلي. هكذا سوف تتحقق نبوءة هيغل الذي رأى في أميركا، في محاضراته ما بين عامي ١٨٢٢ و١٨٣١ حول فلسفة التاريخ، «بلد المستقبل الذي يمكن أن نفترض أنه سيتكشّف فيه لاحقاً، في تضاد أميركا الشمالية مع أميركا الجنوبية، العنصرالمهم للتاريخ العالمي»[١٤]، وذلك بمعنى لم يتوقعه على الأرجح صاحب تلك النبوءة ذاته.

إن اسم ثيودور روزفلت مقرون، في تاريخ السياسة الخارجية الأميركية، بالـ Big Stick (العصا الغليظة)، وهي سياسة تسلطية فظة في أميركا اللاتينية، كان إثنان من أحداثها الأكثر شهرة وضع الولايات المتحدة يدها على منطقة قناة باناما والحماية التي فُرضت على كوبا (تعديل بلات). لقد عبر ثيودور روزفلت في ٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٠٤، في رسالته السنوية إلى الكونغرس، عن المذهب الذي سيجري وصفه بـ«لازمة روزفلت» لمذهب مونرو، في حين أنه، في الواقع، أكثر دلالة بكثير من هذا الأخير.

هذا الخطاب الشهير هو البيان النموذجي الأكثر وضوحاً بصدد نزعة الولايات المتحدة التدخلية الامبريالية، من وليم ماكْنْلي إلى وليم (بيل) كلنتون وجورج و. بوش. كل الموضوعات موجودة فيه، بما فيها الحرب الانسانية والحرب ضد

الشر. فثيودور روزفلت، الذي كان يتحدث في بلد تراثه الدستوري متأثر بجون لوك، عرض في ذلك الخطاب تسويغاً هوبسياً لدور لَوِياثان في المجتمع الدولي، شارحا نوعاً ما أنه إزاء العجز عن إقامة مجتمع دولي ديموقراطي، ينبغي على اللَوِياثان أن يفرض نفسه بالضرورة. اللوياثان، أو بالأحرى لَوِياثانات إقليمية، إذ كانت الولايات المتحدة تضطلع حينئذ بهذا الدور في نصف الكرة الغربي، قبل أن تتمكّن من توسيعه إلى مجمل «العالم الحر» بعد الحرب العالمية الثانية، ثم من تعميمه إلى الأرض بكاملها بعد نهاية الحرب الباردة.

يستحق خطاب السادس من كانون الأول/ديسمبر ١٩٠٤ أن يُنقل بكامله، نظراً لراهنيته التامة، لكننا سنكتفي هنا بإيراد مقتطفات منه:

«لقد فوّض الفرد هذا الحق [حق إصلاح الأخطاء] داخل الأمة للدولة، في الوقت الراهن، أي لممثلة كل الأفراد، ويقضي مبدأ أساسي في القانون بأن ثمة علاجاً لكل خطأ. لكننا لا نزال، في القانون الدولي، بعيدين جداً عن هذا القدر من التقدم المحرز في القانون الوطني. ففي القانون الدولي، ليس هناك إلى الآن وسيلة قضائية لفرض حق ما.

وطالما لم يجرِ تصوّر طريقة ترسي درجة من الرقابة الدولية على الأمم التي ترتكب الاساءات، يكون مضرّاً لو رمت السلاح القوى الأكثر تحضّراً، تلك التي تمتلك أكبر حس بالالتزامات الدولية والتقدير الأكثر دقّة وكرماً للفرق بين العادل والجائر. فلو رمت السلاح بالكامل الأمم المتحضرة الكبرى الراهنة ستكون النتيجة تزايداً فورياً للهمجية بشكل أو بآخر. وأياً تكن الظروف، ينبغي الاحتفاظ بتسلح كاف لأجل القيام بمهام الشرطة الدولية ؛ وإلى حين يصبح الانسجام الدولي وحس الواجبات والحقوق الدولية أكثر تقدماً بكثير مما هما الآن، لا بدّ لأمة راغبة في ضمان الاحترام لنفسها وفي صنع الخير للغير، من أن تمتلك قوة مناسبة لهذه المهمة التي تشعر بأنها كُلّفت بها بوصفها جزءاً من الواجب العالمي العام. [...] إن شعباً حراً عظيماً يدين لنفسه كما للبشرية بأسرها بعدم الغرق في العجز إزاء قوى الشر. [...]

كل بلد يتصرف شعبه بشكل جيد يمكن أن يعتمد على صداقتنا الحارة. وإذا أظهرت أمة أنها تعرف كيف تتصرف بفعالية واحتشام معقولين في الشؤون الاجتماعية والسياسية، إذا حافظت على النظام وسددت ديونها، يجب ألا تخشى تدخلاً من جانب الولايات المتحدة. أما سلوك سيئ متواصل، أو عجز قد يفضي إلى تراخ عام لروابط المجتمع المتحضر، فقد يتطلبا، في النهاية، في القارة الأميركية كما في كل مكان آخر، تدخل أمة متحضرة. وفي نصف الكرة الغربي، فإن تبنّي الولايات المتحدة لمذهب مونرو قد يجبرها، ولو على مضض، على أن تمارس سلطة شرطة دولية، في مثل تلك الحالات الفاضحة لسلوك سيّئ أو عجز. [...] إنه لمن قبيل تحصيل الحاصل القول إن على كل أمة ترغب في الحفاظ على حريتها واستقلالها، في القارة الأميركية كما في أي مكان آخر، أن تدرك، في الأخير، أن الحق في استقلال كهذا لا يمكن أن ينفصل عن المسؤولية في استخدامه استخداماً حسناً.»

أما فرانكلن روزفلت فقد سلك نهجاً نقيضاً لنهج ابن عمه. كان شديد التعلّق بالتراث الليبرالي، في بُعده السياسي اللوكي [نسبة إلى لوك]، كما في البعد الاجتماعي-الاقتصادي الاصلاحي، من النمط الكينزي، الذي رأى فيه الليبراليون المستنيرون المكمّل الضروري للبعد الأول، في عالم كانت الأزمة الاقتصادية والاجتماعية أنتجت فيه أسوأ الدكتاتوريات. لقد نقل روزفلت الثاني هاتين الرؤيتين إلى صعيد العلاقات الدولية، في ما كان ويبقى الرئاسة الأكثر تقدمية في تاريخ الولايات المتحدة في العصر الامبريالي.

إن التناقض بين سياستي ابني العم حيال أميركا اللاتينية أخّاذ أكثر ما يمكن. فبدلاً من سياسة العصا الغليظة، مارس فرانكلن روزفلت سياسة «حسن الجوار» Good Neighbor Policy مع باقي بلدان القارة: تخلّى علناً عن تدخلية «لازمة روزفلت» عام ١٩٣٣، وألغى تعديل بلات، وسحب المارينز من هاييتي، وخفّف رقابة الولايات المتحدة على سانتو دومنغو ونيكاراغوا وباناما، وكان رد فعله على تأميم مصالح الولايات المتحدة الزراعية والنفطية في المكسيك معتدلاً جداً، على الرغم من ضغط الشركات النفطية للقيام بتدخل عسكري. وقد أعيد تحديد

العلاقات بين البلدان الأميركية، في عهد فرانكلن روزفلت، عبر سلسلة من الاعلانات القارية، في اتجاه أكثر تساوياً واحتراماً لسيادة الدول واستقلالها، مصحوباً بتطور في العلاقات الاقتصادية يتناسب مع المصالح الأميركية اللاتينية.

وفي رسالته السنوية إلى الكونغرس في ٦ كانون الثاني/يناير ١٩٤١، التي عُرفت باسم خطاب «الحريات الأربع»، عرض فرانكلن روزفلت مبادئ سياسة داخلية وخارجية لها قيمة البيان. فحدّد ستة مبادئ على صعيد السياسة الداخلية: «تكافؤ الفرص للشبان وغيرهم. وظائف لمن في وسعهم أن يشتغلوا. الضمان [الاجتماعي] لمن هم بحاجة إليه. نهاية الامتيازات الخاصة المحفوظة لعدد قليل. حماية الحريات العامة للجميع. التمتع بثمار التقدم العلمي في مستوى معيشة أكثر رخاء وفي ارتفاع مستمر.»

انضافت إلى ذلك أربعة مبادئ خاصة بالسياسة الخارجية، هي «الحريات الأربع» التي ستوجّه الولايات المتحدة في انخراطها في الحرب العالمية الثانية، ذلك الانخراط الذي كان روزفلت يُعدّه آنذاك:

«في المستقبل، الذي نسعى لجعله آمناً، نتطلع إلى عالم يقوم على أربع حريات إنسانية أساسية.

الأولى هي حرية الكلام والتعبير، في كل أنحاء العالم.

والثانية هي حرية كل شخص في أن يمارس عبادة الله على طريقته، في كل أنحاء العالم.

والثالثة هي الحرية بالنسبة إلى الحاجة، التي تعني، بعد ترجمتها إلى لغة عالمية، اتفاقات اقتصادية تكفل لكل أمة حياة سليمة وبسلام لسكانها، في كل أنحاء العالم.

والرابعة هي الحرية بالنسبة إلى الخوف، التي تعني، بعد ترجمتها إلى لغة عالمية، خفضاً عالمياً جذرياً للتسلح إلى حد لا تعود معه أي أمة قادرة على ارتكاب عمل عدواني عسكري ضد أي من جيرانها، وذلك في أي مكان من العالم.

وهذه ليست رؤية لزمن مفرط في البعد. إنها قاعدة دقيقة لنوع من العالم

يمكن بلوغه في عصرنا ويمكن أن يبلغه جيلنا نحن بالذات. هذا النوع من العالم هو نقيض النظام الجديد المزعوم الاستبدادي الذي يسعى لخلقه الطغاة بواسطة قنابلهم.»

خيارات ما بعد الحرب

لقد وجد التصور اللوكي-الروزفلتي للعلاقات الدولية تعبيره الأهم في ميثاق الأمم المتحدة، الذي صيغ وجرى تبنيه في العام ١٩٤٥، بعد وفاة فرانكلن روزفلت مباشرة، وقد استوحى الميثاق إلى حد بعيد المبادئ التي عبّر عنها روزفلت خلال الحرب العالمية الثانية. إن تبنّي الميثاق فور انتهاء تلك الحرب ظهر وكأنه إثبات، بشكل ما، للتوقع المدهش بتفاؤله الذي صاغه نوربرت إلياس عام ١٩٣٩، بحكم رؤيته الآلية والكانطية للتاريخ، في حقبة كانت البشرية تغوص خلالها في عصر ظلمات لا مثيل له:

«إننا نلمح التعرجات الأولى لنظام توتّرات بحجم الكوكب، يتضمن اتحادات دول، ووحدات فوق قومية من كل الأنواع؛ نلمح مقدمات صراعات إلغاء وهيمنة، لا يمكن من دونها أن نتصور إرساء احتكار عالمي للقوة العامة، وجهازاً سياسياً مركزياً، وإحلالاً للسلام على الأرض بأسرها[١٥].»

إن ميثاق الأمم المتحدة هو، حقاً، عقد تنضم إليه الدول بشكل طوعي حرّ وينص على تنظيم العلاقات الدولية وفقاً لقواعد محددة بقرار غالبية الأعضاء، على أساس مساواة يعبر عنها مبدأ «دولة واحدة، صوت واحد» في الجمعية العامة، الجهاز الرئيسي لسلطة التشريع في المنظمة العالمية. وهو يرمي إلى ضمان «أن قوة السلاح لن تُستخدَم إلا لأجل المصلحة المشتركة»، وأن العلاقات الدولية ستدار «وفقاً لمبادئ العدل والقانون الدولي»، و«تساوي الشعوب في الحقوق وحقها في تقرير مصيرها بنفسها». ويولي الميثاق أيضاً أهمية كبرى للتطور الاقتصادي والاجتماعي، في حين يشجع «احترام حقوق الانسان والحريات الأساسية للجميع، من دون تمييز على أساس العرق أوالجنس أواللغة أوالدين».

كان الميثاق ينص على أن تنشأ، عند الضرورة، قوة مسلحة دولية، تتدخل كمرجع أخير لحفظ السلام، في إطار مبادئ الميثاق وقواعده القانونية؛ قوة يشرف عليها مجلس الأمن الذي يقوم مقام سلطة تنفيذية، ويحظى بمساندة لجنة أركان دولية. وقد منحت خمس دول نفسها مشاركةً دائمة في مجلس الأمن واحتفظت لنفسها بامتياز كبير، لا يتناقض مع ذلك مع المبادئ الدستورية اللوكية: إنه حق النقض (الفيتو) الخاص بالقوى الخمس التي اشتركت في التحالف الظافر في الحرب العالمية الثانية، ووطّدت استحقاقها لهذا الامتياز حين أصبحت، في ما بعد، القوى النووية العالمية الخمس الأولى. إن حق النقض هذا، الشبيه بذلك الذي قد يمتلكه رئيس دولة غير منتخب، في دستور من النوع الملكي، اشترطه الاتحاد السوفياتي بأكبر قدر من الاصرار. وهو ذو طبيعة لامساواتية، كان ولا يزال الثمن الذي لا بدّ من دفعه لأجل وجود منظمة الأمم المتحدة بالذات وإمكانية اشتغالها، من دون أن يقضي عليها أول خلاف بين القوى الكبرى بخصوص مسألة تتعلق بالسلام والأمن العالميين[١٦].

إلا أن ميثاق الأمم المتحدة لم يطبق يوماً بالكامل ولم يتم احترامه، سواء من حيث نصه أو من حيث روحه، بسبب تفاقم التوتّرات بين اللَوياثانين العالميين، الذي نجم إلى حد بعيد عن ارتقاء هاري ترومان إلى رئاسة الولايات المتحدة بعد وفاة فرانكلن روزفلت. فجرى اختزال المنظمة العالمية إلى الوضع الفعلي لغرفة مقاصة، بالمعنى المصرفي للكلمة، للصفقات الصغرى بين القوتين العظميين القائمتين على الاحتكار الثنائي العالمي، حيث أنهما تفضلان، في أغلب الأحيان، التفاوض على الصفقات الكبرى وجهاً لوجه في ما بينهما.

لقد بدت نهاية الحرب الباردة وكأنها تجعل من الممكن - لكن من الممكن فقط - سريان مفعول الميثاق أخيراً. أراد الكثيرون عندئذ أن يؤمنوا بقيام عصر جديد من السلام المؤسس على القانون، قد تتيح فيه «ربائح السلام» - أي الادخارات الناجمة عن نزع السلاح، كما كان قد بدأ بدفع من ميخائيل غورباتشوف - تتيح حل مشكلات العالم الاقتصادية وخلق الشروط الاجتماعية «لإحلال السلام على الأرض بأسرها».

هكذا بدا الخيار اللوكي-الروزفلتي في عالم ما بعد الحرب الباردة، خياراً يستند على دعامتين: منظمة الأمم المتحدة، من جهة، مع تطبيق ميثاقها كلياً، ومن جهة أخرى، نوع من خطة مارشال عالمية، أوسع جداً من الخطة الأصلية، ومعدة لاجتثاث البؤس والمجاعة والأمراض المستوطنة، وإطلاق التنمية في كل البلدان، في «الجنوب» كما في «الشرق».

لأجل ذلك، لا بدّ من إحداث ذلك «التغيير الكوبرنيكي» في فكر قادة الولايات المتحدة الذي كان قد دعا إليه جورج باتاي في عام ١٩٤٩، حين كان العالم يخرج من حرب عالمية ليدخل في حرب باردة؛ تغيير يتمثّل في فهمهم أن سلام العالم يتوقف على سخاء بلدهم وتقديم «فوائضهم» هبة، لأجل إطلاق التنمية العالمية:

«بادئ ذي بدء، إذا كان قسم من الثروات القابلة للتقدير بالجملة معدّاً للخسارة، أو للاستخدام غير المنتج بما أنه لا ينطوي على إمكانات ربح، يجوز، لا بل يتحتّم إعطاء سلع من دون مقابل. مذاك، [...] تتوقف إمكانية استمرار النمو على العطاء: إن التنمية الصناعية لمجمل العالم تطلب من الأميركيين أن يدركوا بوضوح أن اقتصاداً كاقتصادهم بحاجة لهامش عمليات لا تنطوي على ربح[١٧].»

«إذا كان خطر الحرب يُلزم الولايات المتحدة بأن تكرس الجزء الأساسي من الفائض للصناعات العسكرية، سيكون غير مُجد الكلام على تطور سلمي: عملياً، ستتم الحرب حتماً. وفقط بمقدار ما يُلزمها هذا التهديد بأن تكرِّس، بدم بارد، قسماً مهماً من هذا الفائض - من دون مقابل - لرفع مستوى المعيشة العالمي، فإن حركات الاقتصاد، بإعطائها فائض الطاقة المنتجة مَسْرباً غير حربي، ستدفع البشرية للمضي بسلام نحو حل عام لمشكلاتها[١٨].»

وبعد الأوهام التي أثارها للمرة الأولى تأسيس منظمة الأمم المتحدة وخطة مارشال بعد عام ١٩٤٥، كثيرون هم الذين صدّقوا بسذاجة جورج بوش الأب حين بشّر في ١١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ بالقيام الوشيك لـ«نظام عالمي جديد» يلي

الحرب الباردة: «عصر جديد أكثر تحرّراً من التهديد بالرعب، وأقوى في السعي وراء العدالة، وأضمن في البحث عن السلام. عصر يمكن أن تزدهر فيه وتعيش في انسجام أمم العالم جميعها، في الشرق والغرب كما في الشمال والجنوب. [...] عالم يحل فيه حكم القانون محل شريعة الغاب. عالم تقرّ فيه الأمم بالمسؤولية المشتركة عن الحرية والعدالة. عالم يحترم فيه الأقوياء حقوق الضعفاء.»

نادراً ما كان خطاب دعاوي مضلِّلاً إلى هذا الحد. دُشّن هكذا عصر النفاق الأقصى، العصر الذي سيتضاعف فيه استخدام إردافات خُلفية [اجتماع لفظتين متناقضتين] مثل «الحرب الانسانية» أو «العدالة العسكرية». لقد كان الخيار الفعلي الذي اختارته واشنطن، بكل إداراتها، هو الخيار الهوبسي، خيار ثيودور روزفلت بدلاً من خيار فرانكلن روزفلت، خيار «لازمة روزفلت» لمذهب مونرو ممتد ليشمل الأرض بكاملها بدلاً من خيار «الحريات الأربع»، خيار لَوِياثان أميركي قائم على الخوف وفرط التسلح بدلاً من خيار عالم متحرر من الخوف وملتزم بنزع السلاح.

والأرقام القليلة التالية أثمن من خطاب طويل: في حين لم تهبط نفقات الولايات المتحدة العسكرية، بعد انتهاء الحرب الباردة، إلى أدنى من سقف يعادل حوالى ٣٪ من الناتج القومي الخام، وارتفعت الآن إلى ٣,٥٪، تكاد المساعدة الحكومية لأغراض التنمية التي تنفقها واشنطن تبلغ ٠,١٪ من الناتج القومي الخام (أقل من ١٪ من الموازنة الاتحادية مقابل حوالى ١٥٪ في أيام خطة مارشال)، أي ٣٥ مرة أقل من النفقات العسكرية وسبع مرات أقل من الهدف المتواضع جداً الذي حددته الأمم المتحدة[١٩].

هذه هي الطريق التي اختارتها واشنطن، وتأكدت عاماً بعد عام منذ نهاية الحرب الباردة: طريق مراكمة وسائل الدمار، والجشع، والبخل في مجال المساعدة التنموية؛ الطريق المفضية من الحرب التي شُنّت باسم منظمة الأمم المتحدة ضد العراق، إلى الحرب التي شُنّت في إطار حلف الأطلسي في كوسوفو، إلى الحرب ضد أفغانستان، التي شنّها اللَوِياثان الأميركي، مصحوباً

بمساعده البريطاني المخلص. وينبغي أن يكون المرء قصير النظر جداً لكي لا يرى أن الامبراطورية الأرضية الحالية محكومة انطلاقاً من واشنطن: حين لا تتصرف منفردة، تعمل وفقاً للطريقة التي كان يتبعها الرومان لتوسيع امبراطوريتهم، وهي طريقة تتمثل، بحسب ماكيافلّي، بـ«إشراك دول أخرى، لكن مع الاحتفاظ بحق السيادة، وبمقر الامبراطورية، وبمجد كل ما يتم بصورة مشتركة»[٢٠].

بدلاً من أن تكون اعتداءات نيويورك وواشنطن مدخلاً إلى تغيير جذري في سياسة الولايات المتحدة، لم تفد إلا في مفاقمة مسارها الهوبسي، التسلطي الانفرادي، لفترة ما بعد الحرب الباردة. هذا المسار الذي تنتزع بموجبه لنفسها حق محاكمة باقي العالم ومعاقبة من تشاء، حين تشاء وكما تشاء. وحيث لم تعد منظمة الأمم المتحدة تفعل غير إضفاء الشرعية على قرارات واشنطن بَعْديّاً، بعد ممارسة واشنطن القوة، ولصالح واشنطن، وغير تأمين الادارة وإعادة البناء، وغيرها من مهام «البناء الوطني» في «الدول المفلسة»، الـ «nation-building» في الـ«failed states». هذا المسار الذي توجّه فيه حكومة الولايات المتحدة إلى باقي العالم - بصورة ضمنية، وأكثر فأكثر، علانية - خطاباً يتعارض كلياً مع أسطورة بوش الأب حول «عالم يحترم فيه الأقوياء حقوق الضعفاء». إنه خطاب شبيه بذلك الذي وجّهه نوّاب أثينا الجبّارة إلى حكام جزيرة ميلوس المحاصرة، في الحوار المشهور الذي تخيّله ثوثيديدِس: «ليست العدالة مهمة في تفكير البشر إلا إذا كانت القوى متساوية ؛ في الحالة المعاكسة، يمارس الأقوياء سلطتهم، وعلى الضعفاء أن يخضعوا لهم[٢١].» وهو ما ردّ عليه حكام ميلوس بقولهم: «في رأينا أن مصلحتكم تتطلب ألا تزدروا المنفعة المشتركة، بما أنكم دعوتمونا إلى أن لا نأخذ بالاعتبار سوى المنفعة باستثناء العدالة. [...] من مصلحتكم، بقدر ما هو من مصلحتنا، التصرف بهذه الطريقة. فإذ تبدون عديمي الرحمة، تخاطرون في حال الانتكاس بتقديم المثل على عقاب يكون عبرة للجميع[٢٢].»

وفي كرّاس صغير لافت حول «التهديدات غير المتساوقة»، الارهابية وغير التقليدية، التي تهدد بلد المقدَّم كينيث ماكنزي جونيور، من سلاح المارينز في الولايات المتحدة (USMC)، كتب هذا المقدم في العام ٢٠٠٠:

«بما أن الأمم الضعيفة، وحتى المجموعات غير الدولانية، تفكر اليوم بتخويف أو معاقبة قوة مسيطرة، على مستوى لم يكن ممكناً تصوره قبل ٢٥٠٠ عام، ربما أمكن الكلام بصورة مجازية على ثأر سكان ميلوس، وسماع التصفيق البعيد لأهل الجزر هؤلاء(٢٣).»

بالفعل.

ربما لأن «التهديدات غير المتساوقة» تتعلّق بالتراجيديا، يميل المؤلفون الذين يهتمون بها للاستشهاد بأدب العصور القديمة اليونانية. ومهما يكن فإن كتاباً آخر مخصصاً، في العام ١٩٩٨، لهذه التهديدات ذاتها التي تستهدف نقاط الضعف المختلفة لدى الولايات المتحدة، على الرغم من قوتها العظمى، استشهد بالطبع بأسطورة أخيل ونقطة الضعف المشهورة في عقبه، ليخلص إلى القول:

«في ملحمة هوميروس الشعرية، قُتل أخيل فقط بعد أن هَزم خصمه الأكبر، هكتور، بطل الطرواديين. وفي فورة غضب، دنّس أخيل المتغطرس جسد عدوّه القتيل. وهو ما أغضب الاله أبولون، الذي كان يعرف نقطة ضعف أخيل المخفيّة. وفي ما بعد، حين كان أخيل يقاتل خصماً أقل أهمية، وجّه أبولون سهماً بحيث يصيب عقب أخيل، جارحاً بصورة قاتلة المحارب الذي اعتقد أنه لا يُهزم. كان العقب نقطة ضعف البطل، لكن العجرفة hubris تكشّفت عن كونها ضعفه الأكبر(٢٤).»

إن أخيل الأميركي المتغطرس، الذي هزم عدوّه الروسي هكتور، ما انفك يُغرقه في الهوان ويذلّه. وقد وجّه إليه خصم أقل أهمية بكثير سهاماً أصابته إصابة خطيرة في نقطته الأكثر ضعفاً. فمضى أخيل، وقد بهرته غطرسته التي لا حدود لها، يهاجم كل معارضيه، معتقداً أنه يحمي عقبه بانتعال حذاء عسكري. لقد أثارت عجرفته وسوف تثير أيضاً، بصورة حتمية، غضب نيميزيس، إلهة انتقام الآلهة(٢٥).

هوامش الخاتمة

(١) هنتنغتون، **صدام الحضارات**، مرجع مذكور، ص ٣٢١,

(٢) المرجع ذاته.

(٣) ليس صدفة أن يكون روبرت كابلان، وهو أحد الكتّاب الذين سعوا لإثبات صحة هذا النموذج في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، قد وضع استشهاداً من لَوِياثان هوبس في صدر مقالاته المجموعة في كتاب مكرّس لهذا الموضوع، يجري الاستشهاد فيه بهوبس مراراً: *The Coming Anarchy : Shattering the Dreams of the Post Cold War*, Random House, New York, 2000.

(٤) Thomas Hobbes, *Leviathan*, ch xiii, Penguin, 1985, p. 185-186

(٥) المرجع ذاته، الفصل ٢٠، ص ٢٥٢.

(٦) المرجع ذاته، الفصل ١٧، ص ٢٧٢ .

(٧) المرجع ذاته، ص ٢٨٢ .

(٨) John Locke, *The Second Treatise of Government*, § 172, *Two Treatises of Government*, Cambridge University Press, Cambridge (UK), p. 383.

(٩) فوكو، *Il faut défendre la société,*، مرجع مذكور، ص ١٦- ١٧ .

(١٠) المرجع ذاته، ص ٨٣- ٨٥. وقد أضاف فوكو: «وقد ترتّب على ذلك، بالتأكيد، أن فلسفة القانون أعطت هوبس لاحقاً، بمثابة مكافأة، لَقَباً مشْيَخياً، هو: أب الفلسفة السياسية.» وهو تعليق يمكن مقارنته بتعليق جان-فابيان سبيتز، ناقد هوبس انطلاقاً من لوك، الذي كتب أنه «بدلاً من أن تكون مقدمات هوبس الأنثروبولوجية والسياسية حجر زاوية الفلسفة السياسية الحديثة، فهي لا تتفق مع وجود الدستورية بالذات» (Jean-Fabien Spitz, *John Locke et les fondements de la liberté moderne*, PUF, Paris, 2000, p. 334). هذا ونتفق مع نوربرتو بوبيو الذي يعتقد أنه «يصعب إيجاد مفكّر سياسي يُظهر أكثر من هوبس الملامح الأساسية للعقل المحافظ: الواقعية السياسية، والتشاؤم

الأنثروبولوجي، وتصور للمجتمع ينفي منه النزاع ويقر باللامساواة كأمر طبيعي»، "La théorie politique de Thomas Hobbes", dans Norberto Bobbio, *l'Etat et la démocratie internationale*, Complexe, Bruxelles, 1998, p. 118.

(١١) لوك، المرجع المذكور، الفقرة ٩٩، ص٣٣٢ .

(١٢) المرجع ذاته، الفقرة ١٣٧، ص ٣٦٠٢. حتى أن لوك يصف حرب كل فرد ضد كل فرد آخر، بالمعنى الوارد عند هوبس، بأنها أفضل، في التحليل الأخير، من «السلطة المطلقة التعسفية» (المرجع ذاته).

(١٣) سبيتز، مرجع مذكور، ص ٢٩٠.

(١٤) G. W. F. Hegel, *Leçons sur la philosophie de l'histoire*, Vrin, Paris, 1963, p. 71. إن تضاد الأميركتين سوف يكشف العنصر المهم للتاريخ العالمي ("die welgeschichtliche Wichtigkeit offenbaren soll", *Vorlesungen ber die Philosophie des Weltgeschichte*, Felix Meiner, Hamburg, 1994, B. I, S. 209) بمعنى أنه سينبئ بالعلاقات بين الولايات المتحدة وباقي العالم.

(١٥) إلياس، *La Dynamique de l'Occident*، مرجع مذكور، ص ٣٠٦-٣١٧.

(١٦) إن الموقف المتمثل في المطالبة بإلغاء حق النقض ونقل السلطات التنفيذية إلى الجمعية العامة، موقف طوباوي وخاطئ من وجهة نظر الديموقراطية في الوقت نفسه. فهو طوباوي، لأنه من البديهي أن قرارات تتعلّق بالأمن العالمي تتبناها غالبية الدول على أساس مبدأ «دولة واحدة، صوت واحد»، رغماً عن القوى الكبرى، سوف تتعرض لنقض فعلي من جانب تلك القوى بواسطة الردع العسكري (الذي سيكون، فوق ذلك، لمصلحة الأقوى بينها، أي الولايات المتحدة). ثم ان هذا التعديل لا يملك أدنى حظ لتبنيه. وهو خاطئ، فضلاً عن ذلك، من زاوية الديموقراطية، لأن مبدأ «دولة واحدة، صوت واحد» ليس ديموقراطياً حقاً، إذ يضع على قدم المساواة، مثلاً، مليار هندي و١٢ ألف نوروواني. إن منظمة دولية ديموقراطية حقاً ينبغي أن تقوم على مجلسين: مجلس للدول، على غرار الجمعية العامة الحالية، ومجلس للسكان،

منتخب بالاقتراع المباشر مع تمثيل نسبي للسكان - وفقاً لمثال شبيه بنظام المجلسين التشريعيين في دستور الولايات المتحدة، أو دستور الاتحاد السوفياتي لعام ١٩٢٣.

(١٧) Georges Bataille, *La Part Maudite*, Minuit, Paris, 1967, p. 64.

(١٨) المرجع ذاته، ص ٢٠٢ .

(١٩) الولايات المتحدة في أسفل سُلّم بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية على صعيد النسبة المئوية من الناتج القومي الخام المخصص للمساعدة في التنمية، في حين أن مجموع المساعدة التي تقدمها البلدان السبعة الأغنى في العالم، أعضاء مجموعة السبع، انخفض حوالى ٣٠٪ من حيث القيمة الفعلية، خلال العقد الأخير من القرن العشرين.

(٢٠) Nicolas Machiavel, *Discours sur la première décade de Tite-Live*, dans *Oeuvres complètes*, La Pléiade, Paris, 1974, p. 524. يسعى مايكل هارت وأنطونيو نيغري في كتابهما الواسع الانتشار (*Empire*, Harvard University Press, Cambridge-MA, 2000) الذي ليس نجاحه في وسائط الاعلام من دون علاقة، على الأرجح، بمنهجه التحليلي - وهو جمع هجين بين الهيغلية وما بعد الحداثة، يأخذ «كنقطة انطلاق» مفاهيم حقوقية (ص ٩) ويضع الـ «virtual» أو الـ «soft» («الأثير») على مستوى المادي (القنبلة والمال) بالذات - يسعيان إلى تبيان أن الولايات المتحدة لا تشكل اليوم «مركز مشروع إمبريالي» وأن «الامبريالية انتهت» (p. xiii-xiv). والمؤلفان يوافقان على أن الولايات المتحدة لا تزال تحتفظ بدور مهيمن على مستوى القوة العسكرية حيث يمكنها التصرف وحدها، لكنهما يضيفان في الحال أنها «تفضّل العمل بالتعاون مع آخرين تحت غطاء الأمم المتحدة» (ص ٣٠٩). وهذا الحكم الخالي من الفطنة السياسية يعزز فكرتهما القائلة بعدم وجود «روما جديدة» (ص ٣٤٧). إن مركز القوة الاقتصادية العالمية إنما يحدد موقعه المؤلفان في نيويورك، لكي لا يريا أن واشنطن، روما الجديدة، هي في الوقت نفسه المركز السياسي-العسكري للامبراطورية الفعلية، التي هي امبراطورية أميركية، ومركز قرارها السياسي-الاقتصادي، مقر الاحتياطي الفدرالي، وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

(٢١) Thucydide, *Histoire de la guerre du Péloponnèse*, Livre V, ch. Ixxxix, Garnier Flammarion, Paris, 1966, t. 2, p. 74.

(٢٢) المرجع ذاته، ص ٧٤- ٧٥.

(٢٣) Kenneth F. Mckenzie, Jr., *The Revenge of the Melians : Asymmetric Threats and the Next QDR*, McNair Paper 62, Institute For National Strategic Studies, National Defense University, Washington, 2000, p. x.

(٢٤) Falkenrath, Newman and Thayers, *America's Achille's Heel* مرجع مذكور، ص ٣٤. بالنسبة للمؤلفين، كانت العجرفة في الثقة الأمنية المطلقة والوهمية لدى الولايات المتحدة أكثر مما كانت في خياراتها في السياسة الدولية. ولنُضف أنه كان أحرى بهم أن يستعلموا بشكل ملائم بخصوص الأسطورة التي عنوَنوا بها مؤلّفهم: لا توجد الرواية المشهورة للأسطورة، التي قُتل فيها أخيل بسهم أطلقه باريس وأرشده أبولون، «في ملحمة هوميروس الشعرية». **فالالياذة** لا تصف مقتل أخيل.

(٢٥) Hubris و Némésis هما العنوانان الفرعيان لمجلدي **سيرة هتلر** الشهيرة التي كتبها إيَنْ كيرشو.

المحتويات



دراسات سياسية

ثقافة العنف

في سوسيولوجيا السياسة الصهيونية

د. عبد الغني عماد

صراع اليهودية مع القومية الصهيونية

الصهيونية ومستقبل إسرائيل

د. عبد الله عبد الدائم

البُعد الديمقراطي

د. محمد وقيدي

النظام العالمي الجديد ومشاكل العالم الثالث

على ضوء اكتشاف أميركا قبل ٥٠٠ عام

هارالد نويبرت

الإستراتيجية النووية الإسرائيلية

د. سلمان رشيد سلمان

من الفكر الحر إلى العلمنة

ل. دونوروا وألبير بايه ود. عاطف علبي

نحو ثقافة سياسية جديدة

ب. روزانفالون وب. فيفري

بين عصرين: أميركا والعصر التكنتروني

زبغنيو بريجنسكي

القوميات والدولة السوفياتية

هيلين كارير دانكوس

اليهود السوفيات يدلون باعترافاتهم

وثائق وضع المهاجرين إلى فلسطين

التجربة الفيتنامية: دروسها السياسية والعسكرية

ناجي علوش

بولندا: رسالة مفتوحة إلى أعضاء الحزب البولوني الموحد

إعداد. هدى حوا وسلمى الحاج

نقاش حول افغانستان

الأمانة الموحدة للأممية الرابعة



سلسلة «السياسة والمجتمع»

قضايا علم السياسة العام (طبعة ثانية)
د. محمد فايز عبد أسعيد

التطور اللامتكافىء (طبعة رابعة)
دراسات في التشكيلات الإجتماعية للراسمالية المحيطية
د. سمير أمين

التنمية المفقودة (طبعة ثانية)
دراسات في الأزمة الحضارية والتنموية العربية
د. جورج قرم

إنفجار المشرق العربي (القسم الأول)
من تاميم قناة السويس إلى اجتياح لبنان
د. جورج قرم

إنفجار المشرق العربي (القسم الثاني)
من اجتياح لبنان إلى...
د. جورج قرم

أوروبا والمشرق العربي
تاريخ حداثة غير مُنْجَزَة
د. جورج قرم

الجزائر: التحرير الناقص
غازي حيدوسي

الشخصية العربية ـ الإسلامية والمصير العربي
(طبعة ثانية)
د. هشام جعيط

أوروبا والإسلام (طبعة ثانية)
صدام الثقافة والحداثة
د. هشام جعيط



العالم الثالث والتحدي التكنولوجي الغربي

الإستقطاب الدولي الغربي وتطور التكنولوجيا الصناعية للعالم الثالث
١٩٧٠ - ١٩٨٠

د. محمد عبد الشفيع عيسى

الإرهاب السياسي (طبعة ثانية)

بحث في أصول الظاهرة وأبعادها الإنسانية

د. أدونيس العكره

دراسات إيديولوجية في الحالة العربية

د. تركي الحمد

الحركات الثورية المقارنة

بحث في النظرية والعدالة

توماس جرين / ترجمة د. تركي الحمد

منابع الشيوعية الروسية ومعناها

نقولا برديائيف

الماركسية السوفياتية

هربرت ماركوز

مطبعة دار الكتب - منطقة بئر حسن - مقابل ل BHV - بناية البرلمانيز - ٠١/٨٥٣٦٧٩٣

٢٠٠٠/٠٢/١٣٣٥

ISBN: 9953-410-40-2

صدام الهمجيّات

□ بغض النظر عن الهول الذي أثارته اعتداءات الحادي عشر من أيلول / سبتمبر ٢٠٠١، فهي تثير أيضاً العديد من الأسئلة الكبرى: ألا يدلُ مسلسل الإرهاب الجهنمي على استفحال الفوضى في العالم بعد نهاية الحرب الباردة؟ هل نحن إزاء صدام للحضارات أو صدام للهمجيّات؟ كيف نفسّر واقع أن الرجل الأشدّ كرهاً في تاريخ الولايات المتحدة الأميركية هو من المملكة العربية السعودية، إحدى حليفاتها الأقدم عهداً، والمصدِّرة الكبرى للنفط كما للسلفية الإسلامية؟ ما العلاقة بين «إرهاب» يستهدف نقاط الضعف في القوة العظمى الأميركية ومطلب «التحكّم» بالعالم أجمع، الذي بات توجّهاً رسمياً مُلزماً لديها بعد إنتهاء الحرب الباردة؟ وكيف جرى التوصل في ظل بوش الإبن - بعد أن كان بوش الأب قد وعد بقيام «نظام عالمي جديد» - إلى هذا العالم الذي تعمّه الفوضى، والواقع بين مطرقة شتى أشكال العنف وسندان الحسابات المفرطة في الأنانية؟

□ إنها بعض الأسئلة المطروحة في هذا الكتاب، الذي تُرجم فور صدوره بالفرنسيّة إلى عدة لغات عالمية، بينها الالمانية والإنكليزية واليابانية والكورية والتركية. وسيصدر في الولايات المتحدة في أيلول / سبتمبر ٢٠٠٢، أي في الوقت عينه الذي تكون فيه هذه الطبعة قد باتت في متناول القارئ العربي.

□ قيل في هذا الكتاب:

- «متوازن وغير مساوم؛ عميق المعرفة ومليء بالنظرات المثيرة والتحاليل الحصيفة»

- نعوم تشومسكي.

- «التحليل الأقوى والأكثردقّة الذي يُمكن أن يُقرأ حول هذه الحرب»

- بول ماري لاغورس(لوموند ديبلوماتيك).

الناشر

دارُ الطّليعة للطّباعة والنشر
بيروت


ISBN 9953-410-40-2